

مظاهرة عمالية في مدينة اللاذقية: ص 2

«لا رواتب.. ولا أجور.. والعامل عايش مقهور»!

دورة مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية: ص 3-4-5

العمال: لن ننازل قيد أنملة عن حقوقنا.. وليسمع الجميع!

ص 14: جورج بوش يقرع طبول الحرب من أوروبا!



مظاهرات احتجاجية ضد زيارة بوش...

الافتتاحية

ما العمل في الوقت المتبقي؟

كل الأحداث تؤكد أسوأ مما توقعناه بخصوص تسارع العدوان الأمريكي الصهيوني على منطقتنا وبلادنا، وكان ما توقعناه مستندا إلى رؤية الجوهر الحقيقي للسياسات الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية الذي يعبر عن المصالح الطبقيّة الضيقة للرأسمال العالمي، وخاصة المالي منه والمأزوم بسبب تناقضاته المستعصية والساعي إلى حلها عبر الحرب الشاملة التي كان محكوما بها، وأصبح محكوما بتوسيعها.

إن عدم رؤية هذا الجوهر في حينه، أو التأخر في اكتشافه، قد ضيّع وقتاً ثميناً كان يمكن استثماره في تعبئة كافة القوى الممكنة للمواجهة الحتمية القادمة، بدلا من متابعة الرهان على دبلوماسية المناورات فقط التي لم تريحنا شيئا، اللهم إلا زيادة أوهام البعض حول إمكانية إرضاء العدو، وهذا طبيعي، لأن منطق المناورة الأحادي الجانب يقول بتعطيل أي فعل حقيقي على الأرض للجماهير خوفا من استفزاز العدو الهاج، الذي بينت التجربة استحالة إرضائه بأي شكل من الأشكال.

وفي كل الأحوال تبقى خيارات الشعوب ثابتة لأنها تعبر عن مصالحها العميقة، بينما تصبح ضرورات الأنظمة، إذا ما افتقرت ولو مؤقتا، عن خيارات شعوبها ضرورات مؤقتة، لن تستطيع على أساسها حماية نفسها إلا بقدر ما تحمي شعوبها عبر التعبير عن مصالحها الحقيقية والمباشرة. لذلك يصبح الالتحاق بخيارات الشعب هو السياج الوحيد المضمون لحماية السيادة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية.

وهذا السياج له بنيته ومكوناته التي أصبح التأخر في تأمينها خطأ يرقى إلى مستوى التفريط في السيادة الوطنية.

فأولا وقبل كل شيء يجب ضرب مراكز الفساد الكبرى بجرأة لأنها نقاط الاستناد الأساسية للعدو الخارجي، وهي العائق الأساسي أمام تأمين مصالح الجماهير الواسعة، إن كان فيما يخص لقمته أو كلمتها.

والجدير ذكره أن هذه العملية التي لا يمكن لها أن تتجح دون مشاركة المجتمع النشيطة بها، إذا ما بدأت يمكن أن تشكل انعطافا هاما في حياة البلاد والمنطقة، وهذا يتطلب على الأرجح إطلاق حملة وطنية لمحاربة الفساد، وخاصة الكبير منه، والذي ينهب الدولة والشعب ويمنعهما من تأمين المستلزمات الضرورية للمواجهة والصمود. إن ذلك سيخلق المناخ الضروري شعبيا من أجل التحضير للمواجهة القادمة.

ولا شك أن العدو الخارجي سيبدل قسارى جهده لإبقاء حالة الاستعصاء الشامل الذي تعيشه البلاد منذ فترة، وذلك من أجل الحفاظ على قوى الفساد وحمايتها، هذه القوى التي سيبرهن تطور الأحداث أنها الحليف الأساسي له، الذي يعول عليه من أجل تنفيذ مخططاته اللاحقة بأقل الكلف الممكنة.

كما أن تأمين أوسع قدر من الحريات السياسية لدمج أكثر ما يمكن من قوى المجتمع في تحقيق المهمات التي تتطلبها عملية تأمين كرامة الوطن والمواطن، هو شرط ضروري لا بد منه ولا يمكن تأجيله، وعليه يتوقف الكثير في حسم المعركة الجارية في البلاد، والتي تحتد ويتسع نطاقها ضد قوى الفساد الكبرى، الشريك الصغير للإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية.

والشرط الكافي لإتمام هذه العملية الهامة، هو الانتقال بالممارسة العملية في ترجمة الاهتمام بحياة الجماهير الشعبية إلى أفعال ملموسة تمس حياتها ولقمتها وأجورها وسكنها وصحتها وتعليمها ونقلها.. إلخ.. وردم الهوة نهائيا بين القول والفعل في هذا المجال.

كل ذلك سيسمح بتكوين تلك القوى والتي تقول بعدم الاستقواء بالخارج، وبعدم التنازل عن الثوابت الوطنية في تيار وطني كبير واحد يخرج عن إطار الثنائية التضليلية وغير الحقيقية، والتي تصنف القوى السياسية بين معارضة وموالة، فالترسيمات والأصطفاقات في المجتمع والدولة هي أعقد بكثير من ذلك التقسيم السطحي بين معارضة وموالة للنظام، فالموالة الحقيقية هي للشعب ومصالحه، والمعارضة الحقيقية هي لخطط الإمبريالية الأمريكية وحواملها الداخلية، وعلى هذا الأساس سيعاد تكوين القوى السياسية في بلادنا بشكل صحيح على أرضية المقاومة الشاملة لعدوانية الإمبريالية الأمريكية ومن لف لفها. وهكذا نستفيد من الوقت المتبقي إلى الحد الأقصى.

ص 2: هل انخفاض أجور العمال ميزة سورية؟
ص 7: القامشلي: ططح الكيل!!
ص 8: ملفات مفتوحة تنتظر الإصلاح:
الجامعات السورية تخلفت في أكثر من جانب
ص 9: في الندوة الاقتصادية
لصحيفة «البعث»:
ضرورات التنمية.. تعرقها
ضبابية التوجهات الحكومية

ص 12: التحريض وتسويق الاحتلال
ص 13: العراق: انتخابات تحت الاحتلال
ستبقى انتخابات تحت الاحتلال!
ص 13: الشعب التونسي: شارون سيمر على أجسادنا!

8
M
A
R
S
أجمل الورود للمرأة في عيدها
والأمنيات بنيل حقوقها

ص 10: رسالة مفتوحة إلى الطبقة العاملة اللبنانية
ص 11: وساوس الشيطان.. أم نقص المناعة
خلف أحداث لبنان؟
ص 11: من قتل الحريري؟!
ص 12: الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني:
فلنحذر.. سحب الفتنة تلبد سماء لبنان
ص 15: معركة لبنان على الأبواب

مظاهرة عمالية في مدينة اللاذقية!!

«لا رواتب.. ولا أجور.. والعامل عايش مقهور!!»



نداء لكل الشرفاء

مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.. فالوطن لا يمكن أن يزاد عليه ومصالحته تقتضي بالدرجة الأولى أن نكون مخلصين له ولو تناقضت مصالحنا الخاصة مع مصالحته فالوطن للجميع ولا يستطيع أحد أن يختزله عبر رؤيته الخاصة.

ومن أولى المهام التي يجب أن يقوم بها كل الشرفاء هي أن يتحدوا من أجل حمايته والسهر على أمنه والتضحية من أجل حرية واستقلاله. وهنا تبدأ المهمة رقم واحد والتي تكمن في محاسبة كل الذين عاشوا ويعيشون على حساب دونه حسيب أو رقيب، فالبعض حاول تحويل الوطن لمزرعة خاصة له، وحول أبناءه إلى أرقاء يعملون بالسخره لديه، وهذه مهانة كبيرة لكبرياء وطننا.

والبعض الآخر عاث فساداً في طول البلاد وعرضها دون أدنى إحساس بالمسؤولية وحول كل الجهات لمحام يدافع عن فساد، فانقلب الحق إلى باطل والباطل إلى حق، وهذا ماشكل خطراً كبيراً على البلاد والعباد ووسع من الهوة بين الوطن وأبنائه...

ونظن أنه آن الأوان لنقف وقفة مع الذات، فكل التحديات والأخطار المحدقة ببلادنا تتطلب منا أن نكون أكثر صدقاً مع وطننا وأكثر انسجاماً مع أنفسنا وأن نتحد من أجل مواجهة الفاسدين في كل المفاصل الأساسية في بلادنا لأنهم سيكونون نقطة الارتكاز الأولى لأعداء البلاد، وللأجنبي الذي يعمل على تقويض أمننا الوطني..

ولاعجب أن يقف المواطن في بلادنا مستغرباً للتناقض بين الأقوال والأفعال، فرغم كل التصريحات والتوجيهات لضرب مواقع الفساد والإفساد، فالفساد يزداد تركيزاً وتركيزاً ويجد من يحميه ويدافع عنه ويضعه فوق كل الشبهات، فهم فوق القانون، والقانون لا يشكل لهم أي شيء لأنهم يدفعون لضعاف النفوس في بعض مراكز القرار التي تحولت بفضلهم لحلقات أساسية تدعم توجهاتهم، وللأسف نجد أن أصوات الحق التي تعمل جاهدة لكشف الحقيقة هي أصوات «مدانة» وتطالبها يد القانون بتهم التشهير والقدح والذم، لأنها تسلب الضوء على هذه البؤر الفاسدة، ومثالنا على ذلك ماجرى مع جريدتنا «قاسيون»

التي يعتبرها المستضعفون والشرفاء صوت من لا صوت له، وأنها الجريدة التي أشارت وتشير إلى مواقع الخلل والفساد وبدون موارد أو تدجيل، فالكثير من القضايا التي أثارها بدءاً من تسليط الضوء على الشركات المخسرة، والأسباب التي أدت إلى خسارتها أثار ترحيباً البعض، وسلطت الضوء على السياسات الاقتصادية التي غايتها ضرب اقتصادنا الوطني، وفتحت معركة كبيرة من أجل بناء اقتصاد وطني متكامل يستطيع أن يصمد بوجه كل التحديات.

نقولها صراحة، أننا سنبقى الصوت الذي يدافع عن كرامة الوطن والمواطن شاء من شاء، وأبى من أبى فللحقيقة طعم واحد هو الحقيقة...

ومن هذه الزاوية نقول للذين أرادوا أن يستغلوا مقال «ماذا بقي من وطنية المشفى الوطني في حماة»، ابحتوا عن الفاسدين ولا تحموهم فنحن ننشر الحقيقة من أجل الدفاع عن مستقبل أطفالكم، فلا تضيعوا الوقت في حرف مجرى التحقيق، فالحقائق موجودة بين جدران المشفى المذكور مهما حاول المتهمون أن يضغطوا لتغييرها، فالشمس لا تغطي بغربال، والواجب الوطني يقتضي أن نعمل جميعاً لكشف المسيء لا التغطية عليه..

سهيل قوطرش

هذا الهمام الذي رددته حناجر أكثر من ٤٠٠ عامل من العاملين في الفرعين ٢ و ٢٠٢ التابعين لمؤسسة الإسكان العسكرية، وهم يعبرون شوارع مدينة اللاذقية صبيحة يوم الخميس ٢٠٠٥/٢/١٧، منطلقين من أمام مقر الفرعين المذكورين، وصولاً إلى مبنى المحافظة، في مظاهرة جريئة، عبروا من خلالها عن رفضهم واستيائهم لتأخر رواتبهم المحرومين منها منذ مايزيد عن ستة أشهر.

وقطع المتظاهرون مسافة ٧ كم سيراً على الأقدام، فيما كانت دوريات حفظ النظام تحاول إعاقتهم واعتراضهم، وحين وصلوا إلى مبنى المحافظة، اعتقلت قوى الأمن تسعة منهم، وحاولت أن تفرق جموعهم.

وعم خبر المظاهرة في المدينة، وحاول بعض المسؤولين وفي مقدمتهم المحافظ وأمين فرع الحزب، التدخل لحل المسألة، وطلب ممثلين عن العمال لمحاورتهم، لكن العمال رفضوا أي حوار مع

أي كان قبل إطلاق سراح رفاقهم المعتقلين، وظلوا ثابتين على موقفهم بإصرار شديد، حتى كان لهم ما أرادوا.

بعد ذلك اضطرت إدارة الفرعين للتفاوض مع ممثلي العمال الذين أكدوا، وبجراحة كبيرة، أنهم لن يوافقوا على استمرار التعاطي معهم بهذا الشكل المجحف الذي لا يراعي حاجاتهم المتزايدة وشؤون

حياتهم ومعيشتهم، حيث أنهم لا يستطيعون تأمين مستلزمات ومطالبات أسرهم وأطفالهم ويضطرون في كثير من الأحيان للاستدانة ومد الأيدي للأخريين من أجل تأمين الطعام واللباس وأجور المواصلات، والحجة الدائمة للإدارة هي عدم توفر السيولة، بينما سيارات المسؤولين والمتفذين في المؤسسة لا تتوقف، وأموال المتعهدين



تصرف وتؤمن من دون عناء. وقد قدم «المسؤولون» أثناء التفاوض الكثير من التلميحات، ووعدوا بصرف رواتب العمال المتأخرة والمتراكمة.... «عالوعد يا كمون». ومما يلفت الانتباه أن المظاهرة الجريئة، كانت خالية من أي مهندس في كلا الفرعين، والسؤال: لماذا؟

أوكازيون

انفتاح.. انفتاح

سمحننا نحن اللجنة الاقتصادية - باستيراد المنطقات والتلفزيونات، لأننا نرغب بفتح أسواقنا للمنافسة التي ستعطينا دوراً هاماً كوكلاء وسماسرة، بغض النظر عما سيصيب اقتصادنا الوطني الذي سنكبله بقوانين بيروقراطية لا يمكنه من المنافسة، ونكون بذلك قد أدينا الأمانة للصناعات الأجنبية التي نحترمها ونجلها على حساب صناعاتنا الوطنية!!! فهل لديكم اعتراض ومن أراد أن يعترض فليشرب ماء البحر، فمصلحتنا فوق الجميع!!

هل انخفاض أجور العمال ميزة سورية؟!!



المعاهد والكلية المهنية التي أنشأتها الدولة لتخرج آلاف العمال والمهندسين المؤهلين مهنيًا وعلميًا، وهؤلاء الخريجون لعبوا دوراً مهماً في المعامل، والأن ينزجون باتجاه القطاع الخاص، والمشاريع الأخرى بحثاً عن أجور أفضل لتحسين مستوى معيشتهم. وبهذا تكون اليد العاملة الرخيصة ليست ميزة سورية تغني بها المسؤولين وأرباب العمل، بل هي ميزة سيئة لا تشجع أبداً، لأن المستثمر يحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة وخبيرة، وإن كانت أجورها عالية، لأن هذه اليد الخبيرة والماهرة تساعد المستثمر على تحقيق دوران سريع للرأسمال الذي وضعه في مشروعه، حيث تختصر عليه الزمن وتحقق الإنتاجية التي يريدها.

إذاً، المهام الأساسية التي تنتصب أمام الفعاليات الاقتصادية والدولة كذلك، هي الحفاظ على هذه الثروة التي لاتعوض، والتي تشكلت لديها خبرة ليست بالقليلة، المهنية منها والعلمية، وخلق الشروط الضرورية التي تساعد على بقائها في الوطن، وليس الدفع باتجاه هجرتها بحثاً عن أجور أفضل وحيوة أفضل في الخارج، و... الشركات والمشروعات الصناعية الكبيرة منها والصغيرة في أوروبا وأمريكا تدفع ملايين الدولارات على تدريب اليد العاملة لجعلها ماهرة تستطيع أن تحقق إنتاجية عالية وجودة عالية أيضاً، وتحسب تكاليف التدريب كجزء من تكاليف الإنتاج، لأن حساب الزمن والهدر مهم في العملية الإنتاجية، وفي بلادنا يوجد العشرات من

في كل مرة تطرح فيها قضايا الاستثمار ودور القطاع الخاص ببرز إلى المقدمة وبشكل آلي رخص اليد العاملة السورية، حيث يحاول العديد من المسؤولين وأرباب العمل النظر إلى هذه القضية باعتبارها ميزة سورية تتميز بها عن غيرها من البلدان وهذه الميزة لا بد لها أن تدخل في حسابات المستثمرين اللاهثين إلينا بأموالهم ليستثمروا تلك الأموال في بلادنا طالما أن اليد العاملة عندنا رخيصة، وهذا سيضمن لهم تكاليف أقل، حسب رأي بعض المسؤولين وأرباب العمل، وأرياح أعلى.

إن هذا الطرح يعكس وجهة نظر أقل مايقال فيها أنها لاترى الأمور أبعد من أنها، لأن الاستثمار حتى يكون ناجحاً لا بد له من يد عاملة مدربة ولديها خبرة، أي يد عاملة موصوفة تستطيع أن تتعامل مع التطورات التقنية في ميادين الإنتاج المختلفة، وأن اليد العاملة المدربة والخبيرة تكونت وتدرت في قطاع الدولة، وبدأت الهجرة إلى مواقع مختلفة للعمل بأجور أفضل، ومنها منشآت القطاع الخاص، والاستثمارات الأخرى.

مطالب معدنية



تأكيداً لمذكرة نقابة الصناعات المعدنية والتي تحمل الرقم /٣٦٣٠/ص تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٦ وعلى المدخلات العديدة المقدمة من أعضاء المؤتمرات النقابية بدمشق على المعاناة التي يتعرض لها العمال جراء عدم مقدرتهم على تحمل الأعباء المالية التي ترهق كاهلهم، وخاصة مايتعلق منها بأحوالهم المعاشية التي شهدت تدهوراً بعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية عموماً، وحتى المحلية منها، وكذلك أسعار الكهرباء والهاتف وخاصة بعد صدور التعليمات التنفيذية لمرسوم الإنفاق الاستهلاكي، حيث أصبح المستهلك هو الخاسر أولاً وأخيراً. ونود في هذه المذكرة أن نلفت انتباهكم إلى الزيادة الكبيرة والظاهرة على ارتفاع أسعار الاستهلاك الكهربائي المنزلي بسبب أن الشرائح المحددة للاستهلاك منخفضة ولا تتناسب والحاجة الفعلية، فلم يعد باستطاعة العمال تحمل ارتفاع قيمة هذا الاستهلاك.

لذا نطالب بإعادة النظر بالأسعار السائدة ورفع شريحة الاستهلاك من ٦٠٠ كيلو واط إلى ١٠٠٠ كيلو واط ساعي للدورة الواحدة، وعدم تحميل المواطن أعباء الفاقد الكهربائي.

وبدورنا نؤكد على أهمية تلبية مطالب اتحاد عمال دمشق ونقابة الصناعات المعدنية وعمال دمشق، ونذكر بأن اللجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين قد تقدمت إلى رئاسة مجلس الوزراء بعريضة حملت أكثر من خمسة وعشرين ألف توقيع من مختلف محافظات البلاد، تطالب بإعادة النظر بأسعار الكهرباء، ونرى بأنه على الجهات المعنية أن تستجيب لمطالب العمال والجماهير الشعبية، فليس عاراً أن تلبية الجهات المعنية مطالب الشعب، فهي وجدت أصلاً لخدمة الشعب وليس العكس!

عاجل..

صرح السيد وزير المالية بأن عام ٢٠٠٥ يجب أن يكون عاماً لتحرير المصارف من قبضة الحكومة المركزية، ومنح صلاحيات واسعة للإدارات المصرفية بإشراف مجلس النقد والتسليف، فهو المخول قانوناً بمراقبة المصارف وليس وزير المالية.

فهل نستشف من هذا التصريح بأن قبضة الحكومة المركزية وإشرافها كان السبب الرئيسي بعدم تطوير المصارف، أم أن العقلية البيروقراطية التي حولت هذه الوزارة من وزارة للمالية إلى وزارة للجباية المالية، مما ساهم في تحويل الكثير من موظفي الوزارة إلى مستشارين عند التجار يعلمونهم كيف يتهربون من دفع الضرائب أو تخفيضها لقاء المعلوم، وعلى حساب خزينة الدولة..

والغريب أنه على الرغم من الضجة الإعلامية حول تطوير عمل المصارف، فالمصارف تفتقد لأبسط التقنيات اللازمة للعمل، مثل آلات عد النقود المتطورة وكشف العملات المزورة، مما أودى بعدد لا بأس به إلى السجن.

فالقضية يا سيادة الوزير ليست بالشكل بل بالمضمون، فالاقتصاد الوطني يجب أن ترتقي به لا أن نهدهم.. ونعد نصائح الآخرين..

عمال الأفران.. أليس لهم حقوق؟

ثلاثة عشر عاملاً في المخبز الأثري في البوكمال يعملون بعقود مياومة، قسم منهم يعمل منذ ست سنوات بهذا عقود ولكي يثبت المسؤولون مقدرتهم في الالتفاف على القانون ولكي يبرهنوا على فلهوليتهم وتكرهم لحقوق العمال (مثلهم مثل الكثيرين على امتداد ساحة الوطن) لكي يثبتوا كل هذا يلجؤون إلى فصل العمال في كل شهر يوماً تهرباً من تشيبتهم!!

ورغم هذا الفصل القسري، فإن العمال ولحسهم الطبقي والوطني الذي يحملونه يداومون في هذا اليوم، فلو انقطعوا عن العمل لتوقف الإنتاج في المخبز كليا والأنكى من كل هذا أن أجور عملهم الإضافي لا تتجاوز الـ ١٩٥ ليرة شهرياً بمعدل ٦.٥ ليرة يومياً، ورغم هذا كله فإنهم محرومون من الطباية ولو أصيب أي منهم أثناء العمل لما التفت إليه أحد، علماً أنه يجري الآن تركيب خط إنتاج ثان في مخبز البوكمال وهذا حتماً يتطلب الكثير من العمال، فهل يسعى القائمون على هذه المخازن إلى تفتيش العمال ثم يقال عن هذه المخازن خاسرة تمهيداً لعرضها للبيع أو للاستثمار مثلها مثل بقية مؤسسات القطاع العام التي خسروها بإرادتهم وعن سابق إصرار وتصميم!

إننا نضم صوتنا إلى صوت عمال المخازن الآلية في أرجاء الوطن وخاصة عمال مخبز البوكمال الآلي ونطالب بتشبيبتهم وشملهم بالطباية وزيادة أجور العمل الإضافي خدمة للوطن والمواطنين الذين هم فوق كل اعتبار.

البوكمال - مراسل قاسيون

الدورة التاسعة لمجلس اتحاد نقابات العمال

العمال: لن نتنازل قيد أنملة عن حقوقنا... وليسمع الجميع!

القطاع العام دعامة الوطن... فهل نكافئه بالقضاء عليه؟!!

عقد مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال دورته التاسعة برئاسة شعبان عزوز رئيس الاتحاد وبحضور د. مصطفى مبرو عضو القيادة القطرية، مسؤول مكتب العمال القطري.

حملت المداخلات كما كبيراً من هموم العمال بشكل خاص والوطن بشكل عام، وكانت النقطة الجامعة لهذه المداخلات هي التأكيد على ضرورة اللحمة الوطنية في مواجهة المستجدات على الصعيدين الدولي والداخلي.. كما تطرقت المداخلات إلى نقاط عديدة من بينها قانون العاملين وتعديلاته والمطالب الكثيرة التي تضمنها، وأكدت على ضرورة حماية القطاع العام والعاملين فيه دون الانجرار إلى سياسات ضبابية ودعوات لبرلة الاقتصاد وتحريره التي باتت واضحة أنها ستجر البلد إلى كثير من الأزمات.

افتتح رئيس الاتحاد أعمال المجلس بكلمة قال فيها: أن تطمينات حقيقية قدمتها القيادة السياسية أكدت فيها أنه لن يكون هناك قرار يتعارض مع المصالح الشعبية والطبقة العاملة)... لقد وزع تقرير يتضمن خلاصة ما قام به المكتب التنفيذي بين دورتين، وتطرقتنا إلى ما يواجهه وطننا في الظروف المصرية في ظل الهجمة الأمريكية من أجل اقتراض منطقتنا العربية، فجدول أعمالنا يتركز في تقارير كل الاتحادات التنفيذية - الاتحادات المهنية السورية والتحضير لمؤتمرات الاتحادات هي جدول أعمالنا لهذا اليوم.

يلقي بعدها د. مصطفى مبرو كلمة تحدث فيها عن صعوبة الظروف التي يأتي فيها الاجتماع والتي تتطلب مزيداً من الجهود، واهتماماً بالعملية الانتاجية لتحقيق صمود المشروع العربي في مواجهة المشروعين الأمريكي والصهيوني الذين يستهدفان أرضنا ووطننا وشعبنا.

زيادة الأجور.. المطلب الدائم

جمال القادري

«رئيس اتحاد عمال دمشق»

إن ما تواجهه سورية، يؤكد أن لا بديل عن تمكين وحدتنا الوطنية ولتحقيق هذا يجب التأكيد على الحوار مع الحكومة حول مختلف القضايا التي تشكل قلقاً مشروعاً لعمالنا والتي يتحول بعضها إلى هواجس تدخل في إطار الإصلاح المنشود. لكنني أود تركيز البحث في قضايا محددة، في مقدمتها قانون العاملين الأساسي أو القانون رقم خمسين المعدل لقانون العاملين الأساسي حيث نجد أن التاريخ يعيد نفسه فيما يتعلق بهذا القانون فمع صدور القانون ٨٥ كانون قانوناً راعياً جداً إلا أن الحكومة لأسباب متعددة أوقفت المزايا التي نص عليها القانون واستمرت بتطبيقه.. والأمن عدل القانون وقبلنا به كعمثلي عمال، قبلنا بتعديلات طفيفة لم ترض طموح عمالنا ومع ذلك لم تنفذ هذه التعديلات. لقد ناقشنا وزير المالية عندما كان يقول أن تكلفة تعديل القانون ٦٠ مليار ليرة ثم انخفض هذا الرقم إلى ٤٠ مليار وسألته حينها إذا صدر القانون فأنا العامل في الدولة ماذا أستفيد؟

وضع القانون موضع تنفيذ في ١/٢ ماذا استفدنا كعمال؟ هناك توجه لإفراغ المكاسب البسيطة من مضمونها، وكمثال: مهمات السفر على الراتب صدر منذ بداية العام الاستمرار في ما هو معمول به حتى صدور تعليمات جديدتاً ولا أحد يعلم متى. هناك توجيه باقي التعويضات لمحاسبي الإدارة بأن يُصار إلى إعادة توزيع كتلة التعويضات حسب النسب الجديدة،.... يعني لم تتحمل الحكومة أي مبلغ إضافي!!

هناك توجيه لتوزيع الكتلة المخصصة سابقاً للتعويضات على أساس النسب الجديدة الواردة في القانون، والتطوير الوحيد الذي سيحدث يعني إذا كان كل عمالنا يترفعون ٩٪ وهذا كان مطلباً كلنا ساهمنا فيه أمام ضغوط الوضع المعاشي كنا نعتبر أن أي تعويض هو حق مكتسب للعامل، فالיום الحكومة هي من يقرر أو الإدارة هي من يقرر من يأخذ ومن لا يأخذ تحت عنوان حرمان شريحة كبيرة من عمالنا من التعويضات يمكن أن تزيد التعويضات لشريحة قليلة جداً، ما أتمناه أن يصار إلى عقد جلسة حوار مع الوزارات المختصة لبحث هذه المسألة، كل ما نص عليه القانون نريده حرفياً دون تأجيل، فلماذا نستمر بالعمل على منح أدونات سفر أو

تعويضات على أساس ما كان مطبقاً سابقاً، ما مبرر ذلك، لماذا لاتعقد جلسة وتؤخذ التعليمات التنفيذية التي تتناسب مع روح القانون دون أن تجهضه أو تجهض فيه المكاسب التي وردت فيه على قلتها.

نقطة أخرى إن التشريع الأساسي الذي يهمننا كعمال وكمنظمة نقابية هو قانون العمل الذي دارت أحاديث كثيرة حول ضرورة تعديله. أنا لا أؤيد التدخل بدور وزارة العمل، إحدى ريفقاتنا طرحت أن تتشكل لجنة حكومية لدراسة الدور الاجتماعي لوزارة العمل و أنا أطالب توسيع اللجنة، لتدرس أيضاً دورها بالنسبة للعمل، فهي الجهة المسؤولة عن واقع العمل والوزارة المعنية بواقع العمل والعمال، فما نسمعه حقيقة من تصريحات، ريفقتنا وزيرة العمل، بأن محور التعديلات في قانون العمل سيكون العقد شريعة المتعاقدين، هذا الكلام ينم عن عدم معرفة -أو معرفة بسيطة جداً- بدور وزارة العمل، يعني من نقصد بالعقد شريعة المتعاقدين؟ هل إذا تم التعاقد بين رب عمل وعامل وفق شروط تخالف قوانين النظام في البلد يكون العقد شريعة المتعاقدين؟

هناك اتفاقيات عمل دولية وقعت عليها سورية وملزمة فيها ويجب أن يخرج قانون العمل الجديد منسجماً معها بالإضافة لمعايير عمل واتفاقيات عربية وقعت عليها سورية، اليوم في ظل زيادة عرض العمل نتيجة معدلات البطالة المرتفعة وتوجه أرباب العمل لتحقيق هدفهم الأوحيد في زيادة الربح، إذا تركنا «العقد شريعة المتعاقدين» دون تدخل سيكون العقد مجعناً، وبقود العمل ستكون عقود إذعان، ونحن نؤكد على أن قانون العمل الجديد يجب أن يحقق مصلحة العامل ومصالحه رب العمل ويضمن حقوقه وواجباته ويلحظ دور وزارة العمل كجهة محورية في الدفاع عن حقوق العمال، فأرباب العمل لهم غرف التجارة والصناعة، فهل تتحول وزارة العمل للدفاع عنهم أيضاً؟

في هذا الإطار أسأل عن دور وزارة العمل في حماية مصالح العمال السوريين في لبنان بعد سماعنا عن أبناء عن تعرضهم للاضطهاد والضرب، فهل لوزارة العمل دور في القضية.. وإذا كان لنا دور في المجلس يمكن أن نقوم به لحمايتهم.

أما عملية الإصلاح، فتسير بمعدلات بطيئة، على مستوى وزارة الصناعة لأعرف الوزارة منذ ستة أشهر أو سبعة أشهر هل تغيرت؟ ما الإجراءات التي تمت؟ اليوم نعتمد الإدارة بالأهداف، دعونا نقول الإدارة بالنتائج، نضع هدفاً قابلاً للقياس ونسير على أساسه، ماداً تغير في الواقع؟ الجواب: نعرفه (صفر) وخلافاً لما هو مطلوب وطنياً والشركات، شركتنا بردي والإنشاعات المعدنية من الشركات العملاقة وكنا نتوسل لرفيق بخصوص طلبنا أننا نريد ٢٠٠ مليون ليرة لنشغل شركة بردي، فيها ١٠٠٠ عامل، وإنتاجها مسوق وهناك جدوى اقتصادية لكلفة خطوط إنتاجها، كان هناك تهكم، ليس من الوزير ولكن هناك دوائر في وزاراتنا وفي مؤسساتنا تعيق أي توجه حقيقي نحو الإصلاح، يعني معاون الوزير كان يتهمك، نحن لنا طلب عند الوزير وهو كان يتهمك، مع أنه هو المسؤول بشكل أو بآخر عن إيصال هذه الشركات إلى ما وصلت إليه، نريد نقاشاً جدياً ومجدياً مع رفاقنا المدراء العاملين، نريد أن نحملهم مسؤولياً عنهم ونحاسبهم ونحقق في الخسائر على الأقل نسمعهم بأذن واعية وعلمية ومنطقية، وبعد أن نعطهم متطلباتهم تأتي وقتها لنحاسبهم على النتائج هذا هو المطلوب بإصلاح واقع الشركات، نحن نقول «آخر الطب الكي»، للأسف نحن بدأنا بآخر الطب، لم يُناقش أي مدير ولا أية إدارة في الصعوبات التي تواجههم، واستمرت الصعوبات حتى وصلنا إلى وضع وجدنا فيه أن تلك الصعوبات تكلست، يعني لم يعد هناك إمكانية للتعامل معها إلا بالكسر.

دفاعنا عن شركاتنا دفاع عن مواقع عمالنا، سمعنا تصريحات غير مطمئنة، مسؤول في سوق دبي صرح أنه لدينا ١٠٠ شركة في القطاع العام سوف نجعلهم ٢٥ شركة فقط، هذا كلام سهل أن أدمج ١٠٠ شركة به ٢٥ شركة ولكن مفاعليه على الأرض، آثاره على العمال الذين يعملون، آثاره على الاقتصاد كارثية، أتمنى ضبط تصريحاتنا قليلاً.

لقد رصدت مؤتمراتنا ارتفاعاً مستمراً لأسعار السلع، وبدأ الناس يشعرون بضغط المعيشة، اليوم يزداد «فلتان» الأسعار، عملية إلغاء وزارة التموين كانت خطوة خاطئة، المطلوب إعادتها وتفعيلها.

نسمع تصريحات لوزير الاقتصاد، ولرئيس مجلس الوزراء أننا سندخل إيجابياً في السوق، يعني ماذا يعني التدخل الإيجابي، هل نقول للتاجر ياعيني يا روجي خفض أسعارك قليلاً، هل هذا هو المقصود؟

مطلوب منا ضبط لعملية الأسعار وإذا لم يكن متاحاً الآن زيادة الرواتب فعلى الأقل ضبط الأسعار، والحفاظ على الدخل الحقيقي للعامل، أيضاً هناك قضية تشغل بال عمالنا، سمعنا أن هناك لجنة شكلت في اجتماع مجلس الوزراء الأخير لدراسة واقع المشفى المركزي، المشفى المركزي رفاق بني بأموال التأمينات وأموال التأمينات هي أموال عمال، وهذه اللجنة استبعد عنها التنظيم النقابي، لم يكن هناك ممثل عنه، أعطيت فترة ستة أشهر للتأمينات إما أن تدير المشفى بشكل جيد (حل تعجيزي) أو ستنتقل تابعيته لوزارة التعليم العالي.

محي الدين ضرغام

إن من أهم شروط الإصلاح هو النية الصادقة والشعور بالمسؤولية وتحفيز العامل والمهندس والمدير، لتحسين المنتج، وإصلاح الآلة والاندفاع للعمل، وهذا يتطلب تأمين السيولة اللازمة، والإسراع بإصدار التعليمات التنفيذية للقوانين والمراسيم التي صدرت. إن وضع الأسس السليمة والعدالة للحوافز الإنتاجية، باتجاه ربط الأجر المتحرك بالإنتاج والتميز العادل للكفاءات، والجهد بالعمل بيدد التسبب واللامبالاة.

إن التأخر بإصدار التعليمات التنفيذية للقانون ٥٠ لا يوجد ما يبرره، علماً أن التعديلات على القانون قد أشبعت نقاشاً ومحاكمة، وهذه النقاشات من المفترض أن تكون قد أوصلته إلى حالة من الوضوح والشفافية، بما يضمن الحفاظ على المكتسبات العمالية وخوفنا من هذا التأخير هو للإجهاد على ماتبقى من مكاسب والعودة بالقانون الأساسي لما كان عليه.

وأؤكد على ضرورة زيادة الأجور والرواتب بما يتناسب وارتفاع الأسعار الجبوني الناجم عن تحرير الأسعار والتجارة والمرسوم ٦١ «الإنفاق الاستهلاكي» والغياب التام للرقابة التموينية وعدم تنفيذ مهامها بضغط الأسعار وحماية المستهلكين.

لقد أصبح من المناسب إصدار تشريع خاص ينظم عملية ربط الأجور والرواتب بما يتناسب وارتفاع الأسعار بالسوق، ويؤمن حده الأدنى ضروريات الحياة المعاشية للأسرة.

أيها الرفاق: جميع شركات الإسمنت لها نفس المعاناة على ما يبدو، أثنى على مداخلة الرفيقة وفاء من شركة أسمنت طرطوس وأؤكد على ضرورة إصدار التعليمات التنفيذية للقانون ٥٠ وخاصة موضوع العمل الإضافي كون عمالنا يتقاضون الساعة المجهدة نظراً لمشقة العمل وساعة البعد نظراً لموقع العمل وهناك أعمال الصيانة الدائمة لخطوط الإنتاج كيف ستوافق مع ٢٥٪ من العاملين و ٥٠٪ من سقف الضيقة؟

إضافة إلى العطلة الأسبوعية يوم السبت لم تطبق علماً أن الإداريين بالمؤسسة العامة تطبق عليهم.

وهناك الآليات الهندسية بحاجة للاستبدال والصيانة وآليات نقل العاملين علماً أنها تكلف مبالغ باهظة لصيانتها، وأؤكد على ضرورة إصدار جدول الأعمال الشاقة والخطرة إضافة للضمان الصحي وتثبيت العاملين وفتح باب التعيين وعمال القطاع الخاص وضرورة تعديل القانون ٩١ لعام ١٩٥٩.

خسائر القطاع العام..... من المسؤول؟

نزار علي

- أطالب الاتحاد العام بمتابعة المذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء بخصوص إعادة الترفيع المستحقة للذين تمت إعادة تعيينهم على القانون ٨ لعام ٢٠٠١ خاصة أنه يوجد موافقة من اللجنة المختصة.

- أطالب الاتحاد العام برفع مذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية لالتماس الموافقة بتمديد العمل على القانون ٨ لمدة عام من أجل تثبيت جميع العمال المؤقتين التي تتوافر فيهم شروط التثبيت

الواردة في القانون.

- في المجال الاقتصادي سؤال يتردد في الشارع السوري وبين أوساط العمال إلى أين وصلنا بالاقتصاد السوري بعد أربعة أعوام من طرح شعار الإصلاح الإداري والاقتصادي شعار التطوير والتحديث؟

في قراءة سريعة لأرقام طرحها السيد رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب صحيفة الاقتصادية العدد ١٧٣ بتاريخ ٥/١٢/٢٠٠٤، نجد أن نسب التنفيذ تصل إلى ٥٣٪ وهي نسبة ضعيفة ومتدنية ولا تتم عن تنفيذ التعليمات الرئاسية ومرادها التفسير الواضح والملموس عند الكثير من المؤسسات والإدارات بسبب ضعف الأداء وغياب المراقبة وهنا بعض الأرقام: وزارة الزراعة الاعتماد المخصص لها ١٥ مليارات، الإنفاق ٤.٩ مليار لغاية ٩/٤.

وزارة النفط الاعتماد المخصص لها ١٥.٦ مليار الإنفاق ٨.٥ مليارات.

وزارة الصناعة ٩.٢، مليار الإنفاق ٣ مليارات.

وزارة الإسكان ١٥.٢ مليار الإنفاق ٨.٦ مليارات.

الإدارات والهيئات العامة ٧.٣ مليار الإنفاق ٣.٤ مليارات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هذا التصغير يعود سببه إلى العامل أم إلى الإدارة، لأن هناك أصوات بدأت تهمس أن سبب انهيار (إن حدث) القطاع العام هو العامل، وأذكر هنا وزارة الصناعة ووزارة الإنشاء والتعمير التي تعاني في معظم الشركات التابعة لها من الخسائر المتلاحقة حيث بلغت عام ٢٠٠٤ ٦٢.٥ مليار ل.س، هذا ما صرح به رئيس مجلس الوزراء في مجلسنا الماضي.

نذكر هاتين الوزراتين طالما هناك اعتمادات كافية للإقلاع بهذه الشركات والمؤسسات ولم تبخل الدولة على هاتين الوزراتين الهامتين فلماذا هذه الخسائر؟

لابد من إعادة النظر في الكثير من الإدارات للمؤسسات حتى نستطيع الإقلاع بشركات القطاع العام وتقديم الأجوبة المقنعة حول اقتصادنا للمواطن في الشارع السوري.

- أتمنى من الحكومة أن تعكس الزيادة التي خصصتها في موازنة الإنفاق الجاري لعام ٢٠٠٥ والبالغة ٤٠ مليار ل.س أن تعكسها على الحالة الاجتماعية للمواطن والعامل لأن غلاء الأسعار وصل إلى درجة غير معقولة وارتفعت نسبة البطالة بغياب العمل الحر والمهني وانكماش الأسواق وتدني القيمة الشرائية لليرة السورية لذلك لابد من زيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع الأسعار الرائجة وخلق ثورة اقتصادية متكاملة تنعش الأسواق.

- في مجال عمل المصارف لابد من توظيف الودائع لاستثمارات وطنية تعود بالفائدة على الوطن مع الإشارة أن حجم الإيداعات بلغ ٦٣٠ مليار عام ٢٠٠٤ وقد بلغت التسليفات والقروض ٣١٩.٥ مليار ل.س وهناك ٣١٩ متجمدة في المصارف تحتاج إلى تحريك وتوظيف في مشاريع لها ريعية اقتصادية تهدف إلى زيادة التنمية وإذا لم توظف هذه الإيداعات سوف تقع على المصارف أعباء كبيرة كون هذه المصارف ملزمة بدفع فوائد للمتعاملين.

- أذكر وزير المالية بما نشر في جريدة العروبة الحمصية العدد ١١٩٢٢ تاريخ ١٩/١/٢٠٠٥ حول قيام بعض المصارف في محافظة حمص وخاصة المصرف الصناعي بإعطاء قروض ومنح وتسهيلات إئتمانية دون ضمانات كافية بصورة مخالفة للتعليمات التنفيذية الناظمة لاستثمارها حسب رئيس فرع جهاز الرقابة في حمص.

- أنقل إليكم مادار من نقاش في مؤتمر المصارف في حمص استياءهم من التقلبات الجارية بين فروع المصرف التجاري والتي لاتخدم العمل المصرفي وعدم معرفة التنظيم النقابي بالتقلبات.

- وأنقل إليكم استياء المؤتمرين من مدير عام المصرف التجاري السوري الذي ترأس اجتماعاً للمجلس الإنتاجي في محافظة حلب وتحدث أن دور التنظيم النقابي قد انتهى.

- معاناة لعمال الإسكان العسكرية في حمص حيث تلجأ الإدارة لاختبارهم وإرسالهم للعمل في مديرية التربية كحراس وأذنة مع العلم أن هؤلاء العمال يملكون خبرة فنية واسعة.

العمال:

لسنا ضعفاء

وسنقف بوجه

جميع المؤامرات

الداخلية

والخارجية.

لماذا أوقفت

الحكومة المزايا

التي نصت عليها

القانون الأساسي

للعاملين.

المطلوب الإدارة

بالنتائج عوضاً عن

الإدارة بالأهداف.

أين دور وزارة

العمل في حماية

العمال السوريين في

لبنان.

تعديل قانون

العمال يجب

ألا يتناقض مع

اتفاقيات العمل

الدولية.

هناك دوائر

في الوزارات

والمؤسسات تعيق

أي توجه حقيقي

نحو الإصلاح.

نؤكد على

ضرورة ربط

الأجور بالأسعار.

الدورة التاسعة لمجلس اتحاد نقابات العمال

سنحارب كل أشكال الخصخصة... والداعين إليها والمساهمين فيها!

البطالة مشكلة كل بيت على امتداد الوطن

■ لماذا كل هذه المصطلحات

لتسمية التوجه

الاقتصادي نحن

نحتاج فقط

لبرنامج إصلاح

اقتصادي ذي

محتوى اجتماعي.

■ ضرورة أخذ

مخاطر الشراكة

الأوروبية بعين

الاعتبار خاصة

في مجال المنافسة

والبطالة.

■ الخصخصة

مرتبطة

بالليبرالية

الجديدة

وتخفيض الإنفاق

الاستثماري فلا

والاقتصاد.

■ ضرورة وضع

معايير لاختيار

المدراء العاميين

منعاً لتكرار

الإحباطات..

■ لماذا التأخر

بإصدار قانون

الضمان الصحي.

■ عقود المناولة

المجحفة بحق

عمال العتالة متى

تعدّل؟.

الالتباس الحكومي إلى متى؟

■ رئيس اتحاد عمال حماة

في مداخلة رئيس اتحاد عمال حماة، جرى التركيز على القضايا التنظيمية للنقابات، والمعاونة الكبيرة التي يعانها العمال في ظل الفساد الإداري ثم انتقل للحديث عن قضية «نقابة الحمل والعتالة» التي ضمت إلى الاتحاد وجرى تبنيها، من دون أن تتوفر أية إمكانية للاتحاد لحمايتها مادياً ومعنوياً.

بعدها تحدث عن اللفظ الدائر حول أهمية أو عدم أهمية القطاع العام، وما يحكى عن نية الحكومة بخصصته، والالتباس الذي مازال موجوداً بسبب عدم وضوح الحكومة في توجهاتها، والشائعات التي تتحدث عن رغبة البعض في تمزيق النقابات.

وحول العقبات الكثيرة التي تواجه القطاعات الإنتاجية، ضرب مثالا بمعمل البورسلان، الذي قيل الكثير من الكلام عن تطويره لكن عمليا لا يزال العمل، والذي يضم فعليا ثلاثة معامل، على حاله ولم تجر فيه أية عملية إصلاح أو تحديث، وهذا حال معمل السكر أيضا، وعدد كبير من العمال، فهل الغاية الحقيقية في كل ذلك، هي المضي في تخسير هذه العمال؟ ولمصلحة من؟

وبالانتقال إلى قضية الرواتب، فقد أكد: «نحن لانريد زيادة رواتب، وإنما نريد تحسين المستوى المعاشي أعطونا ١٠٠ ل.س ودعونا نستطيع العيش بهذه المائة ليرة نريد تحسين المستوى المعاشي للطبقة العاملة، الدردي يقول أنه في عام ٢٠٠٥ سيكون هناك زيادتان في الرواتب، نقول له: لا يا أخي (خلينا مشان الله يخالنا)».

دور الدولة... والمسؤوليات الكبيرة

■ ممثل نقابة إسمنت طرطوس

هناك مسألة تملك المساكن في معمل إسمنت طرطوس حيث يوجد تناقض في الكتب الصادرة عن اللجنة العليا للسكن والشركة. والمطلوب تعليق هذه المساكن لعمال إسمنت طرطوس، لكن شركة الإسمنت تطالب بها باعتبارها تعود لها، واللجنة أيضا تطالب بها على اعتبارها سكن وظيفي، والمبادرة إلى تسديد قيمة هذه المساكن، فالجميع ينتظر قرار من رئاسة الوزراء يستند إلى الحق والقانون.

كما نطالب بتطبيق عطلة يوم السبت للعمال، وحول القانون رقم ١٢ الذي أوكل لذوي الشهادات من النقابيين مهمة تمثيل عمالهم في حال وجودهم، فهذا الأمر لم يلق الاستحسان بين العمال والنقابيين لأنه يمكن أن يكون النقابي المهني أكثر قدرة على تمثيل العمال وتقدير مشكلاتهم، كما أفرح الدعوة بخصوص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإقتراح تشكيل لجنة على مستوى الحكومة ممثلا فيها الاتحاد العام والمنظمات الشعبية مهمتها تقييم الدور الاجتماعي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمعرفة ماهية المطلوب منها في كافة المحافظات، كما نقترح تشكيل لجنة لدراسة معمل حرير نسيج طرطوس تضم وزارة الزراعة والصناعة وهيئة مكافحة البطالة للنهوض بهذه الشركة بهذه الشركة صناعيا، وأفرح تعديل جميع عقود المناولة المجحفة بحق عمال العتالة والخادمت والعمال على الفاتورة الذين يعملون بصفة دائمة.

كما نرجو الاعتناء بدور الحضانة لأطفال العمال والعمالات بشكل جيد من قبل الحكومة.

أين برنامج الإصلاح

■ نزار ديب

أوضحت المؤتمرات النقابية أن هناك نقصاً كبيراً في جميع القطاعات، الصحة و المصارف، والبلديات وغيرها، فلماذا لا تفتح الحكومة باب المسابقات والتعيين وتساهم في تخفيض جيش العاطلين عن العمل الذي يزداد يومياً.

هناك في قطاع الهاتف والمصارف الزراعية تحايل واضح على القانون حيث يتم استخدام عمال دائمين بصفة استخدام مؤقت.

كذلك عمال الفاتورة الذين يعملون منذ أكثر من عشر سنوات وهم محرومون من الإجازات الإدارية والصحية والحوافز والمظلة التأمينية.

كما نرى ضرورة وضع معايير لاختيار المدراء العاميين وضرورة إعلان برنامج الإصلاح الاقتصادي بعد أن يتم تحديد هوية

الاقتصاد السوري من قبل الحكومة خاصة بعد التصريحات التي نسمعاها من قبل الحكومة وبعض الاقتصاديين حول توجهه نحو اقتصاد السوق الحر وسوق المعرفة والشراكة الأوروبية والتي لا بد منها حسب أقوالهم.

نحن نرى بضرورة أن يأخذ الإصلاح الاقتصادي بعده الاجتماعي وضرورة صدور قانون الضمان الصحي الذي طال انتظاره وتحسين الوضع المعاشي للعاملين بزيادة الأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ورفع الحد الأدنى لمستوى التعيين بما يكفل تأمين المستلزمات الأساسية للعامل، حيث نرى وبالمقارنة مع الحد الأدنى للرواتب في القانون رقم ٨ لعام ١٩٨٥ أن القوة الشرائية للفئة الأولى من ذلك القانون كانت أعلى بكثير من القوة الشرائية لنفس الفئة لعام ٢٠٠٥.

قضية أخرى هي أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد أصدرت القرار رقم ١٠٠ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١ متضمنا تعديل الفقرة ٥٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لعام ١٩٨٩ والخاص بأمراض العمود الفقري المهنية والأعمال المسببة لها وتم تقسيمها إلى قسم إنتاجي يشمل أعمال الرفع والحمل وغيرها وأعمال إدارية ومكتبية وكمبيوتر وسائقين وقسم مختلط بين الإداريين والإنتاجيين ومدة العمل لا تقل عن ٢٠ عاما مع تخفيض نسبة العجز بالحد الأقصى للأعمال الإدارية إلى ٥٪ و ١٥٪ للإنتاجية وهذا القرار فيه مساس بحقوق العاملين.

القطاع الخاص... والتنظيم النقابي

■ رافع أبو سعد

تعرض التقرير المقدم لقضايا مثل ربط عملية التنمية بتحسين معدلات النمو والوضع المعاشي وتدريب العمال وتطور الإنتاج، كما تعرض إلى الجانب الإداري وحملها مسؤولية بعض الأماكن التي تتعرض للخسارة وتساءل هنا لماذا تظل الخسارة في مكانها ولماذا لا تنتقل إلى منشأة أخرى.

تعرض التقرير أيضاً إلى ضرورة البحث في خسارة بعض المؤسسات وفي التقرير أن المؤسسات الإنتاجية ومجالس الإنتاج واللجان الإدارية لازلتا يعاني حالياً من تعميق دور هذه المؤسسات علما أنه بعد صدور القانون رقم ٢ الخاص بتعديل مجالس الإدارات واللجان الإدارية بقي لهذا القانون الكثير من المهام المتداخلة مع مجالس الإنتاج والكثير من المهام المتداخلة في العمل الإداري التي تترك المدراء واللجان لهذا يتطلب الوضع تعديل قانون المجالس الإنتاجية بشكل يحدد بشكل واضح مهمة هذه الهيئات ويعمق دورها.

حاول التقرير أن يقلل من التداخلات بين مهام الأمانات المختلفة بين شؤون العمل والتشريع وبين الاقتصاد والتشريع وشؤون العمل؛ ولكن ما نستغربه هو كيف تكون وزارة العمل سيفا مسلطا على رقاب العمال وتقف كأنها رب عمل للعمال سواء في القطاع العام أو الخاص، ونطالب بإصدار قانون يلزم أصحاب المنشآت في القطاع الخاص بأن تتعاون مع التنظيم النقابي.

أيضا بالنسبة لمعالجة الخلل فإنه يستغرق فترات طويلة بين الذهاب إلى الجهات الرقابية والحزبية وأحيانا عندما يكون علاج هذا التخلل سريعا ومقبولا يؤدي إلى تطوير الإنتاج.

مسألة التجديد والتكنولوجيا أن تأخذ حيزا أكبر بما تساهم في تنمية الموارد البشرية والمطلوب أيضا أن يكون لدينا تخطيط استراتيجي واستشراف مستقبلي للتخطيط، فهذه القضايا مهمة من أجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، فعندما يطرح مفهوم اقتصاد السوق فإن المقصود منه أنه يريدون سوقا لهم ولكننا نريد أن نستعيز عنه باقتصاد التنمية واقتصاد المعرفة.

إدارات دون الحد الأدنى

■ اتحاد السويداء:

الدخول في الشراكة الأوروبية وفي ظل المنافسة غير متكافئة فإن القطاع العام والخاص والمشارك يتعرض إلى مخاطر كبيرة خاصة أننا لم نهيب القطاع العام والخاص لمتطلبات الشراكة رغم أننا أكدنا في جميع المؤتمرات على ضرورة الإسراع في الإصلاح الاقتصادي والإداري وحماية الاقتصاد الوطني وعدم التخلي عن دور الدولة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي

والتمسك بالقطاع العام وإصلاحه ومعالجة الخلل فيه.

نحن نرى بأن هناك ضرورة لتعديل قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ لخدمة مصالح العمال وأرباب العمل ولكن من دون مساس بحقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، وبما يكفل عدم تهرب أرباب العمل من تطبيق أحكام القانون.

قضية أخرى وهي: أن المعالجات التي تقوم بها الإدارات و الجهات الوصائية مازالت دون الحد الأدنى خاصة في شركات القطاع العام الإنشائي وتحديدا في شركة البناء والتعمير من حيث عدم صرف الرواتب والأجور والتعويضات والطبابة واللباس العمالي وإيقاف العمال المؤقتين عن العمل ونؤكد على معالجة هذه الأمور وإنهاء دور المتهمدين الثانويين في القطاع العام الإنشائي ووضع نظام حوافز يتناسب مع جهود العاملين وخبرتهم في مجال البناء والتشييد والمياه.

صدر القانون رقم ٥٠ للعاملين في الدولة كان له أثر كبير في نفوس الطبقة العاملة ولكن الفرحة لم تكتمل لغياب معالجة موضوع الضمان الصحي وتطبيق المادة ٦٥ من قانون العمل على جميع العاملين وتثبيت العمال المؤقتين، وينتظر العمال استكمال استصدار التعليمات التنفيذية للقانون ٥٠ وضرورة مشاركة الاتحاد العام فيها. قضية أخرى وهي أن الشركات المحدثه وفق قانون الاستثمار رقم ١٠ لا تتقيد بتشغيل العدد المقترح أثناء الترخيص ونرى ضرورة إلزامها بذلك.

برنامج الخصخصة «المسترة»

■ اتحاد إدلب

بالنسبة لشركة سكر إدلب نؤكد على ضرورة إيجاد حلول لتطويرها وإذا قررت اللجنة الاقتصادية بعدم الجدوى من تطويرها فإننا نطالب باستمرار عمليات التكرير على مدار العام مع ضرورة تجديد خط التكرير.

محافظة إدلب لديها زراعة شمندر السكر بشكل واسع وإذا ماتوقفت هذه الشركة فإننا أمام خسارات كبيرة تتجاوز المليارات من الليرات.

كما أن شركة كونسروة إدلب تعاني من أوضاع غير مرضية بسبب قدم الخطوط الإنتاجية، إضافة إلى قلة رأسمائها، كما تم التأكيد في أكثر من مؤتمر على ضرورة تأمين المواد الأولية لمعمل الصلب والسماح لوحدة الكونسروة في إدلب بتعبئة المياه العذبة التي لا تقل عن مواصفات مياه بقين ودريكيش حسب تقارير المخابر. مطحنة سنجار أنشئت بالتوازي مع أربع مطاحن في القطر، والمطاحن تعمل منذ عام ١٩٩٩ بينما لم تعد أي خطة لتأمين المواد اللازمة لمعمل مطحنة سنجار.

قطاع الغزل والنسيج تجري إعلانات عديدة من أجل تأمين المواد الأولية اللازمة ومن الضرورة إيجاد مستودع مركزي لتأمين هذه المواد من بلد المنشأ مباشرة للحد من التكاليف.

اقتصاد السوق هذه الفلسفة الجديدة لتمرير برامج الخصخصة والتي اعتادت الحكومة أن تسميها استثمارا للشركات الخاسرة.

أمانا مسؤوليات كبيرة كنقابات من أجل تعميق مفاهيم الجودة لكل المقاييس والإخلاص بالعمل من أجل مواجهة العديد من التحديات المتتالية لاقتصادنا ومنها العملة والخصخصة ووصفات صندوق النقد الدولي والشراكة مع أوروبا وتركيا وماسمعنا من رفع للدعم والتوجه والتوجه نحو الخصخصة واقتصاد السوق.

الهوة الجديدة

■ جميلة دبانة

شركة الخليوي منذ سنوات تعمل ضمن شروط مخالفة للأنظمة الفنية المتبعة في العالم، فالأسعار غير شعبية ولا تتناسب مع دخل المواطن، ورسم الاشتراك ٧٢٠٠ ل.س مع العلم أن الوصل بمحطات الخليوي تتم من خلال شبكة الهاتف الآلي أي المؤسسة العامة للاتصالات، كما يوجد معايير تجاه الصحة العامة وذلك بتركيب الهوائيات على أسطح المنازل المسكونة بما يسبب تعرضهم للموجات اللاسلكية العالية الكثافة ونتائجها السلبية التي تظهر بعد عقود من الزمن، هناك أيضا عدم وجود عوامل الأمان لعمل الشركة عند احتكاكها بالمواطن، لذلك نقترح تشكيل لجنة من جهات مختلفة للبحث فيما تقدم ومعالجته بما يخدم قضايا الوطن والمواطن.

نؤكد على الجهات الوصائية تقيد السوق

الحره في مرفأ اللاذقية بالغاية التي أقيمت من أجلها وعلى وزارة المالية أن تفرض ضرائب جمركية على بضائنها في حال استمرار بيعها للمواطنين العاديين وليس للتقدمين أو المغادرين أسوة برسِم الإنفاق الاستهلاكي المفروض والذي كان سببا في ارتفاع الأسعار وإضافة هوة جديدة بين الأجور والأسعار.

السيدة وزيرة العمل قدمت هدية جديدة لعمالات السجاد بحيث تعمل على ضمهم إلى صفوف العاطلين عن العمل بدلا من البحث عن أساليب تطوير هذه الصناعة وتخفيض كلفة المنتج، كما من الضروري إعادة النظر في أجور أساتذة الجامعات ومساواتهم بزملائهم العاملين على الفئة الأولى لقانون العمل.

لا فصل بين الاقتصادي والسياسي

■ رئيس اتحاد عمال حمص:

وركزت كلمة رئيس اتحاد عمال حمص على السجل القائم بين المؤيدين للقطاع العام وبين الداعين إلى اقتصاد السوق، فأكد أن هناك شيئا غير مفهوم في التوجهات الاقتصادية للدولة، خصوصا بعد أن راح الحديث بكثير عن اقتصاد المعرفة، من دون أن تتوفر أية دعامة حقيقية (بنوية - علمية -تكنولوجية) لمثل هذا الاقتصاد. إن القطاع العام هو الذي يحمل عبء السير بالاقتصاد الوطني إلى الأمام، وهو الذي منح الوطن وجهه المستقبل، فهل نكافئه بالقضاء عليه! فبينما راح القطاع الخاص يجري إلى «العلكة» وماشابه ذلك، كان القطاع العام يقدم كل ما يستطيع تقديمه، من دون أن يتكرم أحد عليه بالتحديث والتجديد، حتى وصل إلى ما وصل إليه الآن من ضعف وتراكم أخطاء واهتلاك واسع، ومع ذلك فإنه ورغم كل آلامه، ما يزال قادرا على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والعاملون فيه ليسوا أثريا أو مرفهين، ولكنهم في الوقت ذاته ليسوا جائعين، ولكن إذا حاول المتخمون تجويع العمال فإنه سيثورون في أية لحظة.

ثم انتقل للحديث عن مشاكل النمو والاستثمار، فأكد أنه لا فصل بين الاقتصادي والسياسي، فالخصخصة ارتبطت بالليبرالية الجديدة وارتبطت أيضا بتخفيض الإنفاق الاستثماري، وخفض نفقات التعليم والصحة، وهذا ليس إصلاحا وإنما «قلب طاولة»، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن النمو مع تخفيض للموازنة الاستثمارية.

المساعدات الأوروبية... ماذا وراءها؟

■ عيسى خوري

في أجواء الدعوات والترويج للخصخصة واقتصاد السوق ونعي القطاع العام و دوره ووظيفته الوطنية والاقتصادية والاجتماعية أود الإشارة إلى اتفاق الشراكة الأوروبية السورية بعد توقيعها وانعكاساتها ومفاعيلها السلبية المؤكدة وأخذ الحيلة والحذر بشأنها لجهة تأثيراتها السلبية على الإنتاج الوطني، على استمرارية وتطوير وتنامي الصناعة والإنتاج الوطنيين عموما وتاليا على وضع واستقرار العاملين وعلى آفاق العمل لتقليل نسبة البطالة جراء تراجع وتقهقر الإنتاج الوطني في ظل المنافسة غير المتكافئة الذي وضع فيه. إن السبب الأساسي يكمن في عدم تاهيل وسائل الإنتاج عندنا وتثقيف المنتجين صناعيين وزراعيين بالكيفية والأشكال المطلوبة، للاستعداد لمواجهة هذا الاستحقاق الذي لا بد منه في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية المختلفة والتي تعتبر الشراكة الأوروبية أفضلها ليس اقتصاديا فقط وإنما لما لأوروبا من مواقف متميزة ومتمايزة مع أمريكا المتصفة بالغرور والعنجهية والتي تهدف إلى إدماج وإدغام السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية في فلك السياسة الأمريكية. إن الشروط التي كانت مطلوبة منذ برشلونة عام ١٩٩٥ من إصلاحات وتحسينات في الاقتصاد الوطني لم تتحقق وإنما ندعو إلى العمل لمواجهة الاستحقاق بأقل التكاليف والخسائر خلال السنوات الانتقالية الاثنتي عشر.

إن طرحة المعادلة لن يكون في صالح سورية حتما ونحذر من تحول المساعدة الأوروبية (الأجنبية) في مواضيع الإدارة والتشريع والتدريب إلى ما يشبه الوصاية، فالوعود البراقة شيء والحياة العملية ومسألة السيادة شيء آخر تماما، إننا نتعامل مع أناس يجسدون نظاما استغلاليا احتكاريا بجوهره وتدفعهم مطامحهم ومصالحهم إليه.

إن مسألة تقليص دور الدولة الرعائي ومسؤوليتها الاجتماعية لا يجوز الركون إليها مهملة تعددت العناوين وتم تجميلها وتذويقها واختلفت مسمياتها ومصطلحاتها إنني اعتقد أن مصطلحات فصل الإدارة عن الملكية، التأجير،

الدورة التاسعة لمجلس اتحاد نقابات العمال

يجب أن تكون الحكومة مع الشعب... وليس فوقه وضده!

أجور الوزراء والنواب ستضاعف.. وستضعف أجور العمال!!

البيع، الدمج، هي عناوين بارزة ومقدمات واضحة لاقتصاد السوق والخصخصة ولا أدل على ماذهبت إليه سوى تصريحات مسؤولين بارزين في الدولة كوزير الاقتصاد ورئيس هيئة تخطيط الدولة التي أكدت على أن خيار اقتصاد السوق لاربعة عنه (وبالغم للمليان).

نعم إن أول الرقص حنجلة، إنني إذ أشير إلى التحديات المنتصبة أمامنا كمثلين عن الطبقة العاملة، أدعو إلى اليقظة وتوخي الحذر من الدعوات المختلفة التي تهدف إلى إحلال اقتصاد السوق الذي يأكل الأخضر واليابس، أدعو إلى الانتباه إلى السم الموضوع في الدسم، وإلى تمييز كفاحيتنا وتوضيح خطابنا ومواقفنا، وأجزم أننا قادرون كما كنا في الذود عن الوطن ومصالح طبقتنا العاملة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والمعاشية والسكنية.

أين العدالة الاجتماعية

■ **علي ريا «عضو المجلس العام»**
تتعمد دورة المجلس هذه في ظروف مقترية جدا تستهدفنا جميعا حاضرا ومستقبلا، وتريد طمس تاريخنا وتغيير خارطة جغرافيتنا، والشواهد حولنا في العراق وفلسطين ولبنان واضحة وجلية.

أطلعت على التقرير المقدم لجلسة المجلس وعلى خطة العمل لعام ٢٠٠٥ وهنا أؤكد على مايلي:

١. تحسين الوضع المعاشي من خلال زيادة الأجور ومراقبة الأسعار وضبط السوق من خلال تدخل الدولة.

٢. التأكيد على المطالب الواردة في التقرير التنظيمي حول ما طرحته النقابات في مؤتمراتها، كتثبيت الوكلاء وإعطاء البديل النقدي عن يوم السبت والأعياد الرسمية وزيادة المساكن العمالية..إلخ.

٣. جميع المشاريع النقابية التي تديرها النقابات رابحة. على الرغم من الخدمات الكبيرة والهامة التي تقدمها لعمالنا. وهنا حققت هذه المشاريع الغاية التي أنشئت من أجلها، لذا أرى من الضروري والمفيد المتابعة بإدارة كل المشاريع من قبل التنظيم النقابي وإلغاء فكرة التأجير أو الاستثمار لأي مشروع عمالي.

ماورد في التقرير الاقتصادي هام جداً. سورية تواجه تحديات خارجية هائلة وتحديات داخلية غير قليلة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو التنموي.

لماذا كل هذه المصطلحات الاقتصادية لتسمية التوجه الاقتصادي نحن نحتاج وفقاً لواقعنا الاقتصادي إلى برنامج إصلاح اقتصادي ذي محتوى اجتماعي يحقق درجات متنامية للعدالة الاجتماعية من خلال إصلاح القطاع العام وهذا ممكن جدا بتحسين إدارته واختيارها وفق معايير علمية وكفاءة ونزاهة ورفع الوصاية والحماية عنها، وبتحسين الحوافز وإعادة تأهيل

العمالين والآلات والتجهيزات، ومحاربة الفساد ومساءلة من أين لك هذا والحزم تجاه الإثراء غير المشروع وخلق ثقافة عامة مجتمعية لنبد الفساد والمفسدين فالقطاع العام هو وحده الأكثر قدرة على افتتاص التكنولوجيا الحديثة والقادر على حل مشكلة البطالة من خلال مشاريع تستوعب أكبر عدد من الخريجين، وسيبقى يلعب دورا هاما ومفصليا في إطار اتفاقيات الشراكة العربية والأوروبية مع سورية وتعمل جميع القطاعات العام والخاص والمشارك والتعاوني وفق منظومة متكاملة هدفها تطوير عملية التنمية في البلاد وخلق اقتصاد قوي قادر على استثمار الموارد وتفعيل الطاقات البشرية والمنافسة في السوق.

وهنا لابد من التأكيد على دور الدولة، الدور الذي تلعبه في ظروف كظروفنا كموجه لعملية التنمية والدور الاجتماعي لها والرعاية للمنتجين والمستهلكين.

وفي إطار تحديث القوانين هام جداً، الإصلاح الضريبي فالدولة القوية حاليا هي القادرة على الصرف على القطاعات الخدمية الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها.

ومفيد إعداد قانون جديد للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ينهي حالة الرعب التي تخلقها أنظمة الهيئة على الجهات العامة وتفعيل دور الهيئات القضائية المختصة في مجال تطوير أنظمة المصارف الحكومية في مجال الإقراض لاستثمار الأموال الضخمة لديها في مشاريع متوسطة وصغيرة.

كما أننا كتشظيم نقابي نرى للحكومة وجهة نظر وإجراءات ذات محتوى اقتصادي واجتماعي من المفيد والهام أن نقون وضع عمالنا في القطاعات كافة بما ينسجم والقوانين الدولية وتوجهات منظمة العمل الدولية والمحافظة على كافة الحقوق

المشروعة ودولياً لعمالنا وبشكل موثق.

أضم صوتي بقوة لمن طالبوا بحل مشكلة عمال الوحدات الإرشادية لصناعة السجاد، وأثني على الاقتراح المقدم بخصوص مناقشة دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سواء بهذا الخصوص أو بخصوص وضع عمال القطاع الخاص، ومجمل دور وعمل هذه الوزارة الهام والحيوي.

ولابد من لفت النظر إلى وضع عمال الإسكان العسكري اللاذقية، منذ أكثر من ١/٢ عام لم يتقاضوا رواتبهم، إنهم يستغيثون، إنهم يتضورون، إنهم سينفجرون، تتراكم عليهم فوائد مصرف التسليف الشعبي ويديمون بلا أجر إلى متى ذلك؟ هذا الوضع أصبح يشكل خطرا حقيقيا عليهم وعلى أسرهم وهو مسألة لايجوز تجاوزها مطلقا، أرجو متابعة هذا الموضوع لدى الجهات المختصة وحله بالشكل المناسب.

القطاع الصناعي...مخاطر حقيقية

■ **رئيس اتحاد عمال طرطوس:**

نحن بحاجة إلى التدخل من الرفيق رئيس مكتب العمال النظري القضايا التي سأطرحها أمام هذا المجلس والتدخل يجب أن يكون فاعلا.

منذ بداية الدورة ونحن نطرح قضية وحدات السجاد التي هي من الناحية الربعية مريحة إلى حد كبير بالأرقام، فالمخزون الذي كان موجودا تم بيع ٧٥٪ منه خلال عام ٢٠٠٤، والسؤال ماهو مبرر وزارة العمل لإلغاء هذه الصناعة علما أن هذه الوحدات الإرشادية موجودة في المناطق الأكثر فقرا وحاجة لتواجد هذه الوحدات، وإذا كانت هناك خسارة فيجب مناقشتها مع الوزارة إلا إذا كان الهدف هو زيادة الفقراء فقرا، فإذا

كانت ستتخلى عن الدور الأبوي أو الاجتماعي فإن نتائج ذلك ستكون كارثية علما أن هناك ١٦٤ عاملة منذ عام لم يتقاضوا ليرة سورية واحدة. عمال الحمل والعتالة ظلموا، قرار القيادة ألزمتنا بأن نكون مقاولين ونحن لسنا مقاولين، فالماول يشد الريح، بينما نحن لانشد الريح، بل نمظم العلاقة بين العمال.

مشكلة عمال الكرنك ستتوقف رواتبهم في كل سورية بسبب حل الشركة وهؤلاء لم يتم نقلهم إلى وزارة السياحة ومارالوا قائمين على عملهم، وإذا غاب واحد منهم يعاقب، فكيف يعاقب ولا يوجد راتب أصلا.

الشركات الإنشائية يزداد الوضع فيها سوءا والدولة هي المسؤولة عن ذلك والعمال لا يتقاضون رواتبهم.

أقران القطاع العام لها نفس المشكلة. وزير الصحة أصدر تعميما يمنع الصيدليات العمالية من التعامل مع الشركات في القطر فلماذا هذا الهجوم على مشاريع النقابات.

هناك مشكلة أخرى حيث تقوم الدولة بالتحويل على القانون وتقوم بتشغيل عاملين وفق نظام الفاتورة ثم تطرح المشكلة أمام النقابات واتحاد العمال.

يتم طرح موضوع المصارف الزراعية ومعمل الإسمنت في كل المؤتمرات ولانحصل على نتيجة.

هناك شعور لدى الكثيرين بأن الحكومة مستعجلة للتخلص من القطاع العام وكأنه حمل ثقيل لم يعد له نفع.

بالأمس صرح رئيس هيئة تخطيط الدولة بأن كل مشاكل القطاع الصناعي محصورة بـ ٨٠ ألف عامل وهناك نية خفية للتخلص نهائيا من القطاع العام الصناعي حسب تصريحات هذا المسؤول.

إن علينا كعمال وتنظيم نقابي الدفاع عن استمرار القطاع العام تحت ظل كل الظروف.

حذار حذار من إغصاب العمال

■ **إبراهيم لوزة «نقابي عتيق»**

ابتدأ المداخلة بانتقاد المسؤولين الحكوميين الذين سيصدرون مرسوما لرفع رواتب الوزراء والمحافظين وأعضاء مجلس الشعب بنسبة تتراوح بين ٨٠ - ٩٠٪، لإدراكهم أن هناك غلاء كبيرا في الأسعار، وترديا كبيرا في الأجور، متجاهلين في الوقت عينه أن هذا الغلاء يسحق العاملين في الدولة مدنيين وعسكريين وبقية فئات الشعب، وهم الأحق بمثل هذه الزيادة، فلماذا

تنظر الحكومة إلى هذه القضية بعين واحدة؟ ثم مضى ليؤكد أنه يجب على الحكومة أن تتفاعل مع الشعب، لا أن تكون فوقه، خاصة في

هذه الظروف التي تتطلب وحدة وطنية راسخة وحقيقية لمواجهة الضغوطات المتصاعدة داخليا وخارجيا.

ثم عرج على مسألة تعديل قانون العمل، واسخر من عدم وجود ممثلين عن الطبقة العاملة في اللجنة المكلفة بهذا التعديل!!

فما الذي جرى حتى تنقلب وزارة العمل هذا الانقلاب، وهي الوزارة التي ظلت تاريخيا وعبر أكثر من ٢٢ وزيرا مروا عليها تعمل لصالح العمال؟!

إن الوزيرة الحالية، على ما يبدو، تجهل كثيرا من مهامها!! وفي الانتقال إلى موضوع البطالة، يؤكد إبراهيم لوزة، أنه ما من بيت في سورية الآن، إلا ويوجد فيه عاطل عن العمل أو أكثر وأكد أن الناس على وشك الجوع، بينما الحكومة غارقة في التناقضات، الوزير يصرح بشيء، ورئيس الحكومة يصرح بنقيضه، والعكس صحيح، لقد «دوخونا» «شو بدن مننا». بالأمس كان القطاع العام يساهم بـ ٨٠٪ من الدخل، والآن، لم يعد

ينفع، لماذا؟!

ألم يكن هذا القطاع الداعم الأول لصمودنا وفق تصريحات القيادة السياسية، والآن (ماعاد يسوى)!!

القطاع العام يجب المحافظة عليه وتطويره وحمايته من النهب! فشركة الكرنك على سبيل المثال حولت للخزينة ٤٠٠ مليون ليرة سورية، ربح، فلو سمحوا لها بتجديد أسطولها، هل كانت وصلت إلى ماوصلت إليه؟ والأمثلة كثيرة، معمل الكونسرو، وغيره وغيره.. إن أعداء القطاع العام لا يريدون القضاء عليه وحسب، هم يريدون السلطة وعلى الحكومة أن تعي ذلك!!

نحن لسنا ضعفاء، ولا الطبقة العاملة ضعيفة، ولا الأحزاب الوطنية وسنقف جميعا في وجه كل المؤامرات الداخلية والخارجية.

في موضوع الطبابة العمالية، يجب بالحد الأدنى الرعاية الصحية للعمال فأسعار الأدوية مرتفعة، وكذلك الطبابة والعمليات، الحكومة (قاعدة تنفجر) والأمور تتفاقم سوءا.

بالنسبة لموضوع الإسمنت، حاليا نحن نستورد كل عام بمبالغ تكفي لإنشاء مصنع إسمنت جديد، لماذا؟ كرمي عين فلان وفلان من المستوردين؟! أما الأغنام، فنحن نصدرها، رغم أنه لا يوجد فائض، والمعروف أن هذه الثروة ملك للشعب، وله الأولوية في الاستفادة منها وإذا

فاضت عن الحاجة نصدرها، لكن لا يوجد أحد يرد علينا والكغ الواحد من اللحم الآن ثمنه ٥٥٠ ل.س، من من العمال والفقراء يستطيع شراءها بهذا المبلغ؟(وهنا حاول البعض أن يقاطع)

أما بما يتعلق بعمال الحمل والعتالة باللادقية، فهؤلاء يتعرضون الآن لمحاولة لإلغاء رواتبهم المتحولة دون أن يعلم من يحاول ذلك، أحذرکم بأن العمال لن يسكتوا ولن يتنازلوا عن حقوقهم!!

هل توقف الإصلاح الاقتصادي؟

■ **رفيق ضاهر**

تعرفون خطورة المرحلة التي تمر بها منطقتنا بشكل عام ووطننا بشكل خاص.

مرحلة معقدة ومربكة وخطرة أيضا، وخاصة بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري.

تشتد التهديدات يوميا بل وسعياً لأهداف أصبحت واسعة تماما ولاأرى داعيا للخوض في تفاصيلها.

إننا نتفهم بشكل جدي هذه الخطورة، ورغم انتماءاتنا الفكرية والسياسية لكننا وحين يتعرض وطننا للخطر والتهديدات فإننا نكون في خندق واحد وجبهة واحدة وضمن وحدة وطنية صلبة فالوطن سقف الجميع وللجميع.

في الوضع الاقتصادي:

الإصلاح الاقتصادي ليس مسألة وصفات، هو سياسات تعبأ من أجلها الجماهير والأحزاب والمنظمات، وكل اقتصاد لايعتني بالإنسان ولا يعطي العامل أو الجانب الاجتماعي أهمية كما

الجانب الاقتصادي هو اقتصاد لا يخدم مصالح الوطن العليا.

هناك مصطلحات جديدة ومتنوعة نسمعها ونقرأها يوميا وفي داخلها مصطلحات رنانة ومغرية لكنها تهدف إلى قضايا لا نستطيع تقدير نتائجها.

أين أصبح الإصلاح الاقتصادي، ومشروع

الإصلاح الإداري؟ ماذا صنعت الحكومة، يقدمون وعودا كبيرة وكثيرة لكن على الواقع والملموس حتى هذه اللحظة لم ير النور أي تطبيق منهجي متكامل لهذه الإصلاحات.

إن اقتصاد الوطن هو قرار يهم الوطن بمجمله، وعليه يجب أن يشارك الجميع في تحديد ملامحه ووضع نهج اقتصادي وطني وفي المقدمة منهم الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي.

إننا نرى أن اقتصاد السوق هو في آلياته الاقتصادي ونتائجه الطبقة في حجم القطاعات الاقتصادية وعليه نرى أن القطاع العام يجب أن يبقى هو الفاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني وبكل تعدديته باتجاه التنمية الشاملة.

لن أتكلم عن ضرورة إصدار قانون الضمان الصحي، ولن أتكلم عن موجة الغلاء الفاحشة والناهية لقوت أطفالنا وأسرننا ولن أتكلم عن ازدياد معدل نسبة البطالة المتصاعدة ولا عن المفسدين والفاستدين والفساد المستشري في بلدنا، لأن بعض الرفاق أعضاء المجلس سبقوني في ذلك، إنني أؤكد على ما طرحوه في هذه القضايا التي أصبحت مشكلة حقيقية تؤثر سلبيًا على جميع أبناء شعبنا وأؤكد معهم أن وحدتنا الوطنية المنشودة يعززها معالجة هذه الأمور وحلها إضافة إلى ضرورة الانتباه إلى الحياة المعاشية للجماهير الشعبية، وهذه القضايا جميعها نعتبر حلها مطلبًا محققًا ومشروعًا وضروريًا.

الحوافز تتناقص، الطبابة تتراجع، ميزات العمال يتم تآكلها، بعض المدراء العاملين يتدخلون في الفروع، لامن حيث الأداء والتطوير وإنما من أجل تعيين هذا وذلك في مسؤوليات توفر لهم ميزات من الإفادة والرشوة وغيرها، ويربك مدراء الفروع في ذلك..

طرحنا بعض القضايا هنا، قضايا مطلوبة وقضايا تتعلق بوضع بعض العاملين (عدم دفع الراتب، المعاقبة إذا تخروا..إلخ) وهذه القضايا لم تطرح للشكوى وإنما كي يعمل المكتب التنفيذي والرفيق الدكتور ميرو للتدخل في حلها علما أنها

تكتسب قانونيتها وشرعيتها.

مثلا عملات السجاد في محافظة طرطوس لم يقبضوا رواتبهم من عشرة أشهر ويعاقبون، فلماذا لا يعاقب من منع عنهم رواتبهم كونها مخالفة قانونية، لماذا يعاقب العامل فقط؟

اتخذت الحكومة توجهات أخيرا للجم موجة الغلاء، ما حصل، هو أن الأمور بقيت كما هي، أليس مفيدا إعادة وزارة النموين؟

البعض قبل أن يصيحوا وزراء كتبوا عن ضرورة بقاء القطاع العام، لكن عندما أصبحوا وزراء تركوا أفكارهم فأصبحوا ضد العامل وحقوقه ووقفوا ضد تثبيت بعضهم، بدأت الحكومة بتقليص حقوق الطبقة العاملة. ما نريده هو قوننة حقوق الطبقة العامل.

القانون الأساسي للعاملين في الدولة عدل بالقانون ٥٠، ولم يرتق إلى ماهو مطلوب ومصالح الطبقة العاملة، وبدأت بعض اللوائح التنفيذية بالتقليص أيضا من ميزات، ماذا يعني ذلك؟ هل تريدون ضرب الطبقة العاملة وقطاعها العام، وغير ذلك إننا في الحركة النقابية السورية هذه الحركة العميقة الجذور النضالية في تاريخ سورية وما زالت وستبقى، البعض يحاول تطويعها من خلال عدم الاكتراث بمطالبها وعدم الاهتمام بإصلاح قطاعها العام، بل وإهماله، وأيضا بمقولة (العقد شريعة المتعاقدين) التي تطلقه وزيرة العمل والذي سنقف ضده ولابد من الاتحاد العام ومن يمثله في المحافظات أن يكون مدقق العقود ومرجع هذه العقود.

منظمتنا قوية جدا متماسكة وستعاون مع كل المخلصين والشرفاء في هذا القطر بالتصدي لكل المخاطر الخارجية وسنكون في مقدمة العاملين على إصلاح القطاع العام.

لقد أثبت النقابيون عبر مداخلاتهم أنهم على درجة كبيرة من الوعي وإدراك المخاطر التي تحيق بالوطن، وهم إذ أكدوا على أنه لا تنازل عن حقوقهم المشروعة، التي تحاول بعض القوى سلبها إياها، فإنهم وفي الوقت ذاته متمسكون بوحدة اتحادهم وبالوحدة الوطنية، معبرين عن استعدادهم للتصدي لكل التهديدات الداخلية والخارجية.

■ ■

■ نوكد

على ضرورة

إعداد قانون

جديد للرقابة

والتفتيش.

■ ضرورة الإسراع

في حل مشكلة

عمال الوحدات

الإرشادية.

■ دور الحضانة

لأطفال العمال

والعاملات..الحق

الضائع.

■ الحوافز

تتناقص والطبابة

تتراجع.فأين

الإصلاح

الاقتصادي

والإداري.

■ كل اقتصاد

لا يعتني بالإنسان

والعامل هو

اقتصاد لا يخدم

مصالح الوطن

العليا.

■ معالجة

الأخطاء لا تزال

دون الحد الأدنى في

مؤسسات القطاع

العام.

دعوة للحوار في سبيل تطوير جمعية العلوم الاقتصادية

ستعقد جمعية العلوم الاقتصادية السورية هيئتها العامة في الساعة السادسة من مساء يوم السبت بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٥، مناقشة تقارير مجلس الادارة، ومراقب حسابات الجمعية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، والمصادقة على الحسابات الختامية للامين المذكورين، وقرار مشروع الموازنة المالية لعام ٢٠٠٥، وانتخاب مجلس ادارة جديد للجمعية، بالإضافة إلى مواضيع اخرى مدرجة في جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة.

جمعية العلوم الاقتصادية السورية

ص.ب. ١٢١٩٠ - دمشق - سورية
 هاتف: ٤٤٤٤٤٤٤
 فاكس: ٤٤٤٤٤٤٤
 موقع الجمعية على الانترنت
 WWW.scas-syria.org
 WWW.scas-syria.com



واجهت الاقتصاد السوري خلال العام، والتدابير التي اتخذت لمعالجتها، وبيان العوامل الكامنة خلف الاخفاق في بعض المجالات إن وجد ..
 ٥- عقد مؤتمر علمي سنوي للجمعية يتمحور حول موضوع محدد يجري مناقشته من خلال اوراق تعد من قبل اقتصاديين سوريين، ويقدم في ختام اعماله مقترحات وتوصيات تتعلق بالموضوع المطروح.

وغني عن القول ان قيام جمعية العلوم الاقتصادية بالانشطة التي سبق الاشارة اليها يتطلب الانتقال من صيغة العمل الفردي التطوعي الى صيغة العمل المؤسسي المحترف، ويستدعي ذلك وجود جهاز تنفيذي صغير ومتفرغ يتولى القيام بالاعمال الادارية اليومية بكفاءة، وتنظيم سجلات ووثائق الجمعية، والاشرف على مكتبة الجمعية واغنائها بالكتب والمراجع الجديدة والدوريات عن طريق الشراء والتبرع والتبادل، والتحصير الجيد لاجتماعات مجلس ادارة الجمعية، ومتابعة تنفيذ ما يتخذ من قرارات وما يتفق عليه من انشطة، والاستفادة من الانترنت كمصدر للمعلومات، وتغذية موقع الجمعية

في الانترنت بما يستجد، واستخدام البريد الالكتروني كوسيلة فعّالة وغير مكلفة للتراسل، وتأمين سرعة الاتصال بالاعضاء، بالإضافة الى طباعة مراسلات وتقارير ودراسات الجمعية بدلا من الاعتماد على المكاتب الخارجية.

كما يستدعي توسيع أنشطة جمعية العلوم الاقتصادية العمل على توطيد العلاقات مع الجمعيات الاقتصادية العربية وتعزيز التعاون معها سيما وان الجمعية ما زالت تتولى مهمة رئاسة اتحاد الاقتصاديين العرب حتى انعقاد مؤتمره القادم الذي لم يحدد موعده بعد. كذلك من الضروري ان يصار الى توسيع قاعدة العضوية في الجمعية دون التفرط بالثبوتية. إذ لا يعقل ان يظل عدد اعضاء الجمعية بحدود بضع مئات، في حين ان عدد خريجي كليات الاقتصاد في الجامعات السورية يتجاوز عشرات الآلاف.

ويتيح توسيع وتنويع أنشطة الجمعية فرصا جيدة وعديدة لزيادة مشاركة اعضاء الجمعية في نشاطاتها، ويساعد بالتالي على تفعيل دورهم للمساهمة في الارتقاء بأداء الجمعية

مخالفات السيدة

رفع المواطن خالد مليحان من بلدية السيدة زينب كتاباً إلى رئيس الجمهورية يتضمن مخالفات ارتكبتها رئيس البلدية في السيدة زينب إذ تم تحويل المواطن المذكور إلى القضاء وفصل أولاده من العمل على إثر الشكوى التي رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء ووزارة الإدارة المحلية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

الشكوى تضمنت العديد من المخالفات التي ارتكبتها رئيس البلدية لجهة منح رخصة بناء ورخص إدارية مخالفة للواقع ولنظام ضابطة البناء والنسب المسموحة وذلك في مخالفة صريحة للمرسوم رقم ١ ومن بين تلك المخالفات قيام رئيس

البلدية أيضاً بمنح رخصة (تصويبة) زراعية على العقار ٦٠٠ قبر الست تاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٤، والتي هي في الواقع عبارة عن جدار بيتوني ومن البلوك وذلك لقاء مبلغ مالي غير معروف قيمته.

كما منح رخصة بناء على العقار ١٠٠٦

الى المستوى المرغوب. فمن غير الطبيعي ان لا يتجاوز عدد الاعضاء الفاعلين في الجمعية الذين قدموا مساهمات جادة في انشطتها العلمية بضع عشرات من اصل بضع مئات. ومن شأن تفعيل دور اعضاء الجمعية وزيادة مشاركتهم في انشطتها ان يمكن من الاستفادة من الكفاءات والخبرات العالية المتوفرة لديهم، وان يعزز اواصر التعاون والتفاهم بينهم.

ولكي لا تفقد جمعية العلوم الاقتصادية مبرر وجودها كجمعية علمية اهلية غير حكومية، فإنه يتعين المحافظة على استقلاليتها دون ان يعني ذلك تجنب التواصل والتعاون والحوار مع الاجهزة التنفيذية على مختلف مستوياتها بما يساعد على معالجة اوجاع الاقتصاد السوري ويعزز مسيرته التنموية.

ومن اجل الابقاء على استقلالية جمعية العلوم الاقتصادية، فمن الاهمية بمكان العمل على تحاشي الجمع بين عضوية مجلس الادارة والمناصب الحكومية الرفيعة (وزير، معاون وزير، رئيس جهاز او هيئة مركزية، نائب رئيس جهاز او هيئة مركزية...) فمشاغل ذوي المناصب الرفيعة لا تسمح لهم بالمساهمة بفعالية في ادارة شؤون الجمعية. كما ان الجمع من شأنه ان يعرض مواقف عضو مجلس الادارة الذي يشغل منصبا حكوميا رفيعا للالتباس وسوء الفهم والاحراج، فضلا عن كونه مضطر للتقيد بالمواقف الرسمية بحكم التزاماته الوظيفية ايضا.

ان النهوض بجمعية العلوم الاقتصادية السورية لاداء دورها الهام في الحياة الاقتصادية السورية يحتاج الى تضافر جهود جميع اعضائها واصدقائها وجمهورها العريض.

ومن حقهم جميعا ان يعبروا عن رأيهم في اداء الجمعية وسبل تطويرها.

■ **عبد القادر النبال**
عضو مجلس ادارة الجمعية

قبر الست والتي يوجد فيها من التجاوزات الكثيرة في منح الرخصة ونسبة البناء والقبو المخالف لنظام الضابطة القديم.
 ومن المخالفات المذكورة أيضا منح رخص على العقارات ٧٨٥ - ٧٥٧ - ٨٥٥ - ٩٦٤ - ٨٢٣ من منطقة قبر الست، إضافة إلى رخصة شركة (بل سورية م م) على العقار ١ حوش قوبل مقابل قصر المؤتمرات.

يذكر بأن العديد من هذه المخالفات تم طرحها في الجلسة الثانية من الدورة الأولى لمجلس محافظة ريف دمشق، حيث قام عضو مجلس المحافظة بتسليم صور المخالفات إلى السيد المحافظ.

والجدير ذكره أيضا صدور تقرير من التفتيش يدين رئيس البلدية باختلاس مبلغ ستة ملايين ليرة سورية.

■ **السيدة زينب . مراسل «قاسيون»**

السيد عماد الصابوني مدير عام الاتصالات في دمشق يشرحون فيها الضرر الكبير الذي تلحقه بهم أبراج شركتي الخليوي المنتشرة بين البيوت، ويتساءلون عن المعايير التي تتلزم بها الشركتين في الضرر على السكان.

❖ ما زال أهال جديدة الفضل في ريف دمشق يلحون كعادتهم منذ بضع سنوات ليس بالمرسيدس طبعاً ولكن بحيويات للقمامة تمنع عنهم بعضاً من أذى الشمانيا على الأقل.

❖ في أول تصريح صحفي له منذ تسلمه منصبه الجديد قال الدكتور سمير النقي مستشار رئيس الوزراء للشؤون الصحية أن هناك هوة سحيقة بين ما يروجوه المواطن من المؤسسات الصحية وما تقدمه تلك المؤسسات من خدمات للمواطنين، وأشار إلى أن آلاف المرضى يراجعون المؤسسات الصحية يومياً لتسجيل أنفسهم على دور للحصول على صورة شعاعية أو فحص سريري مثلاً.

❖ جاء على لسان رئيس جمعية المتقاعدين في السويداء أن المعاش التقاعدي للعديد من الموظفين يبلغ حتى الآن ١٦٠٠ ل س رغم الزيادات الأخيرة على الرواتب علماً أن المتقاعدين حديثاً تصل رواتبهم إلى حوالي ٧٠٠٠ ل س للشريحة نفسها، فمتى سيتم رفع هذا الحيف عنهم.

❖ السيد شائعة كبيرة مفادها أن وزارات الدولة تستغني عن خدمة نقل موظفيها بباصات النقل الداخلي من وإلى أماكن العمل ويتساءل الموظفون بالتالي هل ستسحب أيضاً سيارات المسؤولين "ليتسحطوا" مثلنا على الطرقات.

■ **ابراهيم نمر**



عزاء معتبر

ابني، ضناي الوحيد، المريض منذ أكثر من عامين، صرفت عليه دم قلبي لكي أخلصه من مرض السرطان اللعين.. يُخطف من بين يدي.. يموت وأنا أضمه على صدري..!
 ولا أخو قحبة يدق بابي ويقول لي: (ريتها خاتمة الأجزان يا أبو مروان... الله يعوضك بالأحسن.. ما زلت شاباً أنت وزوجتك.. ويمكنكما الإنجاب مستقبلاً..! الله يرحمه، ارتاح وريح..)

لو جاني فقط ثلاثة معرّين يجبرون بخاطري، لهأن الأمر عليّ كثيراً.. أما وأن يتجاهل كل سكان البناية مصيبي (! هذا أمر لا يمكن تحمّله أبداً..
 الأنني دخلت السجن لأسباب سياسية يتخوّفون منّي ويلعنون الساعة التي سكنت فيها البناية. ليس ذلك فقط، بل ويحجمون عن زيارتي ويتحاشون حتى من إلقاء التحية عليّ؟ مع أنني - الله وكيلكم - دخلت السجن (بالغلط) باعتراف فرع الأمن نفسه. فأننا لا علاقة لي بالسياسة، وأبتعد عن رائحتها مسافة ألف ميل.. ثم لنفترض أنني بالفعل من قوي المعارضة.. شو يعني؟ هل تمنع السلطات المواطنين، وتحديدًا الجيران، من تقديم التعازي لبعضهم البعض؟

لا، والألغن من ذلك كله، تبريرات زوجتي الغشيمة: (كل شخص وله همومه ومشاكله يا أبو مروان.. الله لا يضّر بني آدم.. الله لا يلوّع قلب أمّ علي ابني.. يمكن ما سمعوا.. من يدي، ربما لم يقرأوا ورقة النعي.. المدينة كبيرة وليس شرطاً أن يعرف الجار جاره..)

ولك فعلاً إنك علاكة حكي!
 هل أعلق أوراق النعي على أبواب شقق كل سكان البناية؟
 ألا يكفي ورقتي النعي على جانبي المدخل، وتلك المصققة على باب بيتي؟
 أم تريدني مني أن أدقّ باب كل منهم وأقول له: يا جارد خيل عينك، مات ابني الوحيد.. يرضى عليك شرف لعندي وعزيني.. وحيّاة اللي كلم موسى لا علاقة لي بكل أحزاب الأرض.. وإذا لم تصدقني أسأل كل فروع الأمن في المحافظة وتأكّد؟
 ولكن لا حياة لمن تتادي!

❖ ❖ ❖
 بعد مرور أسبوع على وفاة ابنه.. جالت في رأسه فكرة جهنمية، وقال في نفسه:
 (سأدق لسكان البناية حازوقاً لن ينسونه طوال حياتهم).. وتوجّه فوراً إلى المؤسسة العربية للإعلان. وتقدم بطلب نشر بطاقة شكر ومن الحجم الكبير في أهم الصحف الرسمية في البلاد تقول: (شكر على تعزية: يتقدم فؤاد الرعيد بشكر جميع من واساهم بوفاء فقيده الغالي ولده المرحوم مروان.. ويخص بالذكر سيادة رئيس الجمهورية لقيامه شخصياً بتقديم أحرّ التعازي والتي كان لمواساته بالغ الأثر في تخفيف مصابه الأليم.. حفظه الله وأدامه ذخراً لهذا الوطن العظيم...)

وعاد إلى بيته معتقداً أنه بتصرفه هذا سيحدث ضجة كبيرة في المدينة. وسيتقاطر المعزّون إليه زرافات زرافات ومن كل حطب وصبوب للقيام بواجب تعزيتته..
 إلا أنه لم يحرك أحد ساكناً، لا من سكان البناية ولا من غيرها! وكان قلوب الناس جميعاً قد قدّت من حجرها بعد ثلاثة أيام قدّ بابها، ففرح لاستقبال المعزّين! فتح الباب وإذ بثلاثة أشخاص وخلفهم سيارة ستيشن بيضاء!

تقدّم منه أحدهم سائلاً:
 - حضرتك أبو مروان؟
 وكبدويّ قابع في خيمته في عمق الصحراء ينتظر أيّ ضيف قادم ليقوم بتسليته ويبيد له وحشته.. سارع لملاقاتهم مرحباً:
 - أي نعم، أهلاً وسهلاً.. تفضلوا... عظم الله أجركم وشكر الله سعيكم.. إنه ابني الوحيد يا جماعة! لا أفجعكم الله بعزير.. الله يرحمه ويرحم أمواتكم جميعاً.. كلنا على هذه الطريق.. بالله تفضلوا!..

- هلق حضرتك قام السيد الرئيس بتعزيتك شخصياً؟
 وحده السجين الذي بلغ قرار إخلاء سبيله فودّع زملاؤه فرداً فرداً.. ثم يأتيه السجان مجدداً ويخبره بأنه كان يمزح معه!.. أقول وحده السجين هذا، بوسعه إدراك ما أصاب أبا مروان من جرّاء هذا السؤال وما سبّبه له من خذلانٍ وخيبة وهلع وقهر!..

- تحامت الدنيا في عينيه وشعر أن نياط قلبه قد تقطعت فتلعثمتمتاً:
 - أ... أنا... أ...!
 - ألا تعلم أن تقديم بيان كاذب لجهة عامة عقوبته السجن من ستة أشهر إلى سنتين؟

- تراجع أبو مروان خطوتين إلى الوراء وسط غيوم من الذعر والارتباك، وانكمش في ثيابه متجاهلاً الردّ على السؤال! واستطرد مرحباً كارتب محاصر:
 - يا جماعة تفضلوا والله ما حلوة وقتكم على الباب هكذا!..

- لا يا سيد ما حذرت، تفضّل حضرتك معنا..
 وبصوت متهدّج مكسور أرفد:
 - طيب.. بس..!
 - بلله بسرعة لشوف!

- نظر أبو مروان باتجاه ورقة النعي المصققة على بابها، وجد صورة ابنه تسيل منها الدموع!..
 اقترب من الصورة حتى التصقت شفثاهم بها. قبّلها واختلطت دموعه بدموع ابنه. وسرعان ما دفشوه وأقتادوه إلى جهة مجهولة!

■ **ضيا اسكندر - اللاذقية**
 d.iskandar@mail.sy

لصلحة من يقفز مجلس مدينة إدلب فوق المخطط التنظيمي؟



٣. يوجد ضمن المخطط التنظيمي حوالي ٤٠٠ أربعة آلاف دونم بصفة بساتين خاصة وهي معدة للتوسع السكني مستقبلا وقد أغفل هذا الأمر لأن عددا من أعضاء مجلس المدينة وأقرباهم لديهم عقارات فيها فهل إبقاء هذه البساتين ضمن المخطط على حالها والتوسع خارج المخطط التنظيمي أمر طبيعي؟ أم تركت لأهل المصالح الخاصة والطفيليين؟

٢. إن طبيعة كتلة عقاراتنا جغرافياً عبارة عن واد وهضبة ثم واد فهل وضعها مناسب للبناء.

١. إن هذا الاقتراح لا يفيد المصلحة العامة لأن المخطط التنظيمي الجديد قد صدق عليه عام ٢٠٠٢ وأخذ الشكل المفيد لحوالي ٥٠ خمسين سنة مقبلة.

٢. من المعلوم أن التوسع التنظيمي يكون إما بشكل هلال أو دائري أو مستطيل على أن لا يتجاوز بعده في منطقة الحماية ١٠٠ م بينما الاقتراح الجديد كان لمسافة ١٦٠٠ م عن خط التنظيم مما يدل على أن هذا الأمر يخالف النظام العمراني المعمول به في مديرية التخطيط لدى وزارة الإسكان والتعمير.

مطالب وهموم الحرفيين

وضروري، وذلك للطبيعة المختلفة بينهما (أي الصناعي والحرفي) حيث يصعد العديد من القيادات الحرفية إلى مواقع مسؤولة، لا يلمون بمشاكل العمل الصناعي ومتطلباته، وهذا يلحق الضرر بالصناعيين خاصة فيما يتعلق بتقدير التكاليف والضرائب المرتبطة بها والتي يفرضها أولئك كخبراء، من دون أن تكون تقديراتهم مبنية على أساس واقع هذه المنشآت، وهذا يشكل أعباء إضافية على الحرفيين الصناعيين ويثقل كاهلهم، ويعيق قدرتهم على تطوير وتحسين إنتاجهم. وهناك مشكلة أخرى، إذ أن العديد من الحرفيين يحصلون على شهادات حرفية من دون أن ينتسبوا للجمعية، وهم بالتالي يحصلون على الإعفاءات المقررة مثل ضريبة النفاضة، ويجري تكليفهم بشكل غير حقيقي.

إن هذا الوضع يستوجب من قيادة الجمعيات الحرفية النزول إلى مواقع العمل،

والتأكد من التكاليف الحقيقية، ومحاسبة المسئولين عن استمرار مثل هذا التزوير.

الجمعيات الحرفية هي هيئات نقابية هامة، تنظم عمل الحرفيين وترعى شؤونهم، وبالتالي هي رديف حقيقي للقطاع الصناعي، وتؤدي له خدمات كبيرة وكثيرة، من تصنيع للقطع التبديلية للألات، وإيجاد حلول مختلفة لمشاكل الإنتاج، وبذلك فإن الاهتمام بها حيوي وضروري لاستمرار الدورة الإنتاجية.

وإذا أضفنا إلى ذلك ما تشغله من يد عاملة، وما تقدمه لخزينة الدولة من ضرائب وإيرادات، ندرك حينها أن التعامل معها، ومع مطالب أربابها الحريصين على مهنتهم وحقوقهم وحقوق العاملين معهم بطريقة «أذن من طين وأذن من عجين» هو حتماً ضد مصلحة الوطن وضد المصالح الحرفية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

■ **إدوار خوام**

أضف إلى معلوماتك عن البوكمال

ولزيادة في معلوماتك نقول: إن مركز حماية الثروة السمكية والذي تنص أنظمته بالعمل على مدار الساعة أصبح الدوام كسائر الدوائر الحكومية، ولزيت من المعلومات فإن أحد المهندسين الزراعيين الذين عينوا في المركز لم يداوم سوى بضع ساعات متفرقة منذ تعيينه في هذا المركز أي منذ الشهر الخامس من سنة ٢٠٠٢.

أما فوائد نهر النفايات فهي كثيرة بث روائح كريهة ومن شتى (الماركات) ليعقب بها الهواء وتشكيل سحابة دخانية في سماء المدينة نتيجة الحرق المستمر لهذه النفايات، ومن ثم فهو أيضاً مصدر رزق لأناس أتوا من مدن أخرى ونصبوا خيامهم على ضفاف هذا النهر القذر، فمنهم من يجمع الحديد والخردة ومنهم من يجمع البلور والعبوات الزجاجية وآخرون مختصون بالبلاستيك والمواد البلاستيكية، وعملية النباش مستمرة ومن يرى هذه الخيام يحس أن أصحابها جاؤوا للاستجمام لا أكثر ولا أقل.

أزمة محروقات مفتعلة
يوجد في البوكمال ثلاث محطات لتوزيع

إذا ما سئلت على كم نهر تقع مدينة البوكمال عليك أن تجيب بأنها تقع على نهرين، النهر الأول نهر الفرات الخالد والنهر الثاني نهر النفايات الراكد. وإذا ما سألوك عن فوائد هذين النهرين أجب بما يلي:

الفرات يستفيد من مياهه في الشرب والزراعة وهو متنفس المدينة الوحيد والمسبح الأوحده صيفاً كذلك يستفيد من أسماكها التي تحصل عليها بفضل جهود الصيادين الذين يجوبونه ويمخرون مياهه ليل نهار بموادهم السامة والصعق الكهربائي الذي منعه القانون بمرسوم تشريعي، فهم يقتلون الأسماك الصغيرة قبل الكبيرة، ويعلم مركز حماية الثروة السمكية ويتم تصدير هذه الأسماك ذات الحجم والأوزان الكبيرة إلى مدينة دير الزور، وإذا ما سألوك عن عدد المولدات الكهربائية التي تستعمل في عملية الصيد هذه، قل هي ثلاثون وأكثر وقسم كبير منها لأناس من مدينة دير الزور وهم أساساً موظفون في دائرة الزراعة.

الرياح في المدينة غربي وإن الغطاء النباتي فيها هو الأقل على الإطلاق بالنسبة إلى جهات المدينة حيث لا يتعدى الغطاء النباتي ثلاثة كيلو مترات خط نظر، بمعنى أن هذه المنطقة تمثل رئة المدينة ومنذ سنوات كادت تحدث كارثة بيئية بسبب وجود مقر مجبل زهتي لفرع شركة رودكو حيث أصبح لون أشجار هذه الكتلة أبيض بدل الأخضر بسبب امتصاص الغبار الجوي ولولا الغطاء النباتي في هذه الكتلة لحدثت كارثة حقيقية لصحة المواطنين نتيجة هذا التلوث وجميع الجهات الرسمية على علم بذلك، وقد أقام المزارعون دعاوى قضائية على شركة رودكو بسبب تضرر مزروعاتهم ورياحها الأحكام وهي موجودة لدى شركة رودكو والقضاء، وبالتالي نقترب من تبقى هذه المنطقة منطقة حماية دائمة للمدينة وسكانها، بينما الغطاء النباتي جنوب المدينة مستمر حتى بلدة أريحا وجبال الزاوية وشمالاً حتى بلدة معرتمصرين أي بمسافات متساوية لاتقل عن ١٥ كم، كما تؤكد وحرصاً على المصلحة الحقيقية للمدينة وسكانها أن يعاد النظر في جميع التراخيص التي منحت من قبل مجلس مدينة إدلب للمنشآت الصناعية والملوثة للبيئة من مطاحن قمح ومعاصر زيتون غرب المدينة والتأكد على عدم منح أية رخصة مستقبلية لأي كان إن كانت ملوثة للبيئة.

٢. إن طبيعة كتلة عقاراتنا جغرافياً عبارة عن واد وهضبة ثم واد فهل وضعها مناسب للبناء.

١. إن هذا الاقتراح لا يفيد المصلحة العامة لأن المخطط التنظيمي الجديد قد صدق عليه عام ٢٠٠٢ وأخذ الشكل المفيد لحوالي ٥٠ خمسين سنة مقبلة.

٢. من المعلوم أن التوسع التنظيمي يكون إما بشكل هلال أو دائري أو مستطيل على أن لا يتجاوز بعده في منطقة الحماية ١٠٠ م بينما الاقتراح الجديد كان لمسافة ١٦٠٠ م عن خط التنظيم مما يدل على أن هذا الأمر يخالف النظام العمراني المعمول به في مديرية التخطيط لدى وزارة الإسكان والتعمير.

تعتزم المؤسسة العامة للإسكان إقامة مجموعة سكنية (بيوت شباب) في مدينة إدلب، وهي خطوة إيجابية وهامة في ظل أزمة السكن والإسكان التي نعاني منها.

ووقع على عاتق مجلس مدينة إدلب تقديم الأرض اللازمة والمقدرة بحدود ٥٠ دونماً، ولكنه قام باستملاك عشرة أضعاف هذه المساحة بحجة إقامة المشروع المذكور، متجاوزاً مخططاً تنظيمياً سابقاً، كان قد أعد للتوسع المستقبلي، ليطال أراضي جديدة كانت خارج المخطط التنظيمي، مهدداً أصحابها بالإخلاء وبقطع أشجار بساتينهم.

وفي النتيجة رأى المتضررون من الأهالي أن القفز فوق المخطط التنظيمي، يخفي وراءه مصالح شخصية فقاموا بكتابة معروض مفصل، حمل عشرات التوقيعات، وهذا نصه الكامل:

مقدمه: أصحاب العقارات المهتدة بالاستملاك الجديد بموجب إعلان اقتراح مجلس مدينة إدلب بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٦ في بيو مجلس مدينة إدلب والمتضمن إدخال مساحات جديدة على المخطط التنظيمي بحوالي ٤٥٠ أربعمائة وخمسين دونماً من المنطقة العقارية الرابعة بإدلب الواقعة جنوب غرب كازية اتحاد الفلاحين والمرفق برطا أسمائنا وأرقام عقاراتنا وتواقيعنا.

المعروض:
لقد اعترضنا على هذا المقترح الذي تقدم به مجلس مدينة إدلب بشكل جماعي وقانوني حيث اتضح لنا أن هذا المقترح غير مدرّوس وغير طبيعي ولا يحقق المصلحة العامة وله آثار خطيرة على المدينة وسكانها في بعض المجالات ويدل على نظرة خاصة غير موضوعية للأسباب التالية:

أولاً - في الجانب البيئي:
١. إن كتلة عقاراتنا تقع بالنسبة لمدينة إدلب غرب المدينة وتحديداً جنوب طريق كفر تخاريم وإن اتجاه

في القامشلي طفح الكيل !!

نشرنا مرات عديدة على صفحات قاسيون عن بلدية القامشلي والإهمال والبيروقراطية والروتين والحسوبيات والفساد التي تكاد البلدية أن تغرق فيه وانعكاسات ذلك على حياة المواطن.

وبالأخص ممن يقطنون أحزمة الفقر في المدينة (حلكو، علايا، الهلالية، حارة الطي... حيث المعاناة هنا مركبة ومضاعفة باعتبار أن أغلب القاطنين ليسوا من ذوي النفوذ، وليس لديهم القدرة على دفع المعلوم، الذي أصبح أشبه بالإتاوة المفروضة على الناس تحت يافطة العمل الشعبي أو عبر الابتزاز المباشر للمواطنين والا فلا خدمات حقيقية.....

إلى هنا يبدو الأمر أشبه بالعمى باعتبار إن تلك الممارسات أصبحت أمراً عادياً في مختلف مؤسسات ودوائر الدولة في ظل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ولكن ما هو غير عادي حقا هو ذلك الإجراء الذي يستحق عليه أصحاب القرار براءة اختراع والذي جرى بعد قدوم لجان تفتيش عديدة إلى البلدية حيث تم إزاحة البقية الباقية من الشرفاء من مواقعهم كما حدث مع مهندس مشهود له بالنزاهة ونظافة اليد من رئاسة الدائرة الفنية وحبر قرار تعيينه في هذا الموقع لم يجف بعد ليس لذنب ارتكبه بل فقط لأنه تصدى لمحاولة نهب المال العام من قبل البعض من ذوي النفوذ بالتواطؤ مع مافيات البلدية التي حاولت تعويض بعض المتضررين المزعومين منذ فترات بعيدة يعود بعضها إلى عام ١٩٨١ وفي ذلك مخالفة صريحة وواضحة للقوانين والأنظمة النافذة بدليل لم يتم التعويض من قبل أربعة رؤساء بلدية سابقين وبدليل إن الدائرة القانونية لم توافق على التعويض في قرارها الأول الذي سرق من الأضبارة ليدس مكانه قرار آخر يناقض القرار الأول، وذلك تحت حجة الحصول على موافقة الوزارة بهذا الشأن الأمر المشكوك بصحته بسبب عدم وجود كتاب خطي بهذا الشأن وعلى كل حال حتى لو وافقت الوزارة فإن التعويض بعشرة مقاسم لشخص واحد لا يمت إلى أي قانون بصله اللهم إلا قانون الرشوة والفساد والحسوبيات ودوني التنفيذ...

وبعد فإننا إذ ننشر هذه الواقعة فإننا نخاطب ذوي الضمائر الحية، وكل من يهمة مصير المال العام أن يكفوا يد العابثين به ويردعوهم عن الإطاحة بالشرفاء كما حدث مع المهندس عدنان رئيس الدائرة الفنية المبعد، ليعين مكانه شخص آخر أقل خبرة وتجربة ولا يمكن المقارنة بينهما في كل الصفات الواجب توفرها فيمن يتبوأ مثل هذا المنصب ؟؟؟؟
القامشلي - مراسل قاسيون

ماذا تقول يا صاحبي



بصريح العبارة

❖ مع تلبد الأجواء وتآزم الأوضاع، ينساق كثير من الناس خلف سراب «الخلاص» على يد من لبد الأجواء وأزم الأوضاع، وهذا لعمرى هو التردى العجيب في لجة الأوهام، ليصحو بعدها على واقع أشد فجيعة وأكثر مرارة وألماً وهولاً.. ولات ساعة مندم.

- قد يكون لهؤلاء - وأنا أنطلق من حسن النية - بعض العذر فيما يتوهمون، فقساوة المعاناة وصعوبة الواقع، وضعف ثقتهم، بل انعدامها بجماهير الشعب «الراكنة» أو بالأحرى غير واعين أن هذه السلبية هي نتاج سياسة تهميش وتغييب وقهر، مورست لسنوات طويلة، وقد يكون ما حصل في العراق بداية من خلط الأوراق وتداخلها سبباً آخر وراء انسياقهم خلف سراب الأوهام.

❖ إنك بقولك هذا تقارب ما أردت أن أناقشه معك اليوم. فما يحدث على الساحة رهيب وخطير، يتطلب دقة الرؤية وشحذ الهمة ورص الصفوف فالعاصفة قادمة والمعركة وشيكة. والأهم الأهم هو الحفاظ على استقلال وهوية الوطن.

- ذكرتني قول أحد مدرسينا في المرحلة الثانوية، حيث كان يؤكد دائماً أن المدخل السليم لممارسة العمل والوصول به إلى النجاح هو استطلاع ساحة العمل بكل مافيه واستشراف الميدان والأفق، وإلا فإن الإنسان سيلج مجهولاً ويسلك درياً مشوشة المعالم، تسير به ولايسير بها.

❖ إذا أسقطنا هذا القول على واقعنا اليوم فما اللوحة أو الصورة التي يمكن أن نراها، ومن ثم نفهمها، ليكون لنا رأي ودور في ملاقات الأحداث بمستجداتها واستحقاقاتها؟

- أحسب أننا - أنت وأنا - لانستطيع وحدنا أن نلم بها كاملة وأن ندرك ونحيط بكل مكوناتها وتفاعلاتها.. ولن يتم ذلك إلا في إطار الحوار مع الآخرين مع كل المواطنين، متجاوزين أحادية الرؤية والموقف، ونبد فكرة أن التاريخ يبدأ من عندي وينتهي حيث أريد.

❖ لآخالفك الرأي.. وأرى أن الحوار الذي بدأته اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين مع غالبية القوى الوطنية والقومية، يستوجب، وهذا رأي الغالبية، عقد حوار وطني عام لا يستثني أحداً وعلى قدم المساواة، يناقش ويدرس الواقع ليصل إلى تبني برنامج وطني كفيلاً باستنهاض وحشد طاقات شعبنا لمجابهة الخطر الداهم، والخلاص من المعاناة، وتصحيح الأوضاع لصالح جماهير الشعب والقضاء على النهب والفساد، وبكلمة أدق يضع الأمور في نصابها الحقيقي لخير الشعب والوطن.

- دعني أسألك بصراحة: ما عناصر هذا البرنامج حسب وجهة نظرك؟
❖ برأبي أن العنصر الأهم أولاً هو الإمساك بالحلقة الأساسية الرئيسية ألا وهي «كرامة الوطن والمواطن» فإذا أمسكنا بها نستطيع بجدارة ونجاح إيجاد الوسائل والأساليب والأدوات الفاعلة لشحذ الهمم ورص الصفوف وإعداد ما يستلزمه حوض ميدان الصراع المفروض علينا فرضاً.. وهذا برأبي سبيل الخلاص ولا سبيل غيره، ولا رهان إلا على الشعب.. فماذا تقول يا صاحبي؟

■ محمد علي طه
m.taha@kassioun.org

ملفات مفتوحة تنتظر الإصلاح (الملف ١)

الجامعات السورية تخلفت في أكثر من جانب

وعهد الإصلاح لم يعالجها لأن القرار السياسي غائب

يحفل التعليم الرسمي مكالمة هامة في حياة السوريين، نظرا لأن الغالبية تعاني تدهورا حادا في مستويات المعيشة، مما يدفع بمعظم الأهالي إلى تسجيل أبنائهم لدى الجامعات الحكومية. ومع ضغط الأزمة الاقتصادية وارتفاع الرسوم الجامعية في السنوات القليلة الماضية بمعدل (٧٠٪) وضعف القيمة العلمية للتعليم الجامعي «قيمة العمل» وعدم التناسب بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، فإن الإقبال عليه أصبح يشهد انخفاضا واضحا، حيث تراجع أعداد الطلاب المسجلين في جامعة دمشق من ٨٢ ألف سنة ١٩٩٦ إلى ٧٦ ألف سنة ٩٧ ثم إلى ٦١ ألف سنة ١٩٩٨.

وإذا كانت سياسة الاستيعاب الجامعي قد وفرت فرص التعليم لمعظم المواطنين عملا بما جاء في الدستور لجهة أن التعليم حق للمواطن وتؤمونه الدولة، إلا أن تلك السياسة، والتي فسرنا البعض، كنوع من رشوة المجتمع، غالبا ماكانت على حساب جودة التعليم ونوعيته ومضامينه وتأمين الأدوات اللازمة لفاعليته. ومع تراجع مخصصات التعليم العالي من الموازنة العامة، دخل التعليم العالي إلى نفق الأزمة، حيث تراجعت مخصصاته من ٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢.٧٪ عام ١٩٩٩ وصولا إلى ٢.٥٪ عام ٢٠٠٠.

الإفناق الحكومي الضئيل على التعليم العالي وماحدث فيه من تراجع، ألقى بالظلال على العملية الجامعية، فتعرضت المباني والقاعات للاهتلاك وأصبحت عاجزة عن استيعاب نصف الأعداد الموجودة، ويتجاوز عدد الأساتذة ضمن المكتب الواحد أربعة أشخاص في بعض الكليات. وتعملت المخابر التي كانت في الأساس تحمل سمات المانيفستورا، فيما ساد الجمود المناهج الدراسية «يعود طباعة بعضها إلى العام ١٩٧٥» مما حدا بقسم كبير من الأساتذة إلى استبدال تلك المناهج بما يسمى في الوسط الطلابي «بالنوطة» والتي تتضمن في أغلب الأحيان مناقشات كثيرة وفقر في المعلومات نظرا لعدم وجود مراقبة علمية عليها، لأنها تباع في مراكز التصوير وهي مخالفة أصولا، ويبقى معيار صحة معلومات تلك النوطات مرهونة بضمير المستثمر صاحب كشك التصوير، والذين حققوا أموالا فاحشة على حساب الطلاب دون أن يدفعوا قرشا واحدا لصالح الجامعة.

الجامعة في عيون أهلها

يقول رئيس قسم اللغة الإنكليزية في مذكرة رفعها إلى القيادة يشكو فيها سوء الحال: «وإذا اطلعت على مواقع التدريس المخصصة لاستعمال قسم اللغة الإنكليزية وخصوصا الهناغير التي لاتصلح لاستعمال الإنسان، لهلنا الوضع ولعجبنا لتمكن القسم من القيام بأي من واجباته التدريسية والمهام الملقاة على عاتقه، وربما نساءلنا عن جدية الرغبة و السعي لتطوير التعليم الجامعي...» ويروي أحد طلاب القسم ذاته: «.. إن أعداد الطلاب في المقاصف يتجاوز عدد الذين في المحاضرات لعدم اتساع القاعات للأعداد الكبيرة والتي يتجاوز أعدادهم في السنوات الأربع ٥٠٠٠ طالب فيما لا يوجد في القسم سوى قاعة دراسية واحدة لاتتسع لـ ٣٠٠ طالب وبضعة هونغارات لاتتسع لـ ٤٠٠ طالب، حيث يتطلب الأمر أحيانا القدوم إلى المحاضرة قبل موعدها بساعة من أجل الحصول على مقعد».

الفقر لم يكن في المناهج والمباني والقاعات وحدها، بل تعداها إلى طرائق التدريس، فحل التقليل محل التحليل والتركيب والبحث، وأصبح التعليم الجامعي يعتمد على حشو المعلومات في رؤوس الطلاب ليرددها في الامتحان عن ظهر قلب أو عن ظهر وريقات صغيرة، فكانت الحصيلة أن الجامعات السورية أصبحت تخرج ما يمكن تسميته «بالروليتاريا الأكاديمية» التي تتصف بانعدام الكفاءة وقلة الإنتاجية وعدم ملائمتها لسوق العمل ومتطلبات التنمية، حيث تشير نتائج مسح القوى العاملة في سورية أن نسبة الجامعيين والدراسات العليا لاتتجاوز ٦.٥٪ من أعداد المشتغلين فيما كانت نسبة الذين يحملون الابتدائية فما دون أكثر من ٦٦٪ من إجمالي المشتغلين. وتشير إحصائيات الأسكو أن عدد العلماء العاملين في البحث والتطوير لكل مليون شخص في سورية لم يتجاوز ٢٩ فيما كانت النسبة في كوريا الجنوبية ٢١٣٩ وفي «إسرائيل» ١٥٧٠، ثم كان عدد براءات الاختراع لكل مليون سوري بحدود ٤٢٠ فيما عدد الكتب المنشورة لكل مليون سوري لم تتجاوز ١٩٥ كتابا، وشكلت نسبة الصادرات مرتفعة التقانة من إجمالي الصادرات السورية بحدود ٠.٢٪، فيما شكلت في كوريا بحدود ٢٣٪ وفي إسرائيل بحدود ٣٠٪.

تشير الإحصائيات المذكورة إلى أن التعليم الجامعي لم يعط مردوده في مجال البحث العلمي وبناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل كانت النتائج عكس الأهداف، فأصبح التعليم عبئا على التنمية بدلا أن يكون حافزا لها، لأنه يمتص من مخراتها بدل أن يدفع إلى تحقيق معدلات أعلى في تطورها؟

بنية بحثية غير مؤطرة بنظام متكامل

يرى الدكتور عدنان شحادة رئيس قسم الكيمياء بجامعة دمشق «بأن البنية البرمجية الموجودة في أي مؤسسة تعليمية لاتتقود بحد ذاتها إلى الإبداع والاختراع بشكل مباشر، لأن



د. أحمد برقواوي



د. ابراهيم زعرور



د. عدنان شحادة

شحادة: الميزانية المخصصة للبحث العلمي غير كافية.

برقواوي: بناء جامعة من لون واحد يقضي على معنى الجامعة.

زعرور: قانون تنظيم الجامعات لا يبشر بالخير.

والإضراب وأسقطت الأحلاف والديكتاتوريات وردفت الأحزاب السياسية بمئات الكوادر، بدأ دورها يتراجع مع احتكار الساحة الطلابية من قبل حزب واحد وذلك إثر توقيع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، حيث تم حظر نشاط الأحزاب المنضوية تحت لوائها في الحقل الجامعي والطلابي، وتم إخضاع المؤسسة الجامعية لهيمنة المؤسسة السياسية التي تدخلت في كل صغيرة وكبيرة بدءا من فرض المناهج والأنظمة وصولا إلى توزيع المسؤوليات والمهام حسب الولاءات والدعم من الباب العالي وتم استبعاد الكفاءات من مواقع المسؤولية مما أفقد الجامعة استقلاليتها المطلوبة والتي تعد شرطا لازما للإبداع والحراك العلمي والثقافي والسياسي.

لماذا لا يضرب الأساتذة من أجل مصالحهم

رئيس قسم الفلسفة بجامعة دمشق الدكتور أحمد برقواوي يرى: «بأن بناء الجامعة من لون واحد، يقضي على معنى الجامعة، فالجامعة هي مصنع لإنتاج النخب الفكرية والسياسية والعلمية وهي تعلم الناس كيف تفكر علميا وسياسيا و... و.. ولأن الجامعة على هذا النحو، فإنها يجب أن تكون مستقلة بذاتها وأن تفكر بذاتها لأن يفكر أحد عنها، استقلال الجامعة لا يعني إطلاقا انسلاخها عن المجتمع، استقلالها يعني كيف تنظر إلى وظيفتها دون تدخل من خارجها، فالجامعة نمط من الحياة، وتحتوي على شريحة مهمة من المجتمع (الشباب) وأهم صفة من صفات هذه الشريحة هي المغامرة والتمرد والدخول إلى الحياة بكل ضجيجها، فعندما تقيد الجامعة بجملة من الإجراءات والقوانين التي تحد من النشاط الكلي لهذه الشريحة، فعلميا يتم القضاء على معنى الجامعة».

ويتابع د. برقواوي: «بأن الجامعات في العالم قامت بأدوار سياسية هائلة في التطاهر، أجبرت ديفول على الاستقالة وأسقطت وزارات، وبالتالي فإن الجامعة بهذا المعنى هي نشاط سياسي فعال، بمعنى أن الجامعة هي حقل لبروز السياسة، ولكن ثمة فرق بين ذلك وبين التحكم السياسي بالجامعة، في الحالة الأولى الجامعة تنتج السياسة، أما في الحالة الثانية فالجامعة تخضع وتجمد من قبل الفعل السياسي، لأنه عندما لاتفكر الجامعة بذاتها لاتصبح فاعلة اجتماعيا..»

وعن علاقة الإبداع والابتكار بالحرية يقول د. برقواوي «أن معنى الجامعة هو معنى الإبداع ولا يمكن أن تكون الجامعة مبدعة إلا إذا كانت مستقلة، ومالم توفر شروط للأكاديمي فيها، الأكاديمي الذي تختاره الجامعة بذاتها لا الذي يفرض من خارجها.. مالم الذي يمنع أن يكون رئيس

الإبداع والاختراع هما نتاج بيئة متكاملة» ويتابع شحادة: «أن الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في الوقت الحاضر، مع أهميتها، مازالت بعيدة كل البعد عن إمكانية تحقيق فقرة نوعية في هذا المجال، إضافة إلى الروتين المعمول به حاليا لتأمين التجهيزات والمعدات اللازمة للبحث، كذلك فإن إيفاد أعضاء الهيئة التدريسية في مهمات علمية للبحث العلمي لا يواكب التطلعات القائمة لإنجاز خطوات واسعة في هذا الاتجاه» وحول فيما إذا كانت هناك سياسة متكاملة للبحث العلمي يقول شحادة: «يعتمد وضع سياسة متكاملة في مجال العلمي أساسا على بنية بحثية قائمة في الجامعات التي استكملت فيها البنى التحتية الضرورية بشكل جيد وأعطت ثمارا في مجالات مختلفة ولكنها غير مؤطرة في نظام متكامل، وإذا تم ذلك يمكن عندئذ وضع سياسة متكاملة للبحث العلمي تحدد سبله الرئيسية وأفاق تطويره بما ينسجم وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. أما ما هو موجود فعليا في الجامعة فيمكن تشبيهه بالجنين في طور التشكل وبالتالي يصعب وضع سياسة تحدد مستقبله قبل أن يكمل خطواته الأولى».

وعن المخابر الموجودة وتجهيزاتها يقول الدكتور شحادة: «نحن في قسم الكيمياء بجامعة دمشق نواجه صعوبات كبيرة في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب في الجلسات العملية نظرا لبقاء أعداد المخابر دون تغيير منذ إنشاء دار الكيمياء قبل أكثر من أربعين عاما، أما بالنسبة لتجهيز المخابر الطلابية فقد تمكنا في السنوات الأخيرة من إنجاز إصلاحات جذرية فيها بغض النظر عن الملاحظات على جودة التنفيذ، أما التجهيزات في هذه المخابر فمازالت متواضعة في الكثير من الحالات ويتم استبدالها وتطويرها بالتدريج، رغم أن الروتين القائم يحول أحيانا بيننا وبين تحقيق إنجازات سريعة».

ويتابع د. شحادة: «من جهة أخرى أنشأ قسم الكيمياء مخبرا نوعيا مجهزة تجهيزا ملائما هو المخبر المركزي الذي يقدم خدمات إلى طلاب الدراسات العليا في القسم وكلية العلوم والكليات الأخرى، ويسعى القسم في الوقت الراهن لاستكمال تهيئة مخبر البحث العلمي في مجال الكيمياء الحيوية، إضافة إلى استكمال البنية التحتية اللازمة في مخابر الأساتذة».

الجامعة السورية بين زمنين

المسألة لم تقتصر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل تعدتها إلى التنمية السياسية، فالجامعات السورية التي قامت بأدوار سياسية هامة في التطاهر

القسم وعميد الكلية منتخبا، أنا رئيس قسم معين تعيينا، لكن انتخاب رئيس القسم أفضل من تعيينه، إذ ليس من المعقول أن يكون رئيس القسم مدرس أو أستاذ مساعد بينما يوجد في القسم أساتذة؟».

ويضيف د. برقواوي: «بأن الجامعة هي مجتمع مدني والطلاب يشكلون مجتمعات مدنية وبالتالي يشكلون اتحاداتهم على هواهم ولا يجوز حشر الطلبة في اتحاد واحد يفرض عليهم ولا يعبر عنهم، فالنقابة في الجامعة يجب أن تدافع عن حقوق الأستاذ والطالب، فأنا لأفهم لماذا لا يضرب الأساتذة من أجل مطالبهم المصلحية، فالجامعة بوصفها مؤسسة لاتفكر بذاتها بل إن هناك من يفكر عنها فإنها تفقد استقلالها».

قانون تنظيم الجامعات ومعاقبة الأساتذة..

الاعتبارات السياسية لم تكن الوحيدة التي حدثت من فاعلية التعليم الجامعي، بل كان الفقر والعوز الذي لحق بأعضاء الهيئة التدريسية أحد الأسباب التي أودت بالتعليم العالي إلى الهاوية فرواتب الأساتذة السوريين تقل بعشرة أضعاف عن رواتب الأساتذة اللبنانيين، وعلى الرغم من المطالبة المستمرة لأعضاء الهيئة التدريسية بتعديل قانون تنظيم الجامعات الذي يعود إلى العام ١٩٧٥، إلا أن الجهات الوصائية مصررة على عدم الإصغاء لمطالبهم وإصلاح أوضاعهم، فتعويض رئيس القسم في الجامعة لا يتجاوز ١٠٠ ليرة سورية وتعويض عميد الكلية ١٢٥ ليرة، وإذا كانت الحكومة قد منحت مؤخرا نقابة الفنانين نمرا صفراء لإدخال السيارات، فإن تلك الميزة لم تشمل دكاترة الجامعة على اعتبار أن الفنانين والفنانات يقدمون لهذا البلد ما هو أهم بكثير على ما يقدمه أستاذ الجامعة.

الدكتور ابراهيم زعرور أستاذ التاريخ ونقيب المعلمين في كلية الآداب يقول: «تجري مناقشات ومداولات منها رسمية وغير رسمية تتصل بأعضاء الهيئة التدريسية والبعض للأسف الشديد امتلك تصورا عن كل هذا وذلك بأن الأساتذة يرغبون فقط بزيادة الرواتب والأجور والتفرغ و.. و.. وحقيقة الأمر غير ذلك، فالعلاقة الناظمة التي تحكمها الأوراق والروتين والبيروقراطية والقرارات المقيدة، هي جوهر المشكلة، كذلك إعطاء المساحة الأوسع في اتخاذ القرارات لمجالس الأقسام ومجالس الكليات واللجان العلمية المتخصصة، ومن ثم البحث عن الإجحاف والظلم الذي لحق بأعضاء الهيئة التدريسية منذ عقدين ونيف سواء بالنسبة للراتب أو التعويضات المرافقة، فمثلا الأستاذ الجامعي لا يصل ترقيته بعد انقضاء عامين إلى أكثر من ٣.٥٪ في احسن الحالات، بينما العاملون في الدولة يرفعون بنسبة ٩٪، مما جعل رواتب الأساتذة هي الأدنى من حامل الشهادة الثانوية وأهلية التعليم والإجازة الجامعية مقارنة بزملائهم في السلم الوظيفي من حيث القدم المتوافق وظيفيا».

وعن التفرغ يقول د. زعرور: «التفرغ المنصوص عنه (نظريا) يعطي الأستاذ الجامعي ٢٠٪ على الراتب الجاري والذي أوقفه أحد السادة الوزراء السابقين (وزير المالية) وللأسف هو عضو في الهيئة التدريسية على راتب ١٨٩٩ حيث يقبض الأستاذ الجامعي الآن ٧٠٪ فقط من التفرغ ولا أعلم هل هذا ظلم أم إجحاف أم استخفاف وجهل..».

ويتابع د. زعرور «إن أعدادا كبيرة من الهيئة التدريسية وعلى مدى عقود من السنين يشغلون أهم المسؤوليات في الحزب والدولة والحكومة ويدركون هذا الواقع في الجامعات ويعلمون أن ٢٠٪ من الأساتذة في حالة إعادة وندب واستبعاد من أجل البحث عن لقمة العيش داخل سورية وخارجها.. في حين أن أعضاء الهيئة التدريسية في جميع الجامعات العربية تتجاوز رواتبهم أضعاف أضعاف رواتب الأساتذة السوريين وكذلك التعويضات والامتيازات في السكن والمهمات العلمية والإيفاد السنوي لدورات اطلالية في أرقى البلدان وأكثرها تطورا بدءا من لبنان والأردن وفلسطين والعراق ولاتتحدث هنا عن السعودية أو الإمارات.. فمن المسؤول عن هذا الواقع؟»

وحول ما إذا كان القانون المزمع تجديده سيلبي تطلعات الأساتذة يقول د. زعرور: «نتطلع أن تكون الاقتراحات والتعديلات التي ستطال القانون القائم حاليا لمصلحة الكادر التدريسي والقائمين على المسائل العلمية.. ونحن ننتظر.. وماسمعناه لا يبشر بالأفضل.. فهل يعقل أن يكون القانون قد أعطى أعضاء الهيئة ومنذ عقدين ٢٠٠٪ من الراتب، في حين وفي ظل التطوير والتحديث يتحدثون عن ١٠٠٪ من الراتب؟ هناك أمور كثيرة أيضا مثل تأمين وسائل النقل والسكن وموضوع الإشراف وتعويضات نهاية الخدمة والوفاء والإيفاد العلمي السنوي، كل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار».

ويعد:

فإن ملف الجامعة يحمل بين طياته الكثير من الأمور التي تحتاج إلى الإصلاح ويبقى الملف مفتوحا على مصراعيه لحين قدوم المصلحين واغلاقه!!



في الندوة الاقتصادية لصحيفة البعث

ضرورات التنمية.. تعرقها ضبابية التوجهات الحكومية

والاستراتيجية.

وفي النهاية أكد الدردري أن العائدات الضريبية في سورية تعتمد في معظمها على النفط، وهذا غير طبيعي وغير عادل، وغير مستدام لأن عائدات النفط في تراجع، ولأن الموظفين في هذه الحالة هم الذين يدفعون الحصة الأكبر من هذه الضرائب، كما أن ذلك غير مشجع للاستثمار، لأن التجربة أكدت أن الإعفاءات الضريبية لاتجلب المستثمرين، فما يشجع على الاستثمار هو بيئة تنافسية حقيقية يحقق من خلالها المستثمر الربح.

وختم الدردري قائلاً: «لاتراخي في إدارة المال العام، ويجب أن يدار بمبدأ الجدوى الاقتصادية، ولا مجال للفساد في الخطة الخمسية العاشرة، ويجب إعادة النظر في سياسة الدعم بحيث يستفيد منه الأكثر فقراً، وليس الأكثر غنى».

لانمو من دون تنمية، ولاتنمية من دون عدالة اجتماعية

د. قدري جميل: أكد أن مصطلح اقتصاد السوق هو مصطلح تضليلي ويضعنا أمام ثنائية وهمية وهي: إما أن نمضي إلى اقتصاد السوق بشكله الليبرالي الجديد، أو أن نبقى على تخلف دور الدولة القديم، وهكذا يحاولون حصرنا بين مطرقة هذا وسندان ذلك، والصحيح أنه يجب أن نبحت عن خياراتنا الصائبة خارج هذه الثنائية الوهمية، لذلك النقاش يجب أن ينصب حول البحث عن دور جديد للدولة، يكون بعيداً عن الدور الأمني السابق، وبعيداً عن اللادور «المطلق» الذي يطرحه الليبراليون الجدد. الدور المطلوب هو دور تنموي يرفع وتأثر النمو إلى أقصى حد ممكن، فلأول مرة في التاريخ أصبح من غير الممكن النمو من دون تنمية.

سورية حققت نمواً في السابق، لكنها لم تحقق النجاحات المطلوبة في التنمية، وكذلك كان حال معظم دول العالم الثالث. والتنمية هنا، تحمل معنى حقيقياً يجب إدراكه وهو العدالة في توزيع الدخل، ودون حل هذه المعادلة لايمكن حل مشاكل النمو!! أي أن أحد مصادر النمو الأساسية، هو إعادة توزيع الدخل!! ويعلم الجميع أن نسبة الأجور في بلدنا هي ٢٠٪ بينما الأرباح هي ٨٠٪، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية لاتتجاوز ٤٠٪ وفي فرنسا المعادلة هي ٦٠٪ أجور و ٢٠٪ أرباح.

إذن هناك مشكلة حقيقية تعيق إنتاج قوة العمل، وبالتالي تعيق الدورة الإنتاجية بأكملها. الأستاذ عبد الله الدردري قال كلاماً البارحة لم يقله اليوم؟! مفاده أن اقتصادنا الآن، هو اقتصاد سوق مشوه، ومن المعروف أن هناك أربعة أنواع من اقتصاد السوق: العفوي، الاحتكاري، الاشتراكي والمشوه، فحتى الاقتصاد السوفييتي كان أحد أشكال اقتصاد السوق، المطلوب منا، أن نبحت عن شكل اقتصاد السوق المناسب لظروفنا الحالية بعيداً عما يسمى (اقتصاد السوق الحر) الذي لم يعد موجوداً في حيز التطبيق لدى من يسوقونه لنا، وللمفارقة فإن دولة العدو أي الكيان الصهيوني، في خططها الاستراتيجية بعيدة المدى، تصر على التخطيط الشامل المركزي والموجه، وترى أنه يفوق بإنجازاته اقتصاد السوق حتى لو كان مركزياً!!

تكلم الأستاذ الدردري عن الإصلاح المؤسساتي، وما يمكن أن يوفره من ٢٠٠ مليار ليرة سورية إذا ما تم، وأعتقد إذا تكلمنا بلغة الإقتصاد، فإن هذا الإصلاح المطلوب منه إيقاف الفاقد الاقتصادي، وإذا تكلمنا بلغة السياسة فالمقصود الحديث عن النهب الذي يسببه الفساد الكبير.

إن تأمين موارد للنمو اللاحق الذي باتفاق الجميع يجب أن يكون عالياً، مستحيل دون تعبئة الموارد الداخلية، والتي يقطع قسم هام منها عن الدورة الاقتصادية مؤثراً سلباً على الاستثمارات اللاحقة وعلى الاستهلاك العام، ليذهب ويتوضع في الخارج في بعض الحسابات البنكية الخاصة. ثم إن هناك قضية أخرى بغاية الأهمية، وهي أن أمام سورية استحقاقات خطيرة وكبيرة، تتطلب نمواً تفرضه الضرورة، وبذلك فإن النمو الممكن الذي تضعه الخطط هو ٥٪، لا يتناسب مع النمو الضروري الذي تفرضه الضرورة وهو ١٥٪ فالاستحقاقات بشقها الداخلي يبرز فيها رفع مستوى الحد الأدنى للمعيشة والأجور كمطلب شعبي كبير وملح، أما في الشق الخارجي فإن الدور الإقليمي المطلوب من سورية يتطلب المضي نحو تحقيق هذا النمو الضروري أي الـ١٥٪، وإلا فإن النتائج ستكون لها انعكاسات سياسية واجتماعية في غاية السلبية.

■ **جهاد أسعد محمد**



■ **أ.الدردري: أنا عنصر فني أقدم الاقتراحات، ولست صانع قرار.**

■ **د. الحمش: هناك إشارات استفهام كثيرة حول السياسات الاقتصادية.**

■ **د. مرياتي: هجرة الأدمغة ... أحد أسباب ضعف النمو.**

■ **د. جميل: يجب أن نبحت عن خياراتنا الصائبة خارج الثنائيات التضليلية الوهمية.**

تعمل من أجل تحقيق التنمية في سورية».

ثم أكد أن السجلات الفكرية الجارية حالياً بين الداعين إلى اقتصاد السوق، وبين المدافعين عن الاقتصاد «الاشتراكي» ودور الدولة، رغم أهميتها، إلا أنها لاتدخل في اعتبارات وصلاحيات رئيس هيئة تخطيط الدولة!!

الهيئة ورئيسها ليسا صانعي قرار، بل هما مجرد جهاز فني يقدم لصانع القرار الخيارات و «الاستراتيجيات»، وهو، أي صانع القرار، من يقرر ويعتمد خياراتها، وفق رؤاه المعتمدة!! يضيف الدردري: أن الهيئة تعمل حالياً على دراسة تجارب بعض الدول مثل تركيا، الصين، أندونيسيا، ودول أخرى حققت نجاحاً في رفع نسب النمو، للاستفادة من هذه التجارب في سورية، كما يجري إعداد الخطط، في إطارها الأولي، وأهدافها المقترحة هي أربعة أهداف رئيسية:

١. تحقيق النمو الاقتصادي المستدام المعتمد على الإستثمار في البشر صجحة وتعليماً وبحثاً علمياً، ويرتكز على توطين المعرفة والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وهي شرط أساسي في التنمية.

٢. خلق فرص العمل من خلال تطوير العلاقات الإنتاجية، وتشجيع الاستثمار.

٣.رفع مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

٤. الإدارة الحكومية الفعالة، وهنا أكد الدردري على أهمية دور الدولة في قيادة الاقتصاد، وقال بالحرف الواحد: « يخطئ كل من يعتقد أن التوجه الاقتصادي الجديد يعتمد على تراجع دور الدولة، إن التوجه الاقتصادي الذي توجه نحو هيئة تخطيط الدولة، يستند أساساً إلى دولة فعالة قوية تقوم بقيادة الاقتصاد، بالتدخل المباشر في ملكية وسائل الإنتاج، وفي توفير مناخ مؤسساتي كفؤ.» ودعا إلى إصلاح المؤسسات بأسرع وقت بعقلية متطورة، خصوصاً في ظل التراجع الكبير الذي يشهده الاقتصاد بكل فعالياته، ثم أكد أن هناك خطورة في ارتفاع مستوى الادخار بالنسبة لمعدلات الاستثمار الضعيفة، وينعكس بشكل



أخرى، وتفاعل كلا العاملين يؤدي إلى مستويات عالية من الإنتاجية المتطورة.

إذن لا إصلاح ولا تحديث من دون نشر العلم والتكنولوجيا، ويجب أن ترصد الميزانيات وتصرف الأموال للسير بهذا الاتجاه.

وتطرق د. مرياتي إلى الاستثمار، أشكاله، مجالاته، جدواه، وأكد في هذا الإطار، ومن خلال الأمثلة أن هناك تخلفاً كبيراً على المستوى العربي في هذا الجانب.

ففي السعودية مثلاً يستثمرون في البناء أكثر مما يستثمر في كوريا الجنوبية بمقدار الضعف وهذا يطاتل الأموال والمعدات والأيدي العاملة. إلخ. ولكن بحساب المردودية والجدوى نجد أن السعودية تحصل على ١/2 ماتحصل عليه كوريا،و هذا الأمر يؤكد أن هناك أخطاء كبيرة ترتكب في بلداننا بعملية الاستثمار، لذلك نجد أن هناك فارقاً كبيراً في نسب النمو بين السعودية وكوريا، يصل هذا الفارق إلى أربعة أو خمسة أضعاف لصالح الكوريين.

وانتقد د. مرياتي برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة السابقة، والذي جنح إلى اقتصاد السوق، فأكد أن كل التجارب التي سبقتنا إلى هذا الميل، لم تحقق نتائج جيدة، ولم تحل المشاكل المستعصية مثل البطالة، هجرة العقول، القيمة المضافة، العدالة الاجتماعية.. ورفع وتأثر النمو..

وأكد في النهاية أنه لايد من توطین التكنولوجيا في سورية كأحد الشروط الأساسية للسير بالاقتصاد الوطني إلى الأمام.

نحن خارج المصطلحات.. همنا الوحيد هو النمو

أ. عبدالله الدردري، وفي بداية مداخلته «الدفاعية» رأى أن السؤال الأساسي في هذه المرحلة، ليس أي اقتصاد نريد؟ اقتصاد السوق أو الاقتصاد الموجه؟ السؤال المهم «حسب وجهة نظره» هو كيف نحقق التنمية؟ ثم أردف:

«هناك الآن من يعطيني دوراً وأهمية، لا أستحقهما، ويحملني مسؤولية ليست مسؤوليتي..أنا مجرد عنصر من مجموعة كبيرة

احتضنت دار البعث، ظهيرة يوم

الأحد ٢٠/٢/٢٠٠٥. الندوة العاشرة

لصحيفة البعث،والتي حملت عنوان:

«الاقتصاد السوري..خيارات المستقبل»

بمشاركة عبد الله الدردري رئيس هيئة

تخطيط الدولة،ود. منير الحمش

مدير عام المركز العربي للدراسات

الاستراتيجية،ود. محمد مرياتي

مستشار العلم والتكنولوجيا في اللجنة

الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا

(الأسكو)،ويحضور مميّز لعدد من

المسؤولين الحزبيين والاقتصاديين

والمتابعين المهتمين بالشأنين الاقتصادي

والسياسي. وأدار الندوة د. عيد أبو

سكة الذي افتتح المداخلات بطرح عدد

كبير من الأسئلة المتعلقة بمستقبل

الاقتصاد السوري.

احذروا من حكومات الحد الأدنى

الدكتور منير الحمش مدير المركز العربي للدراسات الاستراتيجية رأى أنه يكثر الحديث عن النمو، ولايجري الحديث عن التنمية وكأننا في أوروبا التي لاتعاني من مشاكل التنمية.

في سورية، المشكلة الحقيقية ليست في النمو وحسب، وإنما تكمن أساساً في ضعف التنمية. إذن المشكلة ليست اقتصادية فقط وإنما اجتماعية بالدرجة الأولى، ولكي لايفرق الاقتصاديون في النظريات والمصطلحات، يجب البحث والتفكير في مشاريع تنمية شاملة سياسية واجتماعية واقتصادية، وهنا يبدو دور الدولة وأهميته، وتوجد الكثير من (إشارات الاستفهام) حول تراجعه والخسارة المستمرة!! فالأرقام تدل أن حجم الحكومة تقلص من ٤٨.٢ عام ١٩٨٠ إلى ٢٤.٦ عام ١٩٩٧ وهو في تقلص مستمر ومتوال. والمفارقة أن هذا يجري عندنا كدول نامية فقط، بينما في الدول الصناعية الكبرى يجري النقيض تماماً. ففي فرنسا مثلاً زاد حجم الحكومة من ٣٩.٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٦.٦٪ عام ١٩٩٧ !! وهذا حال بقية الدول الصناعية (الولايات المتحدة، بريطانيا..الخ).

إن هناك سعياً يحاول الغرب الرأسمالي فرضه، وهو فرض حكومات الحد الأدنى في العالم النامي (الدول المعيسة)، والاكتفاء بالوظائف الأساسية (الأمن ـ القضاء) وذلك ضمن مايعرف حالياً باقتصاد «حرية السوق». إن ما يريد البنك الدولي وصندوق النقد، ومن خلفها الإمبريالية العالمية فرضه على كل المجتمعات والأنظمة، هو خلق دول ضعيفة وفقيرة غارقة في الديون، وخلق الفرص للسماسرة والوسطاء لنهب الأموال العامة، وعقد شراكات مجحفة لاتحقق التنمية، وقلب الاقتصادات رأساً على عقب.

توطين التكنولوجيا بات أمراً ملحاً

يقول د. محمد مرياتي، الخبير في الأسكو: إن الرسالة التي تتضمنها مداخلته هي إغفال مسألة التكنولوجيا. رغم أهميتها الكبيرة . في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أعدته الحكومة السابقة وهذا خطأ كبير، فإلى الآن، لايزال هناك من «يجهل» أهمية التكنولوجيا واقتصاد المعرفة بشكل عام، والدور البارز الذي لعبه ويلعبه في النمو والتنمية في العالم بأسره. هذه المسألة تحتاج إلى إقرار سياسي، ولايمكن أن نترك للاقتصاد السوق أو لقوى السوق، ويجب وبسرعة، أن تتدخل الدولة وتأخذ على عاتقها هذه المسؤولية: أي إدخال التكنولوجيا إلى عالم الاقتصاد المحلي، وربما توجد الآن بوادر في هذا الاتجاه، حيث توجد لجنة لوضع استراتيجية للعلم والتكنولوجيا في سورية (في الخطة العاشرة) وهناك لجنة أخرى لوضع هيكلية وتنظيم هيكلي جديد للتكنولوجيا.

هناك مشكلة كبيرة (محلية وعربية) في التعاطي مع هذا الموضوع، حيث يتم نقل خطوط إنتاج، وليس التكنولوجيا، وهذا أثر بشكل سلبي على مستويات النمو التي ظلت تراوح .. أو تتراجع.

وأكد د. مرياتي أن ذلك أدى إلى هجرة العقول والأدمغة، وبالتالي ساهم في مفاقمة المشكلة أكثر، وجعل احتمالات التحديث والنمو ضعيفة.. أو معدومة.

وتحدث د. مرياتي عن نظرية جديدة في الاقتصاد والنمو، مرشحة حالياً للحصول على جائزة نوبل، مفادها: أنه لانمو من دون تكنولوجيا، حيث هناك علاقة وطيدة بين النمو والتنمية من جهة و العلم والتكنولوجيا من جهة

تجارب

❖ د. منير الحمش استاء من تأخر رئيس هيئة التخطيط، وألقى القسم الأكبر من مداخلته بغياب الدردري، وإكراماً للحاضرين... فقط، وقال بالحرف:«كنت أريد أن يسمع الأستاذ عبد الله كل كلمة أقولها»!!..

❖ أخطأ الأستاذ الدردري في «تخطيط» مواعيده، وجاء متأخراً عن موعد الندوة حوالي الساعة، وقبل أن يبدأ بإلقاء مداخلته اعتذر بشدة، ثم كرر الاعتذار أكثر من مرة..

❖ رأى د. مرياتي أن ماقاله أحد الوزراء المصريين عن هجرة العلماء والتي برأيه تساهم «بتأمين القطع الأجنبي» مجرد هرطقة!!..

❖ الإصرار الذي بدا في كل من موقفي د. مرياتي والأستاذ الدردري على أن دورهما اقتصادي بحث، ولا علاقة له بالسياسة والأيدولوجيا ترك لدى المتندين الكثير من إشارات الاستفهام والتعجب؟؟!!..

❖ لفت انتباه الجميع«صرخة» الدردري: «أنا لست ليبرالياً»!!..

❖ بعض المداخلين اعترضوا على الوقت القصير الذي خصص لمداخلات الجمهور، فانتقم لهم«أحمد دباس» وتكلم ربع ساعة متواصلة!!

❖ أحد الاقتصاديين البارزين، كان الأول في تسجيل اسمه وطلبه لتقديم مداخلة، لكنه كاد أن يحرم من هذا الحق لولا إصراره واعتراضه على هذا التجاهل «المتعمد»!!..

❖ أكد الدردري أكثر من مرة، أنه غير مسؤول عن توجه الدولة نحو اقتصاد السوق، فهذا التوجه معتمد منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، هكذا...!!..

رسالة مفتوحة إلى الطبقة العاملة اللبنانية وحركتها النقابية

أتوجه برسالتني إلى قادة

الحركة النقابية المناضلة في لبنان

والذين تربطني بهم علاقات نقابية

كفاحية تمتد إلى أكثر من أربعين

عاماً، خاض فيها العمال السوريون

واللبنانيون ونقاباتهم كفاحاً مشتركاً

وطنياً واجتماعياً في وجه الخصوم

الداخليين والخارجيين.

لقد حرّز في نفسي ما تعرض له العمال السوريون في لبنان من استنزافات عنصرية أدت إلى مقتل وجرح العشرات منهم في مناطق مختلفة من لبنان والمؤلم أن بعض تلك الاعتداءات كان منظماً ومدروساً مستغلاً لحظة الانفصال بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

إن تاريخ الحركة النقابية المضيء، بضالاته ومواقفه كان يجب أن يكون حصناً لهؤلاء العمال الكادحين الذين كان لنقاباتهم في سورية ولبنان نضال مشترك ومواقف مشرفة بل موحدة وكان مؤذياً انفلات الغضب الذي وصل إلى حد القتل والضرب المميت دون أن نسمع استنكاراً صريحاً من قيادات النقابات اللبنانية الشقيقة وأنه لمن الوفاء التذكير ببعض الأصوات التي شجبت ورفضت هذه الممارسات العنصرية الحقودة وخاصة ما ذكره المتقف اللبناني المعروف «فسان سلامة» من رفضه واستنكاره لهذه الممارسات.

إن الاتفاقات العمالية الدولية العربية تصون حقوق العمال وحياتهم وكرامتهم وفي مقدمتها الكفاح ضد التمييز خاصة بين عمال اتحادات شقيقة عاشت تجربة واحدة ضد الاستعمار والمستغلين ومهما قيل... فلقد ساهم العمال السوريون مساهمة حاسمة في نهضة لبنان في الخمسينات والستينات تماماً كما فعلوا في إعادة إيماره بعد الحرب الأهلية البشعة بل أنهم قاموا بدور رائد في شركات المغفور له



رفيق الحريري نفسها والذي شهد بجدارتهم وإخلاصهم مرات عديدة.

وأنه لمن الواجب أن نذكر أن السوريين أشد لحظات الاحتقان بين البلدين لا بل أنه في ذات اللحظة التي كان فيها عمالنا يتعرضون لحملات الضرب والقتل كان مئات بل آلاف اللبنانيين يتجولون في المدن السورية دون أن يسمعو كلمة نابية من مواطن سوري، وليس مئة التذكير بأن نقابات العمال السورية وقفت بلا تردد إلى جانب النقابات اللبنانية والشعب اللبناني حينما أغلقت الحدود بين البلدين

وأخر الستينات، فقام اتحاد العمال السوريين بفتحها بناءً على طلب من الاتحادات العمالية اللبنانية وفتحت فعلاً بعد أن ضغط الاتحاد السوري على القيادة السياسية وقتها (١٩٦٩) لتسهيل العمل والحركة الاقتصادية أمام الشعب والفعاليات والنقابات اللبنانية. ولعل أبرز الأسباب التي سعى لها مخطوطو ومنفذو جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني

من رموز المعارضة اللبنانية.

ولم يكن اغتيال الرئيس الحريري سوى فرصة لتفريغ شحنات سلبية كبيرة، تعباً بها الكثير من المهمشين اللبنانيين، فقراء وعاطلين عن العمل، بعد أن جرى، وعبر سنوات طويلة إيهامهم بأن العامل السوري ينافسهم بأرزاقهم، ويحرمهم فرص عملهم، ويصادر إمكانية رفع الأجر وتحسين مستوى معيشة العاملين منهم، لأنه يرضى بالقليل اليسير، ويعمل بشروط صعبة من دون أي تذمر. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فقد ظلت أوساط، من بينها قوى سياسية ومنابر إعلامية، تتعاطى مع السوريين عموماً سواء أكانوا عمالاً أو طلاباً أو زواراً بشكل عنصري، وراحت تجاهر بكرههاتهم والتعالي عليهم، وهؤلاء لم يجدوا أفضل من هذه الفرصة لتحويل أحاسيسهم ومشاعرهم إلى سلوكيات عدائية، في ظل غياب شبه تام لدور الدولة والمؤسسات الحكومية، وفي ظل الارتباك الكبير للقوى الأمنية التي أصيبت بالشلل.

في هذه المعمعة، كان حرياً باتحادات النقابات العمالية في لبنان أن تقول كلمتها.

لماذا النقابات؟ لأن العامل في أي بلد، ومهما كانت جنسيته، هو مسؤولي إنسانيةً وطبقية، تتحملها الجهات الأكثر قرباً والتصاقاً منه وبه، بغض النظر عن السياسة وتبعاتها وكوارثها! إنني إذ أسجل استيائتي من كل الإهانات والاعتداءات والجرائم التي تعرض لها العمال السوريون، في المصانع والورش والمزارع والشوارع اللبنانية، أسجل في الوقت نفسه عتبا كبيراً على القيادات النقابية في لبنان، لأنها لم تبادر إلى حماية العمال السوريين، ولم تصدر أي بيان يستنكر الاعتداء عليهم، أو يدعو الناس على اختلاف انتمائهم ودوافعهم ومشاعرهم، لعدم التعرض لهم بالأذى.

إن الطبقة العاملة في سورية ولبنان، وقياداتها النقابية، خاضت بشكل مشترك

الأخ نضال زغيبو المحترم

الأخوة السوريون

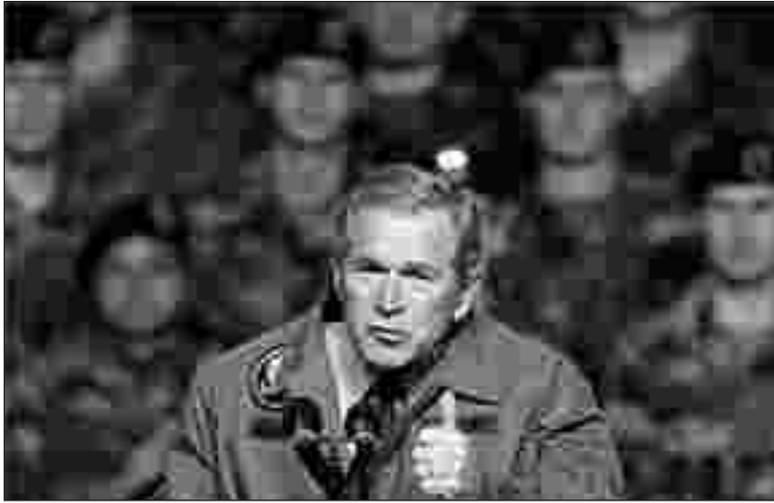
يا عرب

الشعارات المرفوعة في مسيرة بيروت بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٠ بمناسبة مرور أسبوع على إستشهاد المرحوم رفيق الحريري المواطن العربي الشريف والوطني والقومي، أثار الشعار المكتوب للأسف "سورية قاتلة" شجوني وأثار عقلي وأثار حميتي الوطنية والقومية.

لست بعثياً ولست شيعياً ولست إنهنزانياً وكثير من أبناء بلدي سورية البسطاء، لست من أزلأم أحد، أنا مواطن عربي سوري عامل أبحث عن لقمتي في النهاية وبكرامة، أبحث عن مستقبل أبنائي، أبحث عن أرض تواريني بكرامة ولا يأتي غورو ليقول لي إنهم وارحل؟؟؟

أنا سوري نعم أنا عربي سوري ونص، إذا أخطأ

السعار الأمريكي



هذه الضجة غير العادية. من الطبيعي أن تكون جنازة المرحوم الحريري مهيبه، ولكن ليس من الطبيعي أن تكون ذريعة سياسية.

طبعاً يجب التحقيق في جريمة الاغتيال، ولكن من يمكن أن يحقق. من المفروض أن تقوم الحكومة اللبنانية بذلك، فهي صاحبة العلاقة، أما المطالبة بتحقيق دولي، وبلا شرعية الحكومة اللبنانية. هكذا ببساطة. ففيها أمران خطيران:

الأول، أي قانون دولي يلغي الشرعية من الخارج لحكومة بلد ذي سيادة؟ الرئيس الفرنسي شيراك، جاء إلى لبنان وأدى فروض التعزية من دون الحكومة اللبنانية، فهل هذا تصرف مسؤول؟ والثاني، أي تحقيق دولي يمكن أن يكون نزهيها مادامت سورية متهمه سلفاً من قبل العواصم الدولية، ومن دون أي تحقيق؟ اتخاذ الاغتيال ذريعة بحد ذاته لا يترك مجالاً لأي تحقيق نزهي.

إن كون الاغتيال قد تحول إلى ذريعة يوحى بأن اليد التي اغتالت، هي التي استفادت وتستفيد من هذه الذريعة، وواضح أن المستفيد هو الطرف الأمريكي - الإسرائيلي، الذي يغتال ويحتل ويرتكب جرائم الإبادة، وجميع الجرائم المضادة للإنسانية.

١٧/٢/٢٠٠٥

■ محمد الجندي

سورية ولبنان يا حبا

البعض، وإذا سرق البعض أو تماهى البعض مع الفساد وهم أكثر، ولكن سورية وطني لم يسرق ولم ينهب ولم ترتش، سورية وطني وأرضي ولحدي، سورية حبي وعشقي وأمي وأبي، ولن نسمح لكائن كان أن يهين علم بلادي ورمز بلادتي.

واللبنانيون والعرب إخواني ببني وبينهم رابطة العروبة والدم والإسلام والمسيحية إخواني فكيف أظلمهم ويظلموني، أيها السوريون أيها العرب أيها الأهل في لبنان، يا عائلة الحريري الكرام البعض لا يمثل الكل، الجهاز المكلف بمهمة ما يمثل جهة، لها أعمالها وأسسها، وإذا أخطأ البعض فليس الكل على خطأ الأفراد أفراد الأمة والوطن هو الصبح، الشعب هو الصبح مع لبنان بقلوبنا، مع أسرة الحريري بمشاعرنا ومواسمنا مع كل أطياف لبنان أخوة وأهل... ولكن لا نجرحوا كرامتنا، سامحكم الله..

sham3000@scs-net.org

فجيعتنا.. الفجيعة الكبرى

هذه هي السياسة.. هذه هي العبقورية السياسية لعدو.. ما أن يعمل بكل الوسائل بتخطيط عبقرى عميق ويوجد واجتهاد ليحشرك في الزاوية، وليظهر أنك على خطأ، وأنه على صواب... رغم أنه يعلم ويعلم الناس كلهم عكس ذلك. وبالرغم من أنهم جميعاً يعلمون الحقيقة وكلهم لا يستطيعون الدفاع عنك.. لأنك ارتكبت خطأية أو دفعت إلى ارتكابها، والأمر سيان إن ارتكبتها بحسن نية أو بسوء نية.. يرضاك أو رغماً عنك.. يفعل العدو كل هذا، يتخذ قراره الأخير في التوقيت الذي يريده لتحتطيمك أو لإجبارك على الخضوع له.. يضربك ظلماً وعدواناً، ولكنه يقنع الناس البسطاء.. أو الخبثاء... لافرق بأنك أنت الذي تعتدي عليه وأنت الذي تضربه وأنت الذي تسيء إلى الحق والحقيقة...

يحتل أرضك ويطرد شعبك من بيوته وأراضيه، يرسل المخربين ويحرض المنتقمين، ولكنه يقنع الناس بأنك أنت الذي تهدد أمنه وأمن العالم كله... وأنك أنت الذي تنتزع أراضيه وتشرد شعبه، هنا تكمن فجيعتنا الحقيقية.. ليس بما يفعله العدو فالعدو يظل عدواً وما أحلاه، أن تعتقد أن سيروميك ببياقات الزهور.. مهمته أن يقتلك أو يذللك أو يجبرك على الخضوع.. الفجيعة.. الفجيعة الكبرى أن تساعده على تحقيق ما يريد.. أن تجعل شعب لبنان يهتف «الجيش السوري لبرا» أن أسمع الأخوة في لبنان يهتفون اخرجوا أيها المحتلون السوريون.. انقلعوا من بلادنا نحن نفضل عليكم.. الانتداب والوصاية والحماية.. لكي لا أقول أكثر من هذا... يا للفجيعة.. لماذا دفعناهم إلى أن يقولوا ذلك ويفعلوا ذلك؟؟؟ لا تنقل فقط هناك مؤامرة.. هناك من دفعهم إلى ذلك، هناك من يحرضهم ويكبس الأزرار التي تحركهم.. هذا كله قد يكون صحيحاً ولكن.. من هو المسؤول نحن عن دفع شعب أو جزء منه على الأقل ليكرهنا؟؟؟

لو كنت مسؤولاً لحاسبت كل هؤلاء.. فرداً فرداً ولسألتهم عن الأسباب.. عن أسباب فجيعتنا.. عن أسباب ما حدث في لبنان الشقيق، فهو لم يحدث من فراغ ولم يحدث من دسائس الأجنبي فحسب.. بل من جهلنا وتخلفنا وقصر نظرنا..

دمشق ٢٠٠٥/٢/٢٠

■ زهير ناجي

وساوس الشيطان أم نقص المناعة خلف أحداث لبنان

تعودنا في حياتنا العادية

أن نتنصل من المسؤولية عما

يقع لنا وأن نحمل الجرائم

والشياطين والأقدار والحظوظ

مسؤولية الأمراض والمصائب التي

نواجهها وفي السياسة أيضاً نحمل

الإمبريالية وحدها المسؤولية

عن الشرور التي تحيق بالوطن

ويصبح الخارجي مسكناً يخلق

القلق المشروع الذي يجب أن

ينتابنا إزاء ضخامة وشراسة

القوى العادية.

ولكن علينا أن نوضح في البداية أساس المصائب والنكبات وهو وضعنا وبنيتنا وقوانا الداخلية وعلاقتها العجيبة، لقد تداخلت وبشكل معقد ومتشابك خيوط وليس خنادق الداخلي الصديق بالخارجي المعادي وتعددت في النفس حالات التخبط ومقاييس المساطر القديمة المسبقة والشعارات الوطنية والقومية والدينية كتعبير عن هذيانات المهزومين المتخندقين خلف الطوائف والعشائر والعوائل لضمان قوى غاشمة تحمي المتنفذين الذين يقومون ببيع الميزات الاستراتيجية للوطن والذين يضعون نصب أعينهم عداواتهم الداخلية، ويصبح همهم الغلبة الداخلية مهما كان الثمن، غلبة تنطلبها حاجات الخارجي ومصالحه.

إن الأمراض تتطلب تحصين المناعة والصحة، والأعداء يواجهون بالوحدة الوطنية التي هي خيار طبيعي لجميع تفاصيل المجتمع، وهي مصلحته وسجيته لأمرًا وقرارًا مفروضًا من جهة على جهة، والوطنية أيضا ليست قضية طائفية أو

زمرة تريد أن تفرضها على خصومها كذلك إن القومية تعبير عن علاقة بين مجموعات بشرية وليست قرارا يتخذه حاكم أو مجموعة أو فئة.

إن علينا أن نعترف وبشجاعة أن أخطر ماواجهته القومية والوطنية هو احتكارها القبلي والطائفي وكذلك اعتبارها مطية للسلطة الفردية ومبررا للتمييز والقمع غير المحدود.

إن العرب وعلى رأسهم اللبنانيون مدعوون للتعلم الجدي للأسباب التي تجعل منهم أمة معتبرة وشعبا عظيما بأخذه بعين الاعتبار الأعداء الأقوياء فقط عندما لا يستطيعون اختراقه أو استمالة بعضه على بعضه الآخر، وذلك لأن يكون أبدا إذا استمرت روحية التخوين والالتهام وارهاب الشعارات الوطنية والقومية المنتفخة بأحقاد الطوائف التي أطلقها من قممها العدو الخارجي متحالفا مع مافيا الحشيش والمحرمات الأخرى. إن الأمة أو الوطن الذي لا يستطيع أن يثبت

أنه الأكثر ضمنا بما لا يقاس لحرية وكرامة جميع فئاته وأن تفاصيله أقرب لبعضها بما لا يقاس من أي زعم خارجي يتقرب لبعض أطرافه. إن أمة ووطنا لا يستطيع ذلك تكون قواه الفاعلة الأساسية وقواه الحاكمة هي وحدها المسؤولة عن تعريض وجوده ومصيره ووحده الوطنية للخطر.

وإن علينا أن ننوه أيضاً إلى أن من حق جميع الأقليات الأثنية والدينية التي أصبحت جزءاً من بنيان وكيان الوطن والمنطقة أن تجد في مجتمعاتنا وكياناتنا المناخ الأكثر ضمناً لحرية ومصالحها، وأن توحدها واندماجها في بنيتها يعزز ويؤكد تميزها الحر ويعطيها المكانة التي تليق بها وتتسدها.

كل ماتقدم أدین به لشخصيتين وحركتين اتفقتا رغم التمايز الأيديولوجي بينهما فقد لقناني درساً أعتز بأني تفهمته واستوعبته قدر المستطاع. الشخصية الأولى: هي سماحة السيد حسن نصرالله.. (وحزب الله)، حزب



المقاومة الوطنية اللبنانية التي استطاعت رغم طابعها المنطقي (الجنوبي) ورغم غلبة قوامها الطائفي «الشيعة» أن تشكل تعبيرا وطنيا لبنانيا، وعربيا، وإسلاميا وتقدميا بمناهضته وهزيمته لقاعدة الإمبريالية الأمريكية إسرائيل ولتحريره لأول مرة أرضا عربية بقوة السلاح وليس بتسول مؤتمرات السلام ودون أن تتعرض أية فئة لبنانية للخطر.

قوام حزب الله - الجنوبي وليت الجنوب كان كل بلاد العرب - عن اللبنانيين والعرب وبدعمهم وتعاطفهم ورد لهم وطنهم وكرامتهم وكان من الطبيعي بعدها أن يستحق لبنان الذي أثبت جدارته الفريدة عندما هزم إسرائيل أن يكون صاحب قرار مستقل يرتكز على الوحدة الوطنية المؤسسة على الخيار الديمقراطي.

وتميز حزب الله بتواضع فريد وبأخلاقية نادرة عندما حرم استخدام سلاح المقاومة إلا ضد إسرائيل ومن جندتهم معها مباشرة، وعندما نأى بنفسه عن كل الصراعات التي

واللبنانية الداعية إلى التهدة والحوار وموقفاً وسطاً بين القرار ١٥٥٩ وبين اتفاق الطائف، وبعد أن جاء وليد المعلم والتقى أغلب أطراف المعارضة استطاع أن يكسب الحريري إلى خط التفاهم والحوار بدلا من التصعيد وتشكيل خط ثالث، وهذا ماحدث به الحريري قبل خروجه لشرب القهوة قبل اغتياله مباشرة...

وإن المرء لايسعه إلا أن يستغرب الخطاب الذي توجه به ميشيل عون قبل حوالي عشرين يوما إلى قوى المعارضة المجتمعة في بيروت حيث وعدهم بأنه لن يعود إلى لبنان فحسب بل إن تغييرات كثيرة هي قادمة أيضا ثم قال في خطابات ولقاءات لاحقة أنه سوف يخرج سورية بالقوة من لبنان وفي فترة لاتعدى عام ٢٠٠٥...

ونحن نعرف كما يعرف السوريون واللبنانيون أن لميشيل عون مؤيدين كثر في الجيش والأمن اللبناني وقوات جمعج وجيش أنطوان لحد وفي أوساط المعارضة حتى تلك التي لاتوافقه على أساليبه ومعروف أن لقاءات كثيرة قد تمت بينه وبين مسؤولين أمنيين عسكريين إسرائيليين في باريس قبل حوالي شهر ولايستبعد أن تكون عملية اغتيال الحريري التي تم الاتفاق عليها بينه وبينهم قد بحثت لاحقا على أعلى المستويات بين الرئيس شيراك وبوش وبعد الزيارة الأخيرة لكونداليزا رايس لباريس ولايستبعد أن تكون زيارة كل من وليد جنبلاط والمطران صفيير الذي زار باريس قبل أسبوع من عملية الاغتيال والتقى شيراك وعون قد اطلعا على ماخطط له...

وإذا علمنا أن أجهزة الموساد هي الأقدر على اختراق الأمن الفرنسي والأمريكي والشركات الفرنسية والأمريكية والسويدية والسويسرية المصنعة للأجهزة الإلكترونية التي كان يستخدمها الحريري وبالتالي على معرفة بالأجهزة القادرة على تعطيلها أو الوسائل الكفيلة بتخطيها، وإذا علمنا أيضا أن الموساد لا يمكن أن يبخل على السيد عون بتقديم مايتوفر لديه من معلومات وأجهزة وأعوان لتحقيق مرادها المشترك لإخراج القوات السورية والوصول إلى السلطة فإن المسألة تصبح مفهومة....

إنها جريمة كبيرة خططت لها قوى كبيرة وعديدة قامت بتنفيذها قوى محلية وإذا أريد البحث عن الجناة فإني أرى أن البحث يجب أن يبدأ بمسألة مؤيدي عون المبثوثين في الجيش والأمن اللبناني وبأقصى مايمكن من السرعة بما يقود إلى الإمساك بطرف الخيط أو الخيوط مع العلم أن هذه القوى قد استبقت الأمور وعملت على توجيه أصابع الاتهام للحكومة وشحن الشارع ضدها لتحويل دون مساعلتها لأي فرد كان بحجة أنها حكومة أمنية مخبرانية قمعية لذلك أرى أنه يجب التعامل مع هذه القوى بكثير من الاحتراس واليقظة استنادا إلى القانون...

■ **فتحي رشيد**

من قتل الحريري؟



الجميع أنها إسرائيل التي جرت بعد ذلك الولايات المتحدة إلى موقفها من خلال اتخاذ الكونجرس قرارا يدعو إلى محاسبة ومعاقبة سورية...

من الذين دعوا منذ البداية لمطالب إسرائيل بإخراج سورية من لبنان؟ إنهم عون وجماعته ثم القوات اللبنانية بزعامة جمعج ثم انجرت إليهم قرنة شهبان وأخيرا المعارضة اللبنانية بقيادة وليد جنبلاط. وفي الوسط وقف الحريري وكثير من القوى اللبنانية التي هي في صف الموالات والمعارضة مثل هذا الاصطفااف الذي وقفه السيد الحريري وغيره من القوى لايدخم إسرائيل وأهدافها لذلك أرادات القضاء على هذا الخط الوسط بالقضاء على زعيمه ولتخذ من عملية اغتياله حجة لتوجه التهمة لسورية...

من يصدق أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك حريص على لبنان وشعبه وعلى استقلاله ونيله حرته وسيادته؟ إذا علمنا أنه يوم ٢٥/١/٢٠٠٥ أقام نصبا تذكاريًا في شارع ماري باريس لضحايا اليهود الفرنسيين الذين قضاوا في الحرب العالمية الثانية في يوم الاحتفال بذكرى المحرقة (الهولوكوست) المزعومة، في الوقت الذي تجاهل فيه ضحايا وتضحيات الشعب الفرنسي وقوات الأنصار الفرنسية ضد النازية في الوقت الذي مجد فيه الماسونية العالمية وعلمنتها لفرنسا....

إذا انتقلنا من العوميات إلى التفاصيل والتحركات التي سبقت اغتيال الحريري فإننا نجد أن الرئيس الحريري قد وقف موقفاً وسطاً بين المعارضة الداعية إلى التصعيد وبين الحكومتين السورية

الساحة اللبنانية والعربية والدولية) يمكن أن يشكل مدخلا لمزيد من التصعيد قد يجر إلى مثل تلك الحرب الأهلية، من هنا فإننا لايمكن أن ننظر إلى عملية اغتيال الحريري خارج ماجرى في العالم ولما يجري في المنطقة حاليا لفرض تسوية تصح فيها إسرائيل القوة القائدة والمهيمنة على الشرق الأوسط الصغير أو الكبير كما قال بوش...

ثمة من يعتقد أن أوروبا بقيادة فرنسا وألمانيا عندما وقعت ضد غزو الولايات المتحدة للعراق أن ذلك تم انطلاقا من رفضهما استخدام القوة لتنفيذ مايريدون، والحقيقة أن هذه ال (أوروبا) خاصة فرنسا ليست ضد غزو العراق إلا لأن الولايات المتحدة أرادت أن تنفرد وحدها مع إسرائيل بالعمكة، وأما عندما أعطوا للأوروبيين جزءا من العمكة في أفغانستان والبلقان ووسط آسيا سكتوا عليها وتعاونوا معها...

ومن الواضح أن سياسة مكافحة الإرهاب لم تقض على ابن لادن والزرقاوي وجماعتهما ولم تقض عليهما على الرغم مما تمتلكه هذه الدول وأجهزتها من إمكانيات كونية هائلة وأصبح من الواضح لجميع القوى في العلم زيف وكذب الديمقراطية والحرية التي تزعم هذه الدول الإمبريالية أنها حريصة على نشرها.

من الذي يجب أن يخرج من لبنان إسرائيل أم سورية؟ من الذي يجب أن يخرج من العراق؟ من الذي يجب أن يطبق القرارات الدولية إسرائيل أم سورية؟...

من طالب بإخراج سورية من لبنان؟ يعرف

بغض النظر عما إذا كانت عملية اغتيال الزعيم اللبناني المرموق المرحوم رفيق الحريري قد تمت بوسائل حديثة ومتطورة جدا أم بدائية، فمن المؤكد أن المواد المستخدمة في الانفجار وشدتها واتساع رقعتها تشير إلى عدة أمور أولها أن من خطط لهذه العملية الإجرامية. سواء كان فردا انتحاريا أو جهازا دوليا أو مجموعة محلية ذات خبرة عالية في عمليات التفجير. كان يتقصد عدم نجاة الحريري بأي شكل من الأشكال وتشير ثانيا أنها كانت على معرفة جيدة بوسائل الحماية الإلكترونية الأحدث في العالم والتي كان يستخدمها ولديها القدرة على تعطيلها أو اللجوء إلى وسائل تتجاوزها وثالثا وهذا هو الأهم أن لديها القدرة على إزالة الآثار التي يمكن أن تدل عليها...

لذلك فإنني أرى أن البحث عن الخلفيات السياسية لهذه الجريمة أو تلك قد تساعدنا في تحديد الاتجاه الذي يمكن إذا سرنا فيه نتمن من الكشف عن الجناة أو الإمساك بالخيوط التي تقود إليهم...

سنركز في بحثنا على الخلفيات السياسية التي طرأت على العالم بعد غياب الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية حيث اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإمبريالية والصهيونية المتحالفة معها أن العالم قد أصبح ساحة خالية لها (مشاع) تضرب أينما تشاء وماتشاء وفي أي وقت تشاء فمنذ عام ١٩٩٢ بدأت بإقارة الفتن الأثنية والطائفية في البوسنة والهرسك وكروايتا وكوسوفو ودول وسط آسيا السوفييتية سابقا ما أدى إلى تمزيق يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي وأغلب الدول الاشتراكية السابقة واحتوائها في حلف الأطلسي لتنتقل بعد ذلك إلى جنوب آسيا. أندونيسيا. تايلاند. الفلبين ثم إلى كشمير (الهند والباكستان) وانتقالا إلى السودان والعودة إلى الشيشان وجورجيا والعراق ولبنان ومصر (بين المسلمين والأقباط) لذلك فإننا لايمكن أن نضع ماجرى في لبنان من عمليات اغتيال خارج هذا السياق التاريخي والسياسي لعالم ما بعد الحرب الباردة أو خارج القوى الموجهة لهذه العمليات على مستوى العالم، فما جرى في لبنان ليس نسيجا وحده ولايهدف إلى اغتيال الحريري كشخص بقدر مايريد أن يتخذ من اغتياله أساسا لفتنة طائفية مماثلة لما جرى قبل ثلاثين عاما ولما جرى حديثا في يوغسلافيا وغيرها من البلدان...

ولعل الجناة توهموا أن عملية اغتيال شخص كبير مثل رفيق الحريري (يشكل مركز ثقل في

سحب الفتنة تلبد سماء لبنان

فيما يلي النص الكامل للمؤتمر الصحفي للأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني الرفيق د.خالد حدادة الذي عقده بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٥

يعيش لبنان لحظات مصيرية شديدة الخطورة، بعد عملية الإغتيال المروّعة التي ذهب ضحيتها رئيس الحكومة السابق الشهيد الكبير وفقيد لبنان رفيق الحريري.

وتأتي هذه العملية المجرمة في إمتداد تصعيد داخلي شديد بدأت مرحلته الأولى اثر القرار ١٥٥٩ الذي صدر بضغط أميركي ـ فرنسي في ظل أجواء التمييز لرئيس الجمهورية، إستخدمت وتستخدم فيه أقصى الاتهامات وأوضح التهديدات التي كان آخرها تلك الصادرة عن إجتماع بوش ـ شيراك في بروكسيل، وتتلور معه إستقطابان متآهبان ومتضادان حول الكثير من الأمور الأساسية في التوازنات والشؤون الداخلية وفي علاقات لبنان العربية والدولية.

كما أن هذه الجريمة تمت في مناخ مرحلة جديدة من صراع في المنطقة تآجج على نحو غير مسبوق بعد الإحتلال الأميركي للعراق، متحالفا بشكل وثيق مع العدو الصهيوني وداعما سياسات قادته، وعاملا على إعادة رسم خرائط المنطقة بما يحكم السيطرة الأميركية على مصائرها وثرواتها الى أبعد حد ممكن من خلال تقطيعتها الى دويلات اثنية وطائفية متناحرة فيما بينها.

وفي لحظة التوتيرن المحلي والإقليمي هذه، تتعاطف المخاطر وتتلبد سحب الفتنة، وتتكشف مجددا عناصر الخلل، الكثيرة، في الواقع اللبناني. وهذه العناصر تكشف بدورها مسؤوليّة السلطة وكل الذين تعاقبوا عليها، عن العجز عن توفير عوامل الحصانة للبنان في وحدته وفي نظامه وتوازناته وعلاقات أبنائه بعضهم ببعض وعلاقاتهم بالآخرين. والسلطة المعنية هنا هي سلطة الراعي السوري والسلطة اللبنانية على حد سواء.

وستستطيع ان نجزم بأن مصدر الخلل الرئيسي إنما نجم عن عدة امور أساسية، بين أبرزها، عدم التنفيذ السليم لإتفاق الطائف في تعامل بنوده السياسية والأمنية، المتعلقة بتنظيم العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية أو العلاقات اللبنانية ـ السورية. ولقد كان من شأن تنفيذ سليم لهذا الإتفاق في كل

بنوده، أن يحصن الوضع الداخلي ويوفر الأساس الصحيح للعلاقات اللبنانية السورية، ويعيد بناء المؤسسات والوطن على أساس عصري وسوي بتحريرها من المحاصصة الطائفية والفتوية... كما كان من شأنه أن يجعل السيادة مسألة تأتي في إمتداد إنجاز التحرير، لا أن تبدو متعارضة معه او عبئاً عليه،وسطا اضطراب وتناقض خطير في المفاهيم والعلاقات والمراهنات.

وما يذهب اليه إهتمامنا الكبير، الآن، هو كيفية الحفاظ على السلم الأهلي، من جهة، وكيفية صياغة عناصر الموقف الوطني الإنقاذي من جهة أخرى.

ويدهي أن الأمر الأول المطلوب، هو قيام السلطة بكل ما هو ضروري على صعيد التحقيق في كشف الجناة، ولو إقتضى الأمر الاستعانة بخبرات دولية توضع في تصرفها كل التسهيلات المطلوبة، من قبل السلطة اللبنانية. وندعو مجلس النواب الى تشكيل لجنة نيابية لمواكبة التحقيق القضائي مشكلا من نواب حقوقيين متوفرين بوفرة في مجموعتي نواب الموالاة والمعارضة.

أما الأمر الثاني الضروري، وفورا، فهو التخلي عن سياسة التصعيد السياسي والإعلامي، كتهديد لخلق أجواء حوار يجب الاستعداد للإنخراط فيه دون تأخير. إذ أن المطلوب هو حوار داخلي لبناني ـ لبناني كبديل عن أشكال الحلول السابقة التي وضعها الخارج بديلا عن اللبنانيين فتتقد صدقيتها مع تغير موازين القوى الإقليمية والدولية مما يعرض البلد لأخطار كبيرة.

ونرى أنه لا يجب أن يستبعد طرف أو موضوع عن هذا الحوار. فهو، كما نقترحه، حوار وطني بكل ما للكلمة من معنى ومضمون. والسلطة ملزمة بتأمين كل عناصر نجاحه، بدءا بتأكيدھا على الإلتزام بموعد محدد لإجراء الإنتخابات وعلى ضمان حيادھا، وحياد أجهزتها الأمنية... وصولا الى السعي لإقرار قانون ديمقراطي للإنتخاب علما أننا لا نجد، في مطلق الأحوال أفضل من النظام النسبي، سبيلا لتأمين تمثيل الجميع وإمتصاص التوترات لإلغاء كل التدخلات الداخلية والخارجية، خاصة وان النقّاش حول حجم الدوائر وتقسيم الأحياء كان جزءا من التوتير الذي ساهم في انكشاف الوضع الداخلي اللبناني.

إن التطبيق السريع والمباشر لإتفاق الطائف هو قاعدة ما تصوره من حوار وليس التصرف بانثقائية مع بنود هذا الإتفاق أو أي صيغ أخرى غير مضمونه، من شأنها أن تولد الفراغ وتؤجج الصراع. ويقع في مقدمة بنود الحوار موضوع العلاقات اللبنانية في

هشوات مصيرية

د. خالد حدادة: فلنحذر..

سحب الفتنة تلبد سماء لبنان



الإتفاقات اللبنانية ـ السورية مع الإستعانة بخبراء أكاديميين من الدولتين.

٦ ـ تعقد اللجان الأمنية والعسكرية المشتركة إجتماعات مكثفة لدراسة كيفية تنفيذ ما تبقى من إعادة إنتشار للقوات السورية على أساس قرار إتفاق الطائف وإعداد جدول زمني لتنفيذ ذلك يعلن عنه قبل الإنتخابات النيابية.

٧ ـ إجراء الإنتخابات المتزامنة للمجلس النيابي وللمجلس الشيوخ الأول على أساس النسبية وخارج القيد الطائفي والثاني مع القيد الطائفي وعلى أساس الدائرة الفردية.

٨ ـ يطرح ضمن جدول أعمال اللقاء بحث البنود المتعلقة، بالمقاومة آفاقا ودورا ومهام. وكذلك بموضوع المخيمات الفلسطينية في لبنان ضمن سقف القرار ١٩٤ وتأمين الحقوق المدنية وتفاهم على الوضع الأمني في المخيمات ضمن مقتضيات بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. كل ذلك إنطلاقا مما حدده إتفاق الطائف من تأكيد على عروبة لبنان وموقعه العربي في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي ضمن قدراته وطاقاته.

٩ ـ يبحث المؤتمر الوطني بالوضع الإقتصادي الإجتماعي وتعقيدهاته مما يخفف من الإنعكاسات الإجتماعية على الفئات الشعبية وكذلك للحد من هجرة الشباب الى الخارج.

إن حزيننا سيجري اتصالات واسعة، بمشاركة القوى التي تنطلق من الحرص ذاته والمواقف ذاتها، وهذه الإتصالات ستطال جميع القوى السياسية في ما يسمى بالمعارضة أو الموالاة. وبعد تقييم نتائج هذه الإتصالات سيكون لنا مواقف عملية أخرى دفاعا عن السلم الأهلي بوجه كل عوامل التوتير وتحسينا للوضع الوطني.

ـ السورية وضرورة تنظيها بإتجاه عزل وجودها العسكري والأمني عن الشأن الداخلي اللبناني، وتحديد موعد الإنسحاب ومدة الإنتشار، بالتوافق بين سلطتي البلدين، ومن ضمن مقتضيات الصراع الدفاعي مع العدو الصهيوني وليس لأي أمر داخلي لبناني إطلاقا.

ويجب التأكيد أيضا، على بحث مسألة البند الإصلاحي المتصل بتطوير النظام السياسي باتجاه آلية تكوين مجلس نيابي خارج القيد الطائفي ومجلس شيوخ يراعي الهواجس الطائفية، حسب ما جاء في المواد ٢٢ و ٢٤ و ٩٥ من الدستور اللبناني.

على هذه الأسس نطرح اليوم المبادرة التالية التي تتطرق من آليتين متلازمتين ومتزامنتين:

١ ـ تقدم الحكومة إستقلالتها، مع بدء عقد المؤتمر الوطني للحوار في مجلس النواب اللبناني وتكلف تصريف الأعمال حتى تشكيل حكومة من شخصيات وطنية مشهود لها بالنزاهة والصدقية وتوحي بالثقة لدى الرأي العام اللبناني.

٢ ـ يعقد المؤتمر الوطني للحوار بدعوة من مجلس النواب وفي قاعات مجلس النواب.

٣ ـ جدول أعمال المؤتمر:

أ ـ الإتفاق على تنفيذ البنود الباقية من إتفاق الطائف بشقيه، فيما يتعلق بالإنسحاب السوري من لبنان، والإصلاح السياسي الداخلي خاصة تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية وإعتماد نظام ديمقراطي للإنتخابات قائم على النسبية خارج القيد الطائفي.

ب ـ إقتراح تشكيل حكومة الوفاق الوطني للإشراف على الإنتخابات النيابية.

٤ ـ في أول إجتماع للحكومة وبعد أن تنال الثقة يؤخذ قراران متزامنان بـ:

أ ـ سحب مشروع قانون الإنتخاب من المجلس النيابي وتقديم مشروع جديد قائم على إعتداد لبنان دائرة واحدة مع النسبية، أو المحافظات مع النسبية ودون قيد طائفي مع إستصدار قانون إنشاء مجلس الشيوخ.

ب ـ تطلب الحكومة عقد إجتماع للمجلس الأعلى اللبناني السوري يتفق خلاله على إنسحاب القوات السورية الى البقاع كمقدمة للإنسحاب الكامل لهذه القوات. تجري الحكومة الجديدة تعيينات أمنية وقضائية على قاعدة منع التدخل السياسي لهذه الأجهزة من جهة، ورفع الوصاية السياسية عنها من جهة أخرى.

٥ ـ ينظم عقد إجتماعات للمجلس الأعلى واللجنة الإقتصادية الإجتماعية للتدقيق في

بهذه الطريقة نعوض عن غياب الشهيد الكبير، إذ نجول من إستشهاده إنطلاقة لإنقاذ الوطن وليس جسرا للعبور نحو المجهول المخيف.

إنجاز التحقيق بإغتيال الحريري واستقالة الحكومة وتطبيق الطائف بشقيه

وفي تصريح آخر قال حدادة يوم ٢٨/٢/٢٠٠٥: يشهد وطننا أزمة خطيرة زاداها تفاقما إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وإستشهاد مجموعة من المواطنين معه. ومما عمق هذه الحالة الخطيرة طريقة التعاطي (اللا مسؤؤل) للحكومة اللبنانية مع هذا الحدث استكمالا للنهج المرتبك الذي ساد خطواتها منذ تشكيلها ومنذ قرار التمديد حتى الآن. وبالإرتكاز الى هذه السياسة المرتبكة يستمر تصاعد التدخل الأميركي المستفيد من هذا الخلل في سياسة وأداء السلطة اللبنانية، فيتصرف في السياسة اللبنانية ما يمارسه أي جهاز مخابرات عامل في لبنان.

إن الوطن اليوم بحاجة قصوى لتوحد جهود القوى الحريصة على وحدة وسيادة واستقلال وعروبة لبنان وديمقراطيته بديلا عن سياسة الإلتحاق الكامل بالقرار السوري وعن المراهنة الحاسمة على الرياح الخارجية المؤتية، بما فيها رياح التآمر على الوضعين العربي واللبناني التي تصدر عن الولايات المتحدة الأميركية ومبعوثيها ومخابراتها.

إننا ومن منطلق الإلتزام بوحدة لبنان واستقلاله وسيادته وعرويته وديمقراطيته، هذا الإلتزام الذي عبرنا وما زلنا نعبّر عنه منذ ١٥ عاما حتى الآن، من خلال معارضتنا لكل حكومات الطائف وممارساتها ومن خلال معارضتنا لحرق الدستور وللتמיד بمراحله المختلفة، ومعارضتنا للسياسات الإقتصادية الإفقارية ولتعزيز دور المخابرات في السياسة اللبنانية، ومن خلال عدم تنفيذ إتفاق الطائف بشقيه المتعلقين بالإنسحاب السوري وبالإصلاحات البنيوية التي تحصن الوطن من كافة التدخلات الخارجية.

من منطلق الإلتزام هذا وحرصا على مصير الوطن فإننا نكرر الدعوة الى:

أولا: استقالة الحكومة الحالية، التي أثبتت عدم قدرتها على قيادة البلد في الظروف السياسية الحالية.

ثانيا: الدعوة الى مؤتمر وطني للإنقاذ للحوار على أساس تنفيذ إتفاق الطائف تنفيذا كاملا غير مجزأ.

ثالثا: التسريع بالتحقيق بجريمة الإغتيال الكارثية.

رابعا: عدم زج الجيش والقوى الأمنية في أية مواجهة مع التحركات الشعبية المختلفة، لأن مهمة الجيش والقوى الأمنية حماية حق المواطنين في التعبير على إختلاف آرائهم.

خامسا: التحذير من الرهان والإنخراط في المشروع الأميركي المعلن ضد وطننا وضد العرب.

توماس فريدمان: التحريض وتسويق الإحتلال

وصيانة استقلاله ـ فلا الحبر الأرجواني ـ لون بصمة مسرحية الإنتخابات العراقية ـ ولا الوشاح الأبيض والأحمر" ذو الدلالة الأوكرانية ذات الصبغة البرتقالية، سيكون مخرج الأزمة الراهنة في لبنان، فبالحوار المستند إلى الموقف الوطني الذي يصون الإستقلال ـ وليس بتمرير الإنتداب والوصاية والتدويل تحت يافطة ماأسماه البعض زورا وبهتانا بانقفاضة الإستقلال ـ وبتعزيز وحدة النسيج الإجتماعي للشعب، وبالحرص على خصوصية العلاقة اللبنانية السورية، الهادفة تحصين سياج الممانعة الوطنية بوجه دعاة فتح بنية المجتمع للغزاة، تتوصل القوى اللبنانية إلى المدخل الحقيقي لنزع فتيل الانفجار الأعنف، فاستهداف موكب الرئيس الحريري، كان الصاعق الذي أراد به مفجروه، تحويل الساحة اللبنانية إلى بؤرة تفجير تتطاير شراراتها لتصيب الوجود السوري في لبنان، ولتلامس بشكل مباشر سوريا والوطن والموقف.

لقد أراد فريدمان بمقالته أن يستحضر الماضي من أجل أن يصل إلى تزييف المعاناة الراهنة لشعب لبنان والعراق، وشعوب أمتنا الراهنة، فهو يرى الأوضاع بعيون أميركية / صهيونية تعتبر جنود الإحتلال، رُسل الحرية، وتتحول على أيديهم قذائف الصواريخ والقنابل لبوادر غيث ينعش الأرض العربية القاحلة ـ لكن شعب لبنان لم ينس ما فعله جنود الإحتلال في مدنه وقراه وأرض جنوبه، وشعوب الأمة ما زالت تتابع فاشية ووحشية جنود الإحتلال الأمريكي / البريطاني وتوابعها في العراق، وعنصرية ودموية جيش العدو الصهيوني في فلسطين ـ إن غريان الموت العسكرية أو الإعلامية أو الثقافية لن تستطيع حجب حقيقة الإحتلال، ولا بسالة وبطولة المقاومة التي ترسم بدماء أبطالها بالعراق وفلسطين ولبنان خارطة الوطن السيد الحر ـ

٢٥ / ٢ / ٢٠٠٥

■ **محمد العبد الله**



لبنانياً ـ لكن الكاتب " الخبير" بشؤون المنطقة، تناسى وعن قصد، التباين الكبير في ظروف وأوضاع البلدين، مصرا على القفز عن الشروط الموضوعية التي تسم أية حركة سياسية بالمعارضة، أي إندماجها الكلي في الوطن أرضا وشعبا وسيادة، أما النموذج المعمم، فلا يعدو عن كونه إرتهان هذه المجموعات السياسية / المذهبية لقوى خارجية استعمارية تساوّم على الوطن، بتحويلها كتابع ذليل لشروط المحتل العسكري السياسي، الإقتصادي، الثقافي

ـ "إن قواعد بغداد " التي ينطلق منها فريدمان، هي منصات إطلاق الدعوات لإعادة المحتل من خلال " ديكور " الإنتخابات وصناديق الإقتراع، وهي بذات اللحظة، الحاضنة المتفجرة بكل أنواع القنابل والصواريخ والطاقرات التي تقصف شعب العراق ـ إن شعب لبنان الذي خاض كفاحا طويلا لتحقيق إستقلاله الوطني عن فرنسا، وصمد أمام قذائف البوارج العدوانية الأميركية، وقاتل ببسالة وبطولة موجات الغزو الصهيونية، وصولا لتحرير ترابه الوطني، سيكون قادرا على حماية وحدة وطنه،

جورج بوش يقرع طبول الحرب من أوروبا



الرياح الأمريكية والتغيرات

مهديت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس الطريق أمام رئيس الولايات المتحدة لزيارته الأوروبية، فمن كان يستطيع أن يتخيل الرئيس جاك شيراك ضيفاً على بوش في بيت سفير أميركي، من كان يتخيل أن يجتمع اثنان من أبرز معارضي الحرب على العراق، المستشار الألماني غيرهارد شرودر في برلين، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في براتيسلافا، عاصمة سلوفاكيا. لقد مهدت جولة رايس في أوروبا لفتح صفحة جديدة من المصالح والعلاقات الأميركية - الأوروبية.

العنف والتدمير في العراق.

والهدف الأساس للخطاب الأميركي هو عزل سورية عن المجتمع الدولي، تمهيدا للحركة الأمريكية القادمة.. قد يفسر البعض أن تلبية لائحة الطلبات والانهامات التي تسوقها إدارة الرئيس بوش، قد يخرج سورية من دائرة الخطر، إلا أن المطالع على سياسات أميركا تاريخياً سيدرك أنه ليست هناك متطلبات أميركية حقيقية، وما تريد أميركا حقيقة هو شيك على بياض يحمل ترويسة التنازل عن الثوابت الوطنية، وهذا الشيك لا يتجاوز كونه حرب استنزاف باردة، تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ويرافقها تخاذل أوروبي.

وباتت الأدوار التي تلعبها البلاد الأوروبية واضحة للعيان خلال الأشهر القليلة الماضية مع اقتراب تفعيل القرار 1509، فبريطانيا تدعم وتسوق للولايات المتحدة مهما كانت العواقب، ويات الدور الفرنسي المتخاذل من خلال البوابة اللبنانية أكثر جلاءً، أما موقف فلاديمير بوتين فبقي غامباً في وقت واجه وحيداً العديد من الملفات التي ترتبط بروسيا بشكل فردي، كقضية الحريات في روسيا والتي طرحها بوش في أولى كلماته، بالإضافة إلى دعم التكنولوجيا النووية الإيرانية وغيرها من الملفات، لذا فقد بقيت إدارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الحياد بشكل مبطن في موقفها تجاه سورية، إلا أن الموقف الروسي الغامض لا يدعو إلى الطمأنينة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مواقف ومتغيرات سابقة كان للإدارة الروسية دور فيها كالتصايف المتعلقة بكوبا - وأوكرانيا.. دون أن ننسى أن بوتين ليس إلا محصلة للقوى الروسية المتصارعة جيش وقوى رأس المال الصهيوني الجديد.

تتمة الخريطة

في تناوله للقضية الفلسطينية أكد الرئيس الأمريكي على دعم حكومة محمود عباس، في وجه المتغيرات على الشارع الفلسطيني، إلا أن ذلك لم يبعده عن توجيه النقد لتخاذل عباس في القضاء على الحركات المقاومة، وهذا يؤكد صحة النظرة القائلة أن بوش لن يقدم لائحة مطالب واضحة، فعلى الرغم من انصياع الحكومة الفلسطينية لكثير من المتطلبات الأمريكية فإن هذه المطالب في ازدياد لخلق الشعب الفلسطيني أكثر فأكثر.. ليشهد بوش على أن الشعب الفلسطيني يستحق حكومة تمثيلية نزيهة ومسالمة وأن شعب إسرائيل بحاجة إلى

شريك يمكن الوثوق به لإحلال السلام، وهذا أمران يصعب تحقيقهما لأن المعادلة غير متكافئة بالدرجة الأولى.

في الضفة الثانية مكاسب الكعكة العراقية

وفي مقابل ذلك كله كانت هناك قائمة من التنازلات المتبادلة في الشأن العراقي، والهدف النهائي هو المكاسب، والتي تصب في مصلحة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمكن بوش من الحصول على تعهد من دول الناتو لتساهم في تدريب قوات الأمن العراقي، وإعلان الاتحاد الأوروبي فتح مكتب ضمن مؤسسات الاتحاد بالعاصمة البلجيكية لدعم ما سمته «التجربة الديمقراطية العراقية»، بالإضافة إلى الإشراف على تدريب عدد من القضاة العراقيين.

ولم تختلف النظرة التوافقية الأوروبية الأمريكية حيال قضايا المنطقة الأخرى وملفاتها الحساسة ومنها الملف النووي الإيراني، حيث أكد الطرفان بما فيها روسيا أن هدف الجميع هو الحيولة دون حصول طهران على السلاح النووي رغم اختلاف أسلوب تعاطي كل طرف مع ذلك الملف. واستمرار الضغط عليها بكافة السبل، لإبقاء التجربة الإيرانية تحت السيطرة.

قضايا خلافية أم ورقة الجوكر

في يد الأوروبيين في الوقت الذي اتفقت فيه ضفتا الأطلسي على قضايا كثيرة مرتبطة بالشرق الأوسط، فإنها واجهت مجموعة من القضايا الإشكالية، فبخصوص الصين أبدت واشنطن نوعاً من التراجع عن رفضها الصارم لرفع حظر بيع الأسلحة لها بذريعة عدم الإخلال بالتوازن الإقليمي بين الصين وتايوان، إذ أكد الرئيس الأميركي أن بلاده ستدرس حلولاً وسطاً لهذه القضية شريطة أن تأخذ هذه الخطط في الاعتبار المخاوف الأميركية بشأن تايوان.

وبنفس الطريقة أبدى بوش مرونة حيال اتفاقية كيوتو البيئية التي كانت متار خلاف أوروبي أمريكي طويل، حيث أن الولايات المتحدة رفضت الانضمام إليها منذ العام 2001، فتحدث بوش عن مبالغ تتفقه بلاده سنوياً على البرامج والتكنولوجيا لتحسين البيئة.

روسيا والدور المتبدل

وبالعودة إلى الملف الروسي ربما كان يشكل أكثر المحاور جدلاً في زيارة بوش، فعلى الرغم

من الوفاق الظاهر، إلا أن الانتقادات التي وجهها بوش لقضايا الديمقراطية في روسيا، وخاصة تلك الاقتصادية أثرت على الرئيس الروسي الذي صرح بأن بلاده ستواصل مسيرة التغيير الديمقراطي على طريقتها الخاصة ولن تسمح باستغلال هذه القضية للتدخل في الشؤون الروسية أو خدمة أهداف السياسة الخارجية لأية دولة أخرى. وقال بوتين في تصريحات لوسائل الإعلام السلوفاكية إن مبادئ الديمقراطية ومؤسستها يجب أن تتماشى مع طبيعة المجتمع الروسي وتقاليد.

إلا أن بوش كان دائماً حاضراً مثل هذه المفاجآت ليعلم من جهة أخرى، تعهد الولايات المتحدة التعاون مع روسيا لضمانها هذا العام إلى منظمة التجارة العالمية. وهو أمل بوتين القديم في أن تتضمن بلاده إلى المنظمة في نهاية 2003 أو مطلع 2004، إلا أن المفاوضات في هذا الشأن كانت أصعب مما كان متوقفاً. ليقدم له الرئيس الأمريكي توصيته الخاصة.

مظاهرات رافقت الزيارة

لم تخل جولة الرئيس الأمريكي كالعادة من أمواج المعارضة لسياساته وسياسات حكومته، لتشهد مدن عدة حظ فيها رحاله من مظاهرات كثيرة.. ففي محطته الأولى، وفي الوقت الذي أعدت فيها سلطات بروكسل استقبلاً حاشداً أعد الشعب مظاهرات ارتفعت فيها بالونات حمراء في سماء بروكسل احتجاجاً على زيارة بوش تحمل في طياتها رسائل تقول «عار عليك يا بوش»، في الوقت الذي تهافت فيه الجماهير بـ «بوش عد إلى بيتك».

وفي محطة أخرى خرجت الجماهير في ألمانيا احتجاجاً على زيارة بوش حيث قال ماير إن «بوش لم يتغير»، وأضاف أنه يريد تسوية في الوقت الذي لا يتراجع فيه عن مبادئه السابقة مثل تهديد سورية وإيران.

حتى في أقوى بلد حليف أميركا ((بريطانيا))، شهدت شوارعها تحركات مماثلة، مناهضة لزيارة بوش الأوروبية فيرى مواطنون بريطانيون كثراً أنه من الصعوبة بمكان تصديق أن بوش يستطيع إقناع القارة برمتها بأن نواياه تجاه العالم سليمة. وترى نسبة كبيرة من البريطانيين أن بوش يمكن أن يخدع رئيس الوزراء توني بلير ولكنه سيجد نفسه عاجزاً عند شعوب أوروبا التي ستقف في وجهه..

شافيز يتهم الولايات المتحدة بالتحضير لاختياله



اتهم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز يوم ٠ شباط الماضي جورج دبليو بوش بالتحضير لاختياله، وأكد أنه «محكومٌ بالموت» كما هدّد الولايات المتحدة بتعليق تصدير النفط في حال جرى اختياله.

وأعلن الرئيس في برنامجه الإذاعي المتلفز «آلو رئيس» قائلاً: «إذا جرى اغتيالي، فهناك مذنب كبير على هذا الكوكب يدعى رئيس الولايات المتحدة، جورج (دبليو) بوش. وإذا تكلمت هذه الخطط الشريرة والشيطانية بالنجاح (...) فلتتسّ النفط الفنزويلي يا سيد بوش».

تستجر الولايات المتحدة ٨٥٪ من الصادرات النفطية الفنزويلية. أي ما يتراوح بين ١٢ و١٥٪ من الاستهلاك الأمريكي. «لن أختبئ. سوف أمشي في الشارع معكم. إنني أضع مصيري بين يدي الله، لكنني أعلم أنني محكومٌ بالموت»، قال هوغو شافيز.

وكان حليفه الكبير، الرئيس الكوبي فيدل كاسترو، قد اتهم في ١٢ شباط رئيس الولايات المتحدة بالريغبة في اغتيال الرئيس الفنزويلي، مشيراً إلى أنه قد «تجا من مئات خطط (الاجتيال) الإمبراطورية» الأمريكية.

وأضاف السيد شافيز يوم الأحد قائلاً: «لا فيدل كاسترو ولا أنا نتفوّه بالحماقات. وإذا حصل لي شيء ما، فإنني أحمل رئيس الولايات المتحدة المسؤولية».

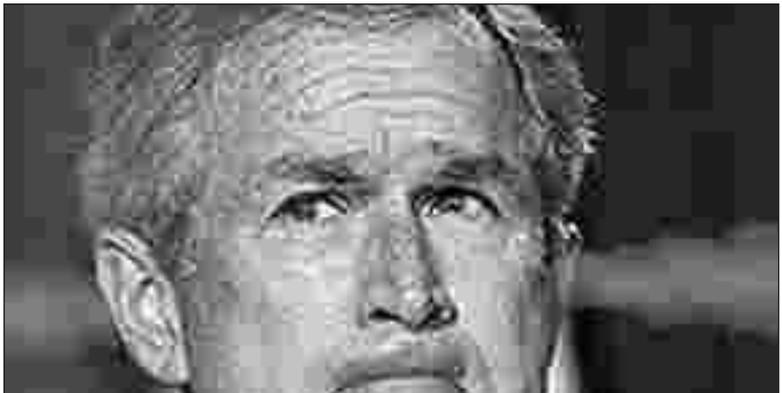
منذ وصوله إلى السلطة في العام ١٩٩٩، شكك الرئيس شافيز في التحالف التقليدي بين كاراكاس وواشنطن، متنادياً بـ «ثورة بوليفارية» وناسجا صلات وثيقة مع كوبا، الدابة السوداء لدى الولايات المتحدة. هذا وقد اتهم الرئيس الفنزويلي واشنطن على الدوام بوقوفها وراء الانقلاب الفاشل الذي أبعد عن السلطة لمدة ٤٧ ساعة في نيسان الماضي.



صورة بوش الحميمة في الذاكرة الأميركية.. وتكشف التسجيلات عن تأني بوش في اختيار تعابيره الدينية لاستقطاب الفئات المسيحية واستعارته لمواعظ كنسية، من دون التركيز على «أخطائه بالضرورة، بل على التعلم منها».

وتحتوي فيما تحتويه عبارات مشبّهة وشديدة اللهجة ضد الديمقراطيين.. منها وصف المرشح الديموقراطي السابق ونائب الرئيس في حينه آل غور بال«كاذب المحترف»، وبهزأ بوش من أعمال الرئيس السابق بيل كلينتون واصفاً إياها «المخزية في البيت الأبيض». لكنه يتخوف من «قوة الاعلاميين وقدرتهم على نبش الفضائح الرئاسية». ويثني على مزايا وزير العدل السابق واليميني المتشدد جون أشكروفت ويعتبره «مثالاً لمنصب نائب الرئيس» أو «في المحكمة العليا»، ويقابل ذلك انتقاد وسخرية من نواب جمهوريين معتدلين مثل جون ماكين. ويستذكر بوش رحلة تاريخية قام بها إلى الأراضي المحتلة وإنشاده ترتيلة «المجد الباهر» من فوق جبل هناك، يليها انتقاد لعمل الأمم المتحدة وأمينها العام كوفي أنان وصورته المهمشة لدى الرأي العام الأمريكي. ■

مسلسلات فضائح بوش



وعلى عكس تسجيلات الـ ٣٧٠ دقيقة للرئيس ريتشارد نيكسون بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣ قبل استقالته في العام التالي، تميزت تسجيلات ويد المؤلفة من ١٢ شريطاً صوتياً، بعفويتها الخالصة وعكست قرب العلاقة بين الرجلين. وقرر ويد تسريبها للصحافيين قبل إطلاق كتابه «نشأة الرئيس» وكبادرة منه «لتأريخ

١٩٩٨ و٢٠٠٠ أي قبل تولي الأخير سدة الرئاسة. ولم ينف البيت الأبيض صحة المادة، لكنه أكد على لسان الناطق باسمه ترنت ديي أن «الأحداث غير رسمية مع شخص كان يعتبره الرئيس صديقاً». ولم يعلق على اعتراف بوش بتعاطي الماريوانا خلال ثمانينات القرن الماضي، وهو ما أنكره البيت الأبيض في وقت سابق.

تسربت عبر أقنية الإعلام الأميركي، مقاطع من أحاديث خاصة للرئيس جورج بوش من دون علمه، تم تسجيلها على أشرطة خاصة ضمن مجموعة من التسجيلات وقد جرت هذه الأحاديث خلال الفترة التي تولى فيها منصب الحاكم في ولاية تكساس.

ونشرت هذه المقاطع في نيوز بيك، وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلة، مما أدى إلى انتشار طيف واسع من الردود والاستكار.

إلا أن هذه الردود لم تتسع، فقد كان من الممكن أن تحدث هذه الأشرطة ضجة كبيرة حيث أن الرئيس الأمريكي الحالي يعترف في هذه التسجيلات بتعاطي الماريوانا، ويؤكد على تمسكه بالطائفي، كما وينتقد بوش في هذه التسجيلات هيئة الأمم المتحدة وأمينها العام كوفي في أنان، ويوجه نقداً لاذعاً لسلفه بيل كلينتون. مقاطع من الشرائط المسجلة التي أعدها دوغ ويد المساعد السابق لبوش بين عامي

دق طبول الحرب وعزل سورية دولياً

وبالطبع كانت أوضاع المنطقة العربية حاضرة بقوة، في موازنة اقتصادية سياسية مع المكاسب لاحقة للدول الأوروبية من طرف وتهديدات من طرف آخر، فقد ترددت في كلمات بوش طوال رحلته كلمات تشدد على ما يسميه «الإصلاحات الديمقراطية في بلدان المنطقة»، مشيراً إلى أن هذه الإصلاحات يجب أن تتبع من داخل البلدان المعنية بهذه التغيرات، مشدداً على أن الوقت قد حان لمنح مساعدة ملموسة سياسية واقتصادية وأمنية إلى ما سماها «الديمقراطيات الفتية» في العالم.

ولم تكن لتتوفر للرئيس الأمريكي فرصة أفضل لتطبيق مثال عملي على هذه الديمقراطيات وربطها بالوضع الشرق أوسطي إلا من خلال لبنان داعياً سورية إلى إنهاء ما سماه «احتلالها» في وقت ماتزال الساحة اللبنانية تغلي فيه بالمظاهرات بعد مرور أسبوع على اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وقد تم تحديد وقت للجلسة البرلمانية التي بدا وقتها الحديث فيها عن حجب الثقة.

وليستمر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في قرع طبول التهديدات، والإفتراعات وكيكلت هما مبطنة، ليفتح مجدداً ملفات جاهزة قامت بتفنيقها إدارات الاستخبارات الأمريكية، فيقول «أنه على سورية التحرك بقوة ضد من يؤيدون

يقولون أن أميركا بلد الحريات

■ هناك مقولة شائعة بأنك في بلاد العم سام تستطيع بأن تصبح مليونيرا مثل بيل غيتس. لكن أميركا أكثر بلد يشهد إفلاسات منذ إنبلاج فجرالرأسمالية ومؤسسها طويل العمر آدم سميث. المفلس هناك لا يسمى كذلك وإنما يقال عنه تأدبا "دخل الفصل الحادي عشر"

■ ومقولة أخرى بأنه لا يوجد تمييز في المجتمع الأمريكي بدليل أن الأفضلية في دخول غرف الغاز والكروسي الكهربائي هي من نصيب الملونين

■ يقولون بأن الرؤساء لا يتعاملون على الشعب والدليل هو أن بيل كلنتون مارس الجنس مع عاملة المقصف في المكتب البيضاوي تأكيداً منه لعدم وجود حواجز طبقية ولبدأ تساوي الفرص بينها وبين السيدة هيلاري

■ وجورج بوش الابن لم يدخل القوات المسلحة ولكنه حصل على ما يثبت بأنه فعل ذلك بدليل صورته في مقعد إحدى الطائرات الجاثمة على الأرض. فهو أولا من عائلة جنوبية مرموقة تملك ملايين الأسمه في شركات النفط وإنتاج السلاح والذخائر، يضاف إلى كل ما تقدم أنه نادرا ما كان يصحب من الإدمان على الكحول. لذلك فإن أفضلية الدخول في القوات المسلحة صارت تعطى للفقراء من السود والمهاجرين الإسبان وذوي الألوان غير ناصعة البياض

تشرفنا.. وأخذنا علما وهاكم بعض الأمثلة:



■ الصحافة الأميركية شديدة الحرية بإستثناء "اشكالية بسيطة" غير ذات قيمة اسمها "ميزانيات الدعاية والإعلان". وميزانيات الإعلان تلك لا توجد في ضاحية ديريون ذات الكثافة السكانية العربية والإسلامية. بل على بعد مئات الأمتار منها حيث إمبراطورية عائلة فورد لصناعة السيارات

■ يمنع قانونا صرف الأموال على الإنتخابات الا ضمن حدود وقيود صارمة لذلك فإن معظم الفائزين في مقاعد الكونغرس هم من كبار الأثرياء

■ النهب من الضريبة جرم لا يعادله أي جرم. على أنه بإمكان محام متمرس (غالبا ما يكون

دخل "المثليون" كعنصر جديد من عناصر المجتمع لإغناؤه بالتعددية. ولعله البلد الوحيد حيث يوقع العروسان وثيقة الطلاق قبل توقيعهم وثيقة الزواج. والأولاد من الزواج الشرعي باتوا كالعلة النادرة، وهم غالبا ما ينكرون "شرعيتهم" خوفا من التمييز ضدهم من زملاء من "إنتاج شقق التساكن"

■ أصحاب البلاد الأصليين (أو ما تبقى من ٢٢ مليوناً من الهنود الحمر) يعيشون بعز وكرامة ضمن "مخيمات ترفيهية" حفاظا على سلامة العرق... الأبيض!

■ السود مهضومون وخفاف الدم لذلك فإن معظم الأفلام والمسلسلات الهزلية "محجوزة لهم" ترفيها عن البيض الذين يديرون البلاد والعباد و وول ستريت. كما أن قوات المارينز والقبعات الخضراء تكاد تكون محجوزة للسود إكراما لهم

■ أميركا دولة "علمانية" لذلك يصير الرئيس بوش على إفتتاح جميع جلسات الحكومة بالصلاة المطولة وبالدهاء الحار لإسرائيل بطول العمر وسرعة عودة اليهود إليها... تهويدا لإحراقهم في يوم من الأيام في مرجع ابن عامر

■ أن كنت لا تصدق أنقل تلافكز إلى إحدى الفضائيات الأميركيو- عربية لكن أطرر أولادك وزوجتك من غرفة التلفاز

■ باحث عن الحقيقة

يضع سورية الآن في حقل من التوتر المتصاعد الهادف لفرض تنازلات عليها في الملفات العراقية واللبنانية والفلسطينية على المدى القريب، والهادف لتكسير المركز الإقليمي السوري على المدى البعيد، فهذه التنازلات نفسها، لو تمت، تحسن موقف الطرف المعادي إستراتيجيا، فلو وافقت سورية على تفكيك حزب الله مثلا أو على التضيحية برأس المعارضة الفلسطينية وكف اليد تماما عن الملف الفلسطيني أو على طرد البعثيين العراقيين، فإن موقفها هي يصبح أسوأ في ميزان القوى الإقليمي بأي حساب بارد.

وبغض النظر عما تبديه القيادة السورية من لينة أو تشدد، فإن الاتجاه العام هو اتجاه التصادم مع سورية وحلفائها في لبنان، حتى لو نجحت الديبلوماسية السورية بتأجيل ذلك الصدام مؤقتا. والموقف العقلاني هنا، الموقف الذي يحمي الأمة وسورية، هو الاستعداد للمواجهة، وليس التمني أنها لن تقع، فكلما تعزز موقف قوى المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين، كلما تعزز موقف سورية، والعكس صحيح.

بالمقابل، تصب المطالبة بخروج سورية من لبنان، في وقت يُطرح فيه التدخل الدولي ووضع لبنان تحت الوصاية، مباشرة في خدمة التحالف المعادي للأمة بغض النظر عن حسن أو سوء النوايا. مصلحتنا كامة إذن بدعم سورية ولبنان وحزب الله بالكامل وليس التلهي بعناوين مشبوهة مثل "الديكتاتورية" مقابل "احتلال"، أو "تصحيح العلاقة بين لبنان وسورية"، الخ... بل علينا التفكير بطرق الدفاع عن سورية ولبنان سياسيا وإعلاميا، وحتى بالتطلع للقتال لمن يقدر، دون التخلي عن حقنا بنقد السياسات والتجاوزات في الوقت والمكان المناسبين. فالمعارضة الصحيحة تبدأ بمقاومة التدخل الدولي.

■ د. إبراهيم علوش

معركة لبنان على الأبواب؟

الإقليمي وترتيب الأوضاع اللبنانية الداخلية، وأسقاط لبنان يطبق الخناق على سورية ويضعها في موقف ضعيف، فدمشق لا تبعد إلا بضع عشرات الكيلومترات عن الحدود اللبنانية.

وكما قال كيسي نجر مرة: تضطر عمليا لاستخدام القوة مرة واحدة من كل عشرة تلوح فيها باستخدام القوة، ولكن التهديد يجب أن يبدو دائما حقيقيا وذا مصداقية.

وهذا هو التهديد لسيادة لبنان، قبل أن يكون تهديدا لسيادة سورية والأمة العربية، أما العلاقة اللبنانية مع سورية فهي الضمان الحقيقي لسيادة لبنان ومنع تحول لبنان إلى موطن قدم لقوى الهيمنة الخارجية ضد كل الأمة، وليس فقط ضد سورية.

وبالرغم من براعة الديبلوماسية السورية وخبرتها الأموية العريقة بتجنب سورية المطبات الموضوعية أمامها، فإن افتعال قصة تورطها باغتتيال الحريري جاء ليثبت أن الطرف المعادي لا يعجز عن اختلاق الذرائع عند الحاجة، كما كان يؤكد الحريصون على الأمة دوماً أن الهجمة على العراق تتطلق من استهداف إستراتيجي وتاريخي للعراق والأمة، وليس بسبب هذا الخطأ أو تلك الهفوة من القيادة العراقية.

وكذلك لن يعجز الطرف المعادي عن افتعال قصة تتبناها وسائل الإعلام العالمية مع أي قطر عربي يرغب باستهدافه، من مصر إلى السعودية إلى المغرب إلى الأردن إلى من يأتي دوره. المهتم أن التحالف الأمريكي- الصهيوني- الفرنسي

قبل يومين نبهني أخي محمد أبو النصر، الذي يتابع التفاصيل الميدانية في العراق يوميا بحكم إشرافه على تقرير المقاومة العراقية بالإنكليزية كما تعلمون ربما، إلى أن ٢٥ ألف جندي أمريكي سحبوا من العراق قبل أسبوع تقريبا لم يعلن عن وصولهم بعد إلى الولايات المتحدة كما هي العادة، ولم تعد لهم احتفالات العائدين من المعركة كما جرى التقليد العسكري.

فأين هم؟

كنا ناقش أن ٢٥ ألف جندي لا يكفون لغزو سورية، فاقترحت أن فرنسا ربما تشارك، فهذا يحسن وضعها في المنطقة حتى إزاء الأمريكيين، ولكن تساءلنا أين هي الأساطيل الأمريكية والفرنسية في هذه اللحظة، هل هي متواجدة أكثر من العادة على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط؟ فحسب وعشرون ألفا قد لا يكفون لغزو سورية، ولكنهم يكفون لغزو لبنان، خاصة إذا تعاونت فرنسا، وخاصة إذا قدر التحالف الأمريكي- الصهيوني- الفرنسي أنهم سيلقون دعما لبنانيا داخليا كافيا.

وهو سيناريو على المخابرات العسكرية السورية وكل الدول العربية أن تراقبه جيدا، وكذلك حزب الله، فاتجاه الضربة سياسيا يبدو أنه لبنان، وكل الضغط على إيران يصب في سياق دفعها لتقديم تنازل فيما يتعلق بحزب الله، فحزب الله هو القوة اللبنانية المنظمة الأكبر التي يمكن أن تعيق المشروع

مساعداً لن تصل إلى اصحابها!

وناشد التقرير وزراء التنمية الدولية إجراء إصلاحات في نظام منح المساعدات للدول الفقيرة خلال اجتماعهم في العاصمة الفرنسية باريس خلال مؤتمر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقال باتريك واتان فشل اجتماع باريس في وضع خطوات لازمة لجعل المساعدات أكثر فاعلية، يعني أن الأهداف التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة لمحاربة الفقر في العالم سينتهي بها الحال كمخطوطات تعرض في متحف اللوفر الشهير بفرنسا.

وأضاف أن التقرير المشترك بين أوكسفام و أكشن إيد يروي قصصا مؤسفة مليئة بالنفاق والتحايل والتردد.

يذكر أن الأمم المتحدة قد وضعت أهدافا لمحاربة الفقر في عام ألفين ضمن برامج المنظمة الدولية للتنمية في الألفية والتي نصت على خفض الفقر من العالم بحلول عام ٢٠١٥.

وقال التقرير أن ٢٠ بالمائة فقط من المساعدات تذهب بشكل فعلي إلى الدول الأكثر فقرا حيث ينفق نصفها على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

وانتقد التقرير أيضا عمل حوالي ٨٠ هيئة إغاثة في توزيع المساعدات حيث يشكل ذلك عبئا إداريا ضخما

نفاق وتحايل وتردد" بهذه الكلمات وصف مسؤول في هيئة دولية للمساعدات دور الدول الغنية في محاولة تخفيف معاناة ومشاكل الشعوب الفقيرة.

ولم تكن كلمات باتريك وات المسؤول في هيئة أكشن إيد للمساعدات هي الوحيدة التي هاجمت موقف الدول الغنية من الدول الأفقر.

فقد أكد تقرير حديث أن ٢٠ بالمائة فقط من المساعدات الدولية تذهب إلى الدول الأكثر فقرا بينما لا تستفيد الشعوب الفقيرة فعليا بال ٨٠ بالمائة من المساعدات.

بل تمدى التقرير الذي أعدته هيئة الإغاثة، أوكسفام و أكشن إيد، إلى القول بأن الدول الغنية تخذل الدول الأفقر ولا تفي بتعهداتها. واتهم التقرير الدول الغنية بالنفاق وأنها تقطع تهتم بمصالحها.

كما اتهمها أيضا بأنها تستخدم المساعدات كمكافأة لحلفاء إستراتيجيين على حساب دول في حاجة ماسة للمساعدات.

وأوضح التقرير أن ٤٠ بالمائة من المساعدات للدول الفقيرة "مشروطة" حيث تجبر الدول النامية على شراء بضائع مختلفة من الدول المانحة وبأسعار تفوق السعر الفعلي لتلك البضائع.

دردشات



أحلام مقصوصة الأجنحة

حطت الطائرة، فتسارعت دقات قلب عايد، حيناً إلى حضن أمه وأصدقائه ووطنه. قال له أحدهم:

– إن معاملة موظفي المطار ومستخدميه، سيئة جداً، فيها كثير من الابتزاز وأساليب التسول وضياع الهدايا أثناء التفتيش.

نزل عن سلم الطائرة، فإذا بفتيات جميلات يستقبلن كل قادم، بابتسامة مشرفة وسلامات، هي أجمل من الورد التي يقدمنها له. الموظفون أدوا واجباتهم بسرعة واحترام، والحقائب حملت دون طلب (بخشيش). سأل سائق التاكسي:

– هناك تحسينات كثيرة في المطار. بل تطورات هامة حدثت في جميع نواحي الحياة في بلدنا.

رجاء أوجزها لي إن أمكن. فانطلق السائق يسرد:

– سيادة القانون حلت محل القوانين الاستثنائية، فلا اعتقالات كيفية نتيجة وشاية كيدية، وإنزال إلى القبو كمدان حتى تثبت براءته، ثم إنه قد صدر قانون يقضي بسجن المسؤول الذي يتسبب في اعتقال مواطن بريء بضعف المدة التي قضاه الضحية، عوضا عما كان يقال له بعد سنين: «عدراً أخطأنا بحقك».

– الحريات العامة والأحزاب والصحافة وكرامة الوطن والمواطن مصانة بقوانين ديمقراطية.

– موظفو الدوائر ينجزون المعاملات بسرعة، وغاب التأخير المتعمد طلباً للرشوة.

– حصر عمل كل جهاز أمني في ميدان خاص به، وتحول إلى خدمة الشعب حقا.

– امتيازات سيارات المسؤولين تقلصت، وحصر استعمالها في أعمال دواترها، لا في خدمة البيوت والأولاد وتشفيطهم، أو في إعارتها للصديقات.

– مافيات التهريب غابت، لأن (الكمارك) باتوا أكثر حرصا على اتقاد البلد من مصالحهم الخاصة.

– القضاة تخلوا عن مبدأ الحق لمن يدفع أكثر، بعد غياب مبدأ تعيينهم لمن يدفع أكثر.

– غاب الفساد والإفساد والاعتناء غير المشروع، وارتفع مستوى حياة الشعب، بتطبيق مبدأ من أين لك هذا، على ناهبي الدولة والقطاع العام، الذي تعزز دوره الاقتصادي.

– غابت بقايا التمييز العنصري، وتمتعت القوميات والأقليات بحقوقها الثقافية.

– النقابات والمنظمات الشعبية، تخلصت من التدخلات الخارجية في توجيه انتخاب هيئاتها.

قال عابد للسائق:

– يكفي يا رجل، لم تحدثني عن علاقتكم بعناصر المرور الذين كانوا يبتزونكم كثيرا.

– هذا بات في عداد الماضي السحيق. قال عابد في نفسه: «إذا سأشتري سيارة خاصة، وعلي أن أقودها بحذر وانتباه، وأن أدوس الكابح هكذا بقوة، كلما صادفت مارا في طريقي» فاصطدمت قدمه بطرف السرير، فاستفاق واستفاق والدته تبسمل:

– خير يا بني؟

– رأيت حلما بديعا، بأن وطننا أصبح الجنة بعينها من جميع نواحي الحياة.

– أحلامك بشرة خير يابني، لكنها مقصوصة الأجنحة، فاسمع مني إذا واقف عن التفكير في الاغتراب، لنلا تتسكع على أرضفة البلدان الأجنبية ذليلاً مهانا. فإذا سافر الشبان من سيبقي ويعمل ويناضل من أجل استطالة أجنحة أحلامنا، وتحويل بلدنا إلى جنة الخلد بعينها؟!

■ عبدي يوسف عابد

استمرار حملة الاشتراكات في «قاسيون» 2005

تلعن «قاسيون» استمرار حملة الاشتراكات لعام 2005

قيمة الاشتراك (300) ل.س يتم الاشتراك عبر موزعي «قاسيون»

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!

تنويه

بسبب خطأ فني، لم يظهر المقطع الأخير من اللقاء مع النقابي إبراهيم اللوزة في العدد السابق. نأسف لذلك، ونعيد نشر المقطع المحذوف:

● أتمنى من القوى والأحزاب الوطنية أن تتوحد حول برامج وطنية لأن البلد مقبل على استحقاقات خطيرة تتطلب همه جميع أبنائه. والذين يقولون بأن العولة قدر ولا يمكن مواجهتها، هم في مزلة التاريخ كما كان الذين من قبلهم.

■ حاوره: كاسترو نسيي castro@kassioun.org

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!

أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2005/3/1

ملوحيات

الطائفية عار على البشرية



عشرت على هذه الأبيات الحرة في مطالعاتي، ويسرنني لو حفظها الناس وزددوها وأمنوا بها، وصاحب الأبيات هو

الشاعر اللبناني (رياض الملعوف).

واليكم الأبيات: ما هذه العقلية والبدعة الطائفية تجارة تلك بارت إرث من الهمجية ألم نكن نحن ولداً لأدم في البرية تعصب الناس هذا عار على البشرية

■ عبد المعين الملوحي

(شيوعي مزمن)

حياة حافلة بالنضال

الذكرى الـ 17 لرحيل المناضل الوطني ثابت عزراوي



■ ولد الأديب الوطني ثابت عزراوي في دير الزور في عام ١٩٠٠ وتوفي عام ١٩٧٨ .

■ اعتكف على دراسة الاقتصاد السياسي وهو شاب وأدرك طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المدينة والريف وعمل على تحريرهم من استغلال المدين.

■ بدأت كتاباته في مجلة الطلبة الدمشقية إثر صدورها عام ١٩٣٥ ونشر فيها عدة مقالات في الاقتصاد السوري والفراشي وفي المسألة الوطنية

■ ساهم في تأسيس النادي العربي عام ١٩١٩ وفي عام ١٩٢٠ كان أحد أفراد خلية سرية للعمل الوطني، وشارك في مؤتمر «قرة نابل» عام ١٩٣٣ الذي أُنشئ عنه عصبة العمل القومي والتي شغل فيها منصب نائب الرئيس عام ١٩٣٨ .

■ ساهم في تأسيس نادي ابن خلدون عام ١٩٥٦ على إثر المند الوطني والديمقراطي وانتشار الأفكار الديمقراطية في المجتمع وانتخب محمود الحافظ مديراً له. واستقطب النادي معظم الأدباء والمتقنين القوميين والماركسيين.

■ رغم محاولات السلطة والقوى اليمينية في المجتمع لعزله عن الجماهير، إذ اعتبرته مركزاً لمنظمة الحزب الشيوعي، لم تستطع أن تحقق مبتغاها...

■ صدر للأديب كتاب «الناظرون إلى النجوم» للأديب التركي ناظم حكمت- ترجمة، ودراسة اقتصادية حول مشروع السد واستثمار النفط وطنياً «بالاشتراك مع الأستاذين الخاني وقديسي.

■ له مخطوطات لم تر النور بعد «مذكراته» وثلاث مجلدات عن تاريخ دير الزور و«الزراعة في وادي الفرات». لقد كانت حياة الأديب الوطني ثابت عزراوي حافلة بالنضال منذ طفولته وحتى رحيله.

■ دير الزور مراسل «قاسيون»

جدير الروائي المصري صنع الله إبراهيم

«يوميات الواحات»

تجربة الشيوعيين المصريين في المعتقلات



معتقلات الواحة والروايات التي كتبت هناك ورواية «الشمندورة» للكاتب النوبي محمود قاسم التي تعتبر نواة لكل الروايات النوبية وكذلك رواية «التمردون» لصالح حافظ التي تحولت إلى فيلم أخرجه توفيق صالح ويعتبر من أهم ١٠٠ فيلم في تاريخ السينما المصرية.

كما برز شعراء مثل فؤاد حداد الذي كتب أثناء وجوده في السجن قصائد «المسحراتي».

وكان المؤلف الذي يعتبر من أبرز الكتاب المصريين، رفض قبل عامين مئة ألف جنيه مصري قيمة جائزة الرواية العربية التي تمنح عادة في مؤتمر الرواية العربية الذي يقوم على تنظيمه المجلس الأعلى للثقافة المصري. وبرز رفضه للجائزة: بأن الحكومة لا تمثل الشعب وليس من حقها أن تقوم بتكريم مبدعيه نظراً لانعدام الديمقراطية ووقوف الحكومة ضد مصالح الأمة بسبب علاقاتها مع سياسة إسرائيل والولايات المتحدة.

واهم مؤلفات الروائي صنع الله إبراهيم: «اللجنة» و«نجمه أغسطس» و«بيروت آه يا بيروت» و«ذات» و«الشرف» و«أمركاني».

وقد صدر كتابه «يوميات الواحات» عن دار «المستقبل العربي» المصرية ويقع في ٢٨٩ صفحة من القطع المتوسط.

مواقفهم وأن يقوموا بحل إطارهم التنظيمي. وطولبوا أيضاً بالاندماج في الحالة العامة مع اختيار بعضهم للعمل في الاتحاد الاشتراكي وفيما بعد في التنظيم الطبيعي...

وخلال ذلك يضع إبراهيم ملاحظاته الأدبية وسياق تطوره الكتابي، حيث بدأ بكتابة بعض فصول من رواية «الرجل والصبي والعنكبوت» وبضعة فصول أيضاً من رواية «خليل بيه» وهي روايات لم تكتمل، إلى جانب عدد من القصص القصيرة بينها «بذور الحب» و«الذباية» و«قرص أحمر في الأفق»، وكلها تمت كتابتها على ورق «البفرة» (أوراق صغيرة شفافة تستخدم للف السجائر بالتبغ)، وقام بإخراجها من معتقل الواحات حسين عبد ربه الذي أهدى إليه صنع الله إبراهيم هذا الكتاب.

وكانت الأوراق التي حملها حسين عبد ربه معه تغطي مذكرات مكتوبة عن الفترة الفاصلة بين عام ١٩٦٢ - ١٩٦٤ في حين كان الجزء الأول مكتوب من ذاكرته إلى جانب تقديمه لمحة سياسية موجزة عن المرحلة السياسية التي تمر فيها مصر والعالم العربي في حينها وموقف تنظيمه تجاه هذه الأحداث.

إلى جانب ذلك أشار إلى الكتب التي استطاعوا إدخالها إلى المعتقل وطريقة إخفائهم لها مع ملاحظات عن كتب ومؤلفين أثروا به، من الكتاب الغربيين والكتاب الروس، مسجلاً ملاحظاته الانتقادية على أعمالهم أو الملاحظات التي أثرت به.

وفي هذا السياق عبر عن رأيه في الحوار الذي دار حول أدب الواقعية الاشتراكية، ومن خلال ذلك قدم رؤيته في رفض الفهم الجامد للماركسية كنظرية مع ضرورة النظر إليها كنظرية متطورة دائماً.

وسجل في نهاية كتابه الكثير من الملاحظات حول تاريخ الحركة الشيوعية المصرية.

وتضم هذه المذكرات الكثير من الذكريات، منها حول الحركة المسرحية التي نشأت في

في كتابه «يوميات الواحات»، يلقي الروائي المصري صنع الله إبراهيم الضوء على تجربة الشيوعيين المصريين في المعتقلات الناصرية إلى جانب تطوره الأدبي والسياسي خلال السنوات الخمس التي أمضاها في سجن (الواحات).

ويروي إبراهيم ذكريات انتمائه للحركة الديمقراطية لتحرير الوطني (حدوت) أحد الفصائل الشيوعية، واعتقاله مرات عدة خصوصاً في عام ١٩٥٩ حيث أمضى خمس سنوات في معتقل (الواحات) في منطقة صحراوية على بعد ألف كيلومتر شمال غرب القاهرة.

ويصف خلال ذلك التعذيب الذي تعرض له ورفاقه بعد سبع سنوات من قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ بما في ذلك حفلات التعذيب الجماعي، حيث كان يمر السجناء بين صفين من الجنود الذين ينهالون عليهم ضرباً بالعصي والسياط، إلى جانب الإذلال النفسي الذي كانوا يفرضونه على المعتقلين.

وقد أدى التعذيب إلى مصرع المناضل البارز شهدي عطية الذي رفض عمليات الإذلال فصرعه رجال الأمن ضرباً. وفي إحدى هذه الحفلات كسرت ذراع الشاعر الشعبي المصري من أصول سورية فؤاد حداد الذي كان من بين المعتقلين.

ويروي صنع الله إبراهيم كيف أدى مصرع عطية إلى تخفيف التعذيب عن المعتقلين، حيث تزامن مع زيارة جمال عبد الناصر ليوغوسلافيا فواجه أعضاء في البرلمان اليوغسلافي الرئيس المصري وطالبوه بتفسير لتعذيب الشيوعيين.

ويشير إبراهيم في أكثر من موقع في كتابه، إلى أنه رغم تأييد الشيوعيين للثورة وزعيمها جمال عبد الناصر، إلا أن ذلك لم يشفع لهم لأنه كان مطلوب منهم أن يتراجعا عن

تجليات

كلما حاولت الكتابة عنك تفقد وعيها كلماتي..

ارش أدوات الاستفهام والتعجب... وفي غرفة الإنعاش تفتح الواو عينها للواء طعم الفرات.. وللنون نكهة البابونج، وكل في روحي يسبحون. آه يا حصاني البري.. مفخخ قلبي بالورد والنعناع وحفنة من شقائق النعمان.. لا أتبع

تصبحون على وطن



تسقط فيروز.. عاشت «الحررة»..!

قبل أكثر من أربعة آلاف عام، حفر حمورابي شرائعه على الحجر ليشكل أول قانون يحكم علاقات الناس بعضهم ببعض.. ويحدد العقوبات على الخارجين عن قيم المجتمع، وعلى المتسببين بالأضرار لغيرهم من البشر.. لتكون: العين بالعين.. والسن بالسن.. ولا يُهدم جدار إلا على «المهندس» الذي خالف ضمير مهنته وتسبب بإيذاء الآخرين..

هذا عن شرائع حمورابي، ابن بلاد الرافدين والحضارة البابلية العريقة الضاربة في عمق التاريخ والحضارة الإنسانية..

واليوم، وبعد أكثر من أربعة آلاف عام.. خرج رعاة البقر من حظائرهم، ليهدموا الشرائع والقوانين والقيم.. ويرسموا خرائط «العالم الجديد»، ليس على طريقة «الإديسي» الذي قَدّم للعالم أول خريطة مستديرة للأرض، فُحرت في طاولة من فضة، وشكلها من رحلاته التي جاب بها العالم.. وجسدها في كتابه: «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق».. بل يرسم رعاة البقر اليوم خريطة للعالم المهدم والمقسّم، ليتجاوزوا بها خرائط «سايسكس - بيكو» الاستعمارية في مطلع القرن المنصرم على طريقة «سيرير بروكست» اليوناني، الذي كان يعالج ضحاياها على مفاصل سريره.. ليقطع الرأس أو القدمين إن كانت الضحية أطول من سريره.. ويمزق أشلاها ليمدها طولاً، إن كانت الضحية أقصر من ذاك السيرير..!

اليوم.. خرج إلينا رعاة البقر والمجازر وحماة الهدم والاحتلال الصهيوني بتقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم.. بعد أن استنثوا أنفسهم من الخروقات والمساءلة والمحاسبة بهذا الشأن، كونهم رعاة ليس للبقر وحسب، وإنما للإنسان أيضاً..!

وتحت شعار: «مكافحة الإرهاب»، حكموا على الشعوب المناوئة «لديمقراطيتهم» بالعقاب والحرب.. ولم يستثنوا من بلدان العالم إلا حلفاهم في القتل والتدمير.. بعد أن اختصروا العالم إلى «قرية صغيرة» مؤتمرة لمقاساتهم ومفاهيمهم وسياساتهم العنصرية، بعد أن نضبوا أنفسهم «مختاراً» لهذه القرية، دون أن يفوضهم أحد، ودون أن يحملوا في جيوبهم ختم المختر.. ليكون ختمهم سنايك خيلهم ومجنزراتهم أينما حلوا.. ممهورة بأهبار الدماء..

ولأن «قرية» اليوم ترفع على فوهات بنادق «الأصدقاء» رايات «الحرية والديمقراطية» الأمريكية.. كان لا بد «للأحرار» أن يخترقوا جدار الصوت، ليخترقوا جدار الوطن، تماشياً مع «الهجمة الديمقراطية الشاملة».. ليس لأنهم أحرار.. وليس لأن حكاهم طغاة.. بل لأنهم استعدوا دور الكومبارس في جوق «الديمقراطية العالمية» ليكتفوا، عبر بياناتهم وتصريحاتهم، بدعم «النضال الخارجي» في إسقاط ديكتاتورياتهم.. ليتربعوا بعد ذلك على عرش الوطن وعلى ظهور دبابات الغزو الديمقراطي..

? بين ليلة وضحاها.. يصبح (بلير) داعية لدعم السلطة الفلسطينية في مؤتمر لندن، الذي ظهرت به «السيدة رايس» (مبسوطة) عندما وضع (بليرها) أمام رئيس السلطة الفلسطينية مهمة كبح جماح الفصائل الفلسطينية «المتشددة»، ووقف أعمال الانتفاضة والمقاومة بكل أشكالها.. ولم يشكك (بلير) بنزاهة أبو مازن في تعاونه معهم، والذي عبّر بدوره عن سعادته لهذا الدور المشرف.. لتعود خارطة الطريق الذي بدأ يتجدد من لندن للإقرار ببسط سلطة وهيمنة الاحتلال..

■ «المعارضة» اللبنانية تسقط الحكومة.. ولأنها تعرف (عزرة ولو طارت)، تريد أن تعرف (من قتل الحريري)؟.. وتتهم الكثيرين.. عدا أمريكا وإسرائيل.. لتدفع لبنان نحو الهاوية الديمقراطية.. ويضيف جنبلاط: لقد انتهت شعارات التقدم والاشتراكية.. علينا أن ندخل العالم من بوابة المتغيرات..!

■ رايس، تتهم سورية بانتهاج سياسة محيطة لتطلعات شعوب «الشرق الأوسط»..!

■ قناة «الحررة» توجه دعوة مفضوحة ومفتوحة لإشغال نيران الفتنة في لبنان «حسب النموذج الأوكرائي».. وتقدم رأيها الذهبي في حواراتها المباشرة مع حشود المعصمين وبعض النواب: «الشعب الأوكرائي ذهب بعيداً.. ولم يكتف بالتظاهر السلمي»..!

■ (جوزيف عيساوي) على «الحررة» أيضاً ينتقد ضيفه الفنان إيلي شويري في برنامجه لتمسكه بالحرب الرومانسي التنظيمي.. ويطالبه بأعمال غنائية تتناول الحب على حقيقته بشكل سادي ومازوشي..!.. ويسأله عن «عشقه» للسيدة فيروز..!.. فما كان من الفنان شويري إلا أن يقول له: «عيب عليكم تطرحوا هيك سؤال في الفضائية.. كيف تحولون الإعجاب والاحترام إلى عشق و... عيب.. هل تريدنا أن نشلح قيابنا لتعرف ماذا تحتها»..!

■ وفي الصفحة الأولى من صحيفة «الحياة»: «بعد العديد من صلوات الاستسقاء، عاشت السعودية أسبوعاً استوائياً غزيراً بالأقطار.. إلا أن ذلك لم يعجب شبان «التطعيس» (أي التشفيط بالسيارات)»..!

■ وفي مصر.. والسودان... واليمن... و... قطع بشري يساق نحو جنان الديمقراطية الأمريكية بأزهي الألوان: دما.. بأرخص الأثمان: وطن..!

■ كمال مراد
kamal@kassioun.org



■ فاضل حسون - دير الزور

